

مقدمة: يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكلية (التضخم ، البطالة) .

التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار .

في الاقتصاد الجزئي نتكلم عن السعر والمقصود به سعر السلعة الواحدة . أما في الاقتصاد الكلي عندما نتكلم عن السعر أو المستوى العام للأسعار فتكلم عن مستوى متوسط أسعار جميع السلع والخدمات . فإذا حصل ارتفاع في سعر سلعة معينة فقد لا يحدث هذا تضخم لأن هناك آلاف السلع

البطالة: تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، لأن الأيدي العاملة من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم .

أن يكون عندنا بطالة في العمل يعني أن هناك من يبحث عن العمل فلا يجده وهذا يسجل من ضمن البطالة ولما نتكلم عن نسبة البطالة نهتم في عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل يعني لم يتقاعدوا مازالوا ضمن القوى العاملة هذه النسبة في الغالب تكون في الفئة العمرية ما بين ١٦ إلى ٦٠ سنة تقريبا قد يختلف من دولة إلى أخرى . نأخذ هذا العدد ثم نقسمه على القوة العاملة وليس كل عدد السكان قوة عاملة فلما نتكلم عن القوة العاملة نستبعد العجز وكبار السن والأطفال والصغار الذين لا يستطيعون العمل والأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل هؤلاء لا ندخلهم مع القوة العاملة يعني ليسوا من ضمن البطالة أيضا لانهم اختاروا لانفسهم أن يكونوا عاطلين وباطلين عن العمل .

النمو الاقتصادي: أي العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

وكل دولة تبحث في الحقيقة في الازدياد في نمو المعدل الاقتصادي قد يكون من أسباب هذا النمو:

١) توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة .

٢) التوظيف الأمثل حتى كل عنصر إنتاجي يعطي أفضل إنتاجيه بالنسبة له .

٣) التراكم الرأسمالي فيكون لدينا تراكم رأس مالي كل ما يكون لدينا في الحقيقة هناك مقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية .

٤) التعليم والتدريب فعندما يكون لديك عمالة ماهرة ومدربة لاشك أن هذا سوف يزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي .

الميزان التجاري وعندما نتكلم عن الميزانية الحكومية نقصد فيه إيرادات الحكومة ناقص انفاق الحكومة:

الميزان التجاري هو ما يسمى بالصادرات وهو ما يصدر من السلع إلى الخارج ونأخذ قيمة هذه الصادرات ثم نطرح منها ما نستورده من الخارج .

قد يكون هناك فائض في الميزان التجاري إذا كانت الصادرات أكبر من قيمة الواردات .

وفي حالة التوازن إذا تساوت الصادرات والواردات .

وفي حالة العجز إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات .

علم الاقتصاد: هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة (النادرة) نسبيا لإنتاج السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات الأفراد والمجتمع النهائية .

فعدنا حاجات لا تنتهي وعندنا موارد نريد استخدامها استخدامها أمثل حتى نستطيع أن نلبي معظم الحاجات وبتعب من الصعب أو ربما من المستحيل أن نلبي حاجات الإنسان أو المجتمع ككل ولكننا نستطيع أن نستخدم هذه الموارد الإنتاجية بأعلى كفاءته لأجل الاستفادة منها ونقدر أن نوظفها في تلبية حاجات أو إشباع حاجات الأفراد أو المجتمع . فندرة الموارد الاقتصادية من جهة وافترض اللامحدودية للحاجات البشرية والمجتمعية تحتم ضرورة... تحتم الاختيار والتضحية (تكلفة الفرصة البديلة). وهذه الفكرة يوضحها عرض منحى إمكانيات الإنتاج .

ومن هذا التعريف/ فإن ندرة الموارد الاقتصادية من جهة وافترض اللامحدودية للحاجات البشرية والمجتمعية تحتم ضرورة (الاختيار والتضحية)،

يعني مواردنا نسبية ليست كثيرة وحاجاتنا كثيرة غير منتهية وبالتالي لا بد من عملية الاختيار والتضحية وهذا نسميه (تكلفة الفرصة البديلة) .

منحى إمكانيات الإنتاج: منحى إمكانيات الإنتاج يربط بين النقاط المختلفة من X و Y والتي يستطيع المجتمع أن ينتجها بشرطين .

١ . إذا وظف جميع عناصر الإنتاج .

٢ . إذا استخدمها بأعلى كفاءته ممكنة .

فجميع النقاط على المنحى تمثل أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع في ظل استخدام جميع عناصر الإنتاج بأعلى كفاءة ممكنة .

س/ هل يمكن إنتاج أعلى من منحى إمكانيات الإنتاج؟

ج/ عندما نرسم منحني امكانات الإنتاج نرسمه في ظل موارد إنتاجيه محددة إذا جميع عناصر الإنتاج موظفة على منحني امكانيات الإنتاج واستخدامه بأعلى كفاءة ممكنة وعند مستوى معين من التقنية.

إذاً لا يمكن الإنتاج فوق منحني امكانات الإنتاج. إلا إذا عناصر الإنتاج زادت أي زاد عندنا العمل وزاد عندنا رأس المال أو أن مستوى التقنيه حصل فيه تحسن وبالتالي صار العمال إنتاجيته أكثر من ذي قبل. هنا ممكن أن المنحني ينتقل إلى الاعلى.

إذا كان الإنتاج داخل منحني امكانات الإنتاج هذا يعني أحد احتمالين.

١. أما أن تكون عناصر الإنتاج لم يستخدمها كاملة أي هناك بطالة.

٢. أن يكون استخدمنا عناصر الإنتاج لكن لم نستخدمها بأعلى كفاءة ممكنة.

أو ربما الاثنين معا وهنا نكون وظفنا معظم عناصر الإنتاج وبقي القليل وأيضاً لم نستخدم عناصر الإنتاج بالاستخدام الامثل .

الطلب والعرض في الاقتصاد الجزئي:

الطلب: هو الكميات التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها عند الأسعار المختلفه. فلا بد من توفر شرط الرغبة وكذلك شرط الاستطاعة. من العوامل التي تؤثر في الطلب دخل المستهلك وعدد السكان والتوقعات.

فعندما يزيد دخلك يزيد طلبك على السلع العادية وعندما يقل دخلك يقل طلبك على السلع العادية.

السلع العادية هي التي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل والسلع الدنيا ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل.

من محددات الطلب الأخرى هو **سعر السلعة البديلة وسعر السلعة المكملة**. فإذا ارتفع سعر السلعة البديلة Y المستهلك سيقوم بشراء

السلعة X يعني يزيد من استهلاك السلعة X ويقلل من السلعة Y

أما السلع المكملة فمن الطبيعي السلعتين هنا X و Y انهما مكملات لبعض مثل (الفرشاة X) و(معجون الاسنان Y) وبالتالي إذا ارتفع سعر

السلعة Y سوف يقل الطلب على السلعة X وإذا انخفض سعر السلعة Y سوف يزيد الطلب على السلعة Y و X معا.

إذا زاد عدد السكان أي عدد المستهلكين سوف يزيد الطلب على هذه السلعة.

● في الاقتصاد الجزئي: نقصد بالطلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.

● في الاقتصاد الكلي: عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع الافراد على جميع السلع.

العرض: هو الكميات التي يرغب ويستطيع المنتجون عرضها عند الأسعار المختلفة.

أهم محددات العرض: سعر السلعة نفسها وأسعار عناصر الإنتاج لأن المنتج في الحقيقة ينظر إلى تكاليف صناعة السلعة والتكاليف تتمثل

في أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع المكملة والبديلة في الإنتاج. ومن العوامل المؤثرة في العرض التوقعات.

● القانون العام للطلب: هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعرها يعني إذا ارتفع السعر انخفضت الكمية المطلوبة وإذا انخفض

السعر زادت الكمية المطلوبة.

● القانون العام للعرض: هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة وسعرها يعني إذا ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة وإذا انخفض

السعر قلة الكمية المعروضة.

التوازن في الاقتصاد الجزئي: يعني تقاطع منحني العرض مع منحني الطلب وهذه النقطة نسميها توازن.

لماذا نسميها توازن؟ لأنها النقطة الوحيدة التي يلتقي عندها رغبات المستهلكين الذي يمثلهم منحني الطلب ورغبات المنتجين الذي يمثلهم منحني العرض.

اختلال التوازن: متى يكون هناك اختلال؟ يختل التوازن في الواقع عندما يتغير أحد العوامل المؤثرة في الطلب أو العوامل المؤثرة في

العرض.

عندما نرسم منحني العرض ومنحني الطلب يكون هناك السعر على المحور الرأسي والكمية على المحور الافقي وبالتالي العوامل الأخرى ما عدا

السعر لأنه موجود على المحور الرأسي فنجد فيما يخص الطلب.

إذا ارتفع الدخل وتكون السلعة عادية سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى ومعها سوف يزيد السعر والكمية التوازنية سوف تزيد، إذا هنا اختل التوازن وانتقل إلى توازن جديد ونفس الشيء في أحد عوامل العرض لو زادة مثلا عناصر الإنتاج نجد أن منحنى العرض سينتقل إلى اليسار والكمية التوازنية في هذه الحالة سوف تقل والسعر سوف يرتفع وهنا يختل التوازن ومنتقل إلى توازن جديد وفي بعض الاحيان نقول أن هناك توازن متسقر وهناك توازن غير مستقر.

متى يكون التوازن مستقر؟! إذا رسمنا منحنى العرض ومنحنى الطلب بالاشكالية التي اعتدنا عليها هنا يعتبر التوازن مستقر يعني أي خروج من نقطة التوازن هناك عوامل ذاتيه سوف تعيد السعر والكمية إلى توازن مرة أخرى.

مثلا لو أصبح السعر أكبر من السعر التوازني يعني سعر التوازني ١٠ لكن ارتفع السعر إلى ١٢ سيكون عندنا الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة بمعنى أن المنتجين عندهم كمية فائضة وبالتالي هم يرغبون في بيعها وليس أمامهم إلا تخفيض السعر حتى يرغبوا المستهلكين على شرائها. لأن إذا كان السعر ١٢ المستهلكين يطلبون ٨ وحدات فقط والمنتجين يعرضون ١٢ وحدة فيكون هناك فائض ٤ وحدات لا يستطيعون بيعها وبالتالي يقومون بتخفيض السعر لأجل بيع الوحدات المتبقية فإذا اخفضوا السعر سيستقر السعر عند السعر التوازني الي هو ١٠.

التوازن الغير مستقر: عندما تكون القوى لا تعيد السعر والكمية إلى وضعهم التوازني وإنما تبعدهم أكثر وأكثر وهذا في حالات عندما يكون منحنى العرض شكله يختلف عن الشكل الطبيعي **يكون سالب.**

المحاضرة الثانية

الطلب الكلي والعرض الكلي

الطلب الكلي: هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين. بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مكونات الطلب الكلي:

١. الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي.
٢. الإنفاق الاستثماري.
٣. الإنفاق الحكومي (قطاع يكون له مشتريات يكون له إنفاق).
٤. صافي الصادرات (نقص به الصادرات ناقص الواردات).

العرض الكلي: مرتبط بالإنتاج وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع-الاقتصاد- خلال فتره زمنية معينة.

يتحقق التوازن: في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

التدفق Flow ، الرصيد Stock:

التدفق (التيار) هو التغير خلال فتره زمنية معينة. أما **الرصيد** فهو كمية ثابتة في لحظة معينة.

وعلى ذلك فإن الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك وغير ذلك كلها متغيرات تنتمي إلى فئة التدفقات أو التيارات.

أما الثروة ورأس المال والتوظيف عباره عن أرصده يمكن تحديدها في لحظة معينة.

الدخل والثروة:

الدخل Income (هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائيه لدى الفرد) و **الثروة Wealth** رصيد الفرد في لحظة معينة.

✓ في الاقتصاد الجزئي نقصد بالدخل هو دخل المستهلك

✓ أما في الاقتصاد الكلي فعني الدخل الكلي إجمالي الدخل المتحصل في جميع عناصر الإنتاج وله طرق متعدده للقياس .

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعين رئيسيين هما:

- ١- التحليل الاقتصادي الجزئي.
- ٢- التحليل الاقتصادي الكلي.

الاقتصاد الجزئي يتعامل مع الوحدات الفرديه في الاقتصاد وهي عادة الفرد والأسره والمنشأه حيث يركز على سلوك المستهلك.

الاقتصاد الكلي يتناول دراسه المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير فيتعامل مع الاقتصاد القومي ويهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار.

الفرق الجوهرى بينهما:

✓ أن الاقتصاد الكلي يعالج قضايا كلية فعندما أتكلم عن السعر في الاقتصاد الكلي فهو يتكلم عن المستوى العام للأسعار وهو متوسط أسعار جميع السلع والخدمات يكون له متوسط سعر ينتج عن ذلك ما نسميه بالتضخم الذي هو الارتفاع المستمر في الأسعار، قضايا أخرى أيضا مهمه

كقضايا النمو الاقتصادي قضايا البطالة كذلك الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي هذه المصطلحات من اهتمامات الاقتصاد الكلي.

✓ أما الاقتصاد الجزئي يهتم بالفرد كفرد سواء كان مستهلك أو منتج ويهتم بالمنشأة ويسمى في بعض الأحيان الاقتصاد الجزئي بالاقتصاد الوحد لأنه يأخذ قطاع واحد لوحده (منتج سلعة معينة، مستهلك سلعة معينة، سعر سلعة معينة.. وهكذا).

مفهوم الاقتصاد الكلي:

الاقتصاد الكلي هو أحد فروع الاقتصاد الرئيسة الذي يتعامل مع اقتصاد الدولة ككل فهو يركز على القضايا الكليه كالتضخم والبطالة والنمو والتجارة الخارجية والإنتاج المحلي والإجمالي.

تبرز أهمية الاقتصاد الكلي من خلال تركيزه على قضيتين أساسيتين:

أولاً: فهم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والعوامل خلف الارتفاع في مستوى المعيشة في الاقتصاديات الحديثة.

على سبيل المثال نجد الدول الغنية أو الدول المتقدمة دخل الفرد فيها كبير بينما الدول النامية متوسط دخل الفرد فيها قليل هذا يعتبر من اهتمامات الاقتصاد الكلي ونحن هنا نتكلم عن متوسط دخل الفرد فعندما تريد قياس متوسط دخل الفرد تأخذ الدخل الإجمالي ثم تقسمه على عدد السكان.

ثانياً فهم التقلبات الاقتصادية من انخفاض وارتفاع في الأنشطة الاقتصادية عبر الزمن.

كما يعرف الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ماهي العوامل التي تسبب مثل حصول الدورة الاقتصادية؟ نجد في فتره من الفترات الدخل مرتفع ارتفاع كبير أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون فيه انخفاض وربما يكون انخفاض شديد ثم يعود مرة أخرى ويرتفع هذه تقلبات في الدخل وهي تقلبات غير محبذة إنما في الحقيقة الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر ليس يكون هناك تذبذبات أو تقلبات كبيرة فالسياسات التي تستخدم سواء السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية كثيرا ما تحاول أن تعالج عملية عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي يعني التقلبات بين انتعاش اقتصادي ثم ركود وربما يستمر الركود فتره طويله ويكون انكماش ويتحول إذا استمر إلى كساد اقتصادي.

الانتعاش الاقتصادي: الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام. يعني بداية نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل. والانتعاش يأخذ له وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي. بالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جدا.

الرواج الاقتصادي: تكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير. الركود اقتصادي: وفي بعض الأحيان انكماش أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية ثم إذا وصل إلى القاع يسمى قاع الركود الاقتصادي وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش.

عندما نصل إلى القاع يبدأ الاقتصاد في الدخول في دورة جديدة، وهناك ما يسمى: بالكساد الاقتصادي

ويفرق الاقتصاديون بين الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي:

أن الركود فترته قصيرة، والانخفاض فيه معدله قليل أما الكساد ويكاد يجمع الاقتصاديون في القرن الماضي أنه كان فقط في فترة الثلاثينيات وهو ما يسمونه بالكساد العظيم، انخفاض الناتج أو الدخل انخفاض كبير ومستوى البطالة كبير بالإضافة إلى أن المدة طالت.

الدوال والمعادلات:

✓ الدوال تشمل معادلات وتشمل غيرها أي أن الدوال أعم. المعادلة فيها تخصيص وتعطي معلومات دقيقة.

مثال:

$$u = f(x, y)$$

كثيرا من الأحيان نرمز (u) للمنفعة ويسمى متغير تابع.

x و y متغير تابع. f يعني دالة.

أي أن دالة المنفعة تعتمد على ما يستهلك من الدالة x وما يستهلك من الدالة y.

هذه تسمى دالة اعطينا فقط معلومة اعتماد المنفعة على الكمية المستهلكة من x و y لكن ما طبيعة العلاقة هل بالفعل زيادة استهلاك x يؤدي إلى زيادة المنفعة أو زيادة استهلاك x سيقبل من المنفعة هذه الدالة لم تعطينا هذه الفائدة أو هذه المعلومة بينما المعادلة تعطي المعلومات الأدق. إذا فالدالة فقط تبين لك العوامل المؤثرة في المتغير التابع الذي هو المنفعة، المتغير التابع يعتمد على التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة.

$$Q = f(P, I, T, N)$$

Q هي الكمية ولكن المقصود هنا الكمية المطلوبة. I يعني الدخل.

F يعني دالة. T يعني الذوق.

P يعني السعر. N يعني عدد المستهلكين أو الأفراد.

هذه أسميها دالة تعطينا فقط معلومة الدالة تعتمد على السعر وتعتمد على الدخل وعلى الذوق وعلى عدد المستهلكين.

$$C = f(Y, W, r)$$

C يعني الاستهلاك. W الثروة.

Y الدخل. r سعر الفائدة.

الاستهلاك يعتمد على الدخل والثروة وسعر الفائدة، إذا هذه العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي.

المحاضرة الثالثة

الفرق بين المعادلة والدالة:

- كل معادلة ممكن نطلق عليها دالة لكن ليس كل دالة نطلق عليها معادلة.
- المعادلة تعطي معلومات دقيقة بينما الدالة بشكلها العام تعطي معلومات عامة.

$$U = f(x, y)$$

$$Q = f(p, I, T, N)$$

$$C = f(Y, W, r)$$

لأن C مقصود فيها الاستهلاك الكلي يعتمد الفونكشن دالة معتمدة على الدخل الكلي وعلى W اللي هو الثروة وعلى سعر الفائدة هذا مجرد ملخص للعوامل المؤثرة على الاستهلاك لكن ما طبيعة تأثيرها وما مقدار التأثير هذه الدالة بشكلها العام لا تعطي هذه المعلومات بينما المعادلة تعطي

$$U = xy \text{ (هذه دالة وفي نفس الوقت معادلة)}$$

عندما تكون U المنفعة تعتمد على x وعلى Y أولاً تعطينا معلومة طبيعة العلاقة طردية زادت x تزيد المنفعة زادت Y تزيد المنفعة، مقدار التأثير لو زادت x بمقدار وحدة واحدة كم مقدار الزيادة بالمنفعة نجده يساوي Y ومقدار التأثير واضح من المعادلة إذاً كما نسمي مقدار التغير في U اللي هو المنفعة نتيجة لتغير x يساوي Y

$$Q = 0.5 I - P + N \text{ (هذه دالة وفي نفس الوقت معادلة)}$$

Q تساوي نصف مضروب في أي اللي هو الدخل ناقص p المعامل له هنا اللي هو السعر اللي هو ناقص واحد لأن إذا كان المعامل واحد ما نكتب شيء زائد n وهنا المعامل واحد، طبيعة العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة طردية بحكم الإشارة اللي تسبق الدخل موجب بينما العلاقة بين السعر والكمية علاقة عكسية وكذلك مقدار التأثير يمكن استنتاجه من المعادلة

$$C = a + by + fw - dr$$

c الاستهلاك الكلي تساوي a اللي هو مقدار ثابت زائد b المعامل يعين اللي يقيس درجة التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل لو تغير الدخل بمقدار ريال كم مقدار التغير في الاستهلاك مقداره b وقد نضع له رقم مثلاً c تساوي بدل a ألف زائد b وهو يعتبر كسر يعني أكبر من الصفر وأقل من الواحد مثلاً لو قلنا b تساوي ثلاث أرباع يعني خمس وسبعين من مئة إذا ارتفع الدخل بمقدار ريال واحد الاستهلاك سيزيد بمقدار خمس وسبعين هللة يعني خمس وسبعين من مئة ثم بعد ذلك w وتعني الثروة و f يقيس درجة استجابة الاستهلاك لأي تغير يحدث في الثروة والمعامل سيكون أكبر من الصفر واقل من الواحد والمعامل المؤثر هو r سعر الفائدة ومعامله d .

١. المعادلة تقول إذا ارتفع سعر الفائدة ؛ الاستهلاك سوف ينخفض ما المبرر لهذا ؟

ارتفاع سعر الفائدة كيف يؤثر على الاستهلاك:

إذا ارتفع سعر الفائدة يعني أن تكلفة الاقتراض الآن مرتفعة وبالتالي الشخص في الواقع لن يقوم المستهلك بالاقتراض من أجل الاستهلاك خاصة استهلاك السلع المعمرة الذي يأتي شراؤه بالتقسيط. كذلك إذا ارتفع سعر الفائدة سيقوم المستهلك أيضا بعملية إحلال الاستهلاك المستقبل محل الاستهلاك الحالي بمعنى انه سوف يؤجل استهلاكه الآن سوف يدخر ليستفيد من ارتفاع سعر الفائدة لأجل أن يستهلك في المستقبل العلاقة عكسية بين الاستهلاك وبين سعر الفائدة).

الإنتاج المحلي الإجمالي : Measuring Gross Domestic product

أهم مقياس شائع للإنتاج الكلي للاقتصاد هو الإنتاج المحلي الإجمالي GDP وهو القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد في أي سنة معطاة. (الإنتاج المحلي الإجمالي يفرق عن الإنتاج القومي الإجمالي بأنه داخل الاقتصاد).

القيمة السوقية الكلية تعود إلى كمية السلع مضروبا بأسعارها.

عندما نتكلم عن الإنتاج نتكلم عن القيمة السوقية لأننا لا نستطيع أن نجمع منتجات في القطاع الزراعي مع منتجات في القطاع الصناعي لا بد أن يكون في وحدة للحساب وهي النقود وبالتالي نضرب القيمة السوقية الكلية وتعود إلى كمية السلع مضروبا بأسعارها مثلاً تأتي للمواد الغذائية كل مادة على حده نضربها بسعرها ثم نجمعها مع المادة الغذائية الأخرى ثم نأخذ السلع الصناعية نضرب السعر في الكمية ثم نجمع وهكذا في بقية القطاعات وهنا يكون عندنا الناتج المحلي الإجمالي)

واستخدام الأسعار يسمح لنا التعبير عن قيمة كل شيء في وحدة قياس متعارف عليها.

- ما الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي GDB والناتج القومي الإجمالي GNP؟

الناتج المحلي الإجمالي GDB: يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعنى من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فتره زمنية معينة. هذا التعريف يستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظيري مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنين الذين يقيمون في الخارج. الناتج القومي الإجمالي GNP: يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتجه المواطنون فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعنى أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعنى.

الإنتاج المحلي هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء أنتجت بعناصر إنتاجية وطنية أو غير ذلك.

✓ ما يحصل عليه المواطنون من الخارج سواء كان شخص استثمر أموال في الخارج وأتت العوائد أرباح وفوائد جاءت له هذه لا تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها خارج الوطن أيضا عندما يحصل على مساعدات ومعونة من الخارج هذي لا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج القومي يركز على إنتاجية عناصر الإنتاج الوطنية سواء أنتجوا داخل الدولة أو خارجها، مثال السعودية يعني إنتاج السعوديين سواء كان سعوديين مقيمين في السعودية أو مقيمين في دولة أخرى يعني لا بد أن يجمع جميع عناصر الإنتاج السعوديين، وعند استخدام الناتج القومي نستبعد إنتاجية العمالة الغير سعودية).

حسابات الدخل القومي:

الإنتاج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي.

ويركز النموذج على اعتبار أن: كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر.

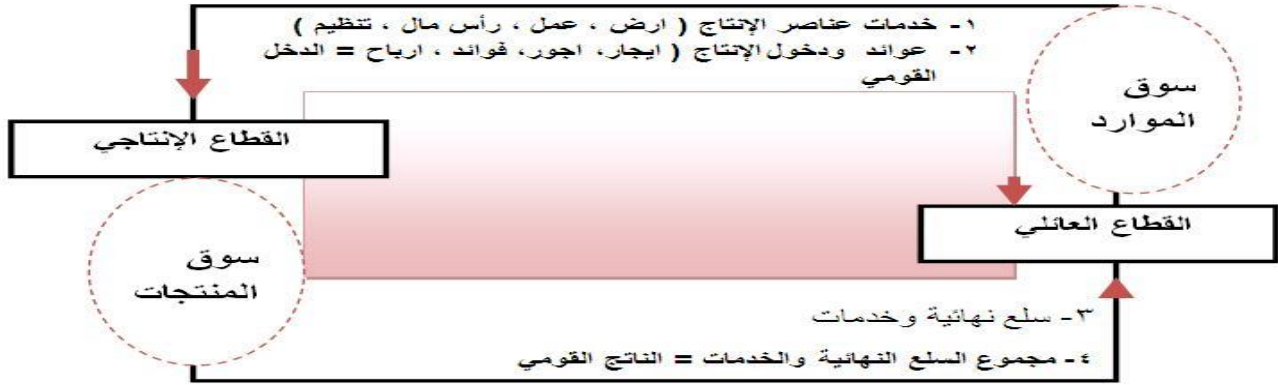
ولتوضيح ذلك نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (يعني ليس هناك صادرات ولا واردات) واقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي مكون من قطاعين فقط:

٢. قطاع المنتجين producers Sector

١. قطاع العائلات Households Sector

هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي.
إذا قطاع الاستثمار ممثل بقطاع الإنتاج وقطاع العائلي ممثل بالاستهلاك.. ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

- ١- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، ارض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.
 - ٢- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الربح، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.
 - ٣- يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
 - ٤- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).
- # نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل (في اقتصاد ذي قطاعين)**

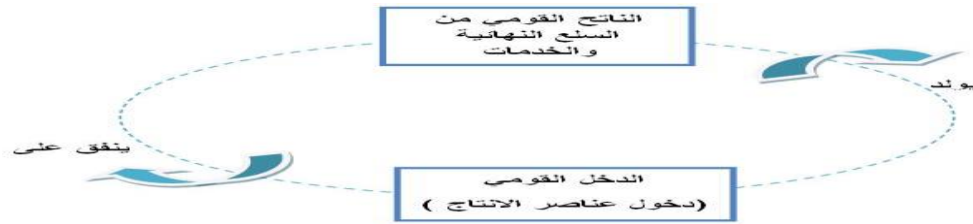


✓ القطاع العائلي يعرض الموارد للقطاع الإنتاجي.

✓ القطاع الإنتاجي يوظف هؤلاء ثم يقوم بإيجاد المنتجات ثم بعد ذلك يقوم بدفع دخول القطاع العائلي مرة أخرى ثم تدور العملية مرة أخرى، يأخذ القطاع العائلي ما حصل عليه من دخول ثم يشتري السلع وهكذا.

في هذا النموذج نفترض أن ليس هناك ادخار جميع ما يحصل عليه القطاع العائلي ينفقه على جميع السلع والخدمات الاستهلاكية.

نموذج آخر مطور ليس فيه فقط القطاع الإنتاجي والعائلي لا بل يوجد فيه القطاع الحكومي والقطاع الخارجي الذي يتمثل في الصادرات والواردات



ما يحدث هنا الدخل القومي اللي هو دخول عناصر الإنتاج ستولد الناتج القومي من السلع النهائية والخدمات ثم تنفق من جديد.

المحاضرة الرابعة

نفترض أن الاقتصاد يتكون من أربع قطاعات :

١. القطاع العائلي.
٢. القطاع الإنتاجي.
٣. القطاع الخارجي.
٤. القطاع الحكومي.

القطاع الحكومي يدخل هنا عن طريق ما ينفقه، وهو الإنفاق الحكومي ويدخل أيضا ما يحصل عليه من دخل عن طريق الضرائب.

الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مخرجات توجه للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني.

١- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

٢- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

يجب هنا أن نفرق بين الاكتناز والادخار:

الاكتناز يعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد وأما **الادخار** فيعتبر ظاهره صحية.

لأنه عندما تدخر المال في الحقيقة توظف هذا المال لأجل يستفيد منه المستثمرين والقطاع الإنتاجي فبالتالي وظفت المال. بينما عندما تكتنز المال في الواقع تحبسه عن التداول يعني عطلت مورداً من موارد الإنتاج وكأن عندنا بطاقة في أحد عناصر الإنتاج.

ماذا يعمل القطاع العائلي؟ القطاع العائلي يوزع دخله عبر أربع قنوات:

١. استهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي.

٢. الادخار.

٣. صافي الضرائب.

٤. الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة من الخارج ويقصد بها الواردات.

إذا يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والمصدرة لقطاع العالم الخارجي.

بعبارة أخرى أن المنتجين يقومون أيضاً هم ببيع السلع في الداخل وهناك سلع أيضاً يبيعونها في الخارج فاللي يبيعونها في الخارج الدخل سيصل إلى هؤلاء المنتجين.

الناتج القومي هو "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

الدخل القومي هو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

يعرف الإنفاق الكلي بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد " وهي:

١. القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).

٣. القطاع الحكومي.

٢. قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).

٤. قطاع العالم الخارجي.

نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات:



هناك أربعة أسهم تخرج من القطاع العائلي:

١. الأول: إنفاق استهلاكي خاص ويذهب مباشرة إلى القطاع الإنتاجي لماذا لأن القطاع العائلي هو الذي يشتري السلع من القطاع الإنتاجي

٢. الثاني: الادخار يذهب للسوق المالي (بنوك، أسهم،...) ويمكن كمثيل أيضاً للشخص يدخر عن طريق شراءه للأسهم مثلاً فهذا القطاع

العائلي إذا يذهب كادخار للسوق المالي سواء كان بنوك أو أسهم أو نحو ذلك رقم ثلاثة

٣. الثالث: جزء أيضا من الدخل الذي يملكه القطاع العائلي كصافي الضرائب وصافي الضرائب نعرف أنها تذهب لمن للحكومة ولهذا السهم يذهب إلى كما نلاحظ القطاع الحكومي

٤. الرابع: هو الواردات..... هذي الواردات هي في الحقيقة طلب القطاع العائلي السلع والخدمات من الخارج ولهذا تذهب إلى من إلى قطاع العالم الخارجي

القطاع الخارجي أيضا مرتبط بأربعة أسهم:

٣. الثالث: الإنفاق العام

١. الأول: ما يأتيه من الإنفاق الاستهلاكي

٤. الرابع: الصادرات

٢. الثاني: ما يأتيه من العلاقة بالاستثمار

* طرق قياس الناتج القومي

يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي:

٣. طريقة الدخل.

٢. طريقة الإنفاق.

١. طريقة الناتج.

أولاً: طريقة الناتج:

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام.

ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لا بد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات. لاحظ الفرق بين السلع الوسيطة والسلع النهائية.

فمثلاً لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام) هي القطن. فلو باع مزارع قطن بمبلغ ٢٠ ألف ريال لمصنع غزل ونسيج، قام بصنع قماش ليبيعه لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ ٣٠ ألف ريال ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية وبيعها في السوق بما قيمته ٥٠ ألف ريال. * طريقة الناتج تحسب بطريقتين:

أ/ طريقة حساب قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات:

يعني السلع والخدمات النهائية نجمع قيمتها يعطينا الناتج ولهذا قلنا السلع النهائية لماذا قلنا السلع النهائية هذه نقطة مهمة حتى ما يكون فيه ازدواجية في الحساب عندما تأتيك بعض السلع يكون فيها سلع وسيطة يعني

مثلاً لو أخذنا الملابس التي تصنع من القطن نجد يبدأ في يد المزارع في زراعته للقطن يبيع هذا القطن للمصنع لنفرض اللي باعه بـ ٢٠ ريال المصنع قام بعملية نسج القطن وصناعته ثم باعه بـ ٥٠ ريالاً ثم بعد ذلك المنتج النهائي نقول مثلاً الخياط يقوم بخياطة الثوب مثلاً وقام ببيعه مثلاً بـ ١٠٠ ريال أنا لما أجي احسب الناتج النهائي احسب ١٠٠ ريال فقط كنتاج نهائي لا أقوم بحساب قيمة الثوب لدى الخياط ١٠٠ ريال ثم أقوم بحساب قيمة القطن ثم أقوم بحساب قيمة المصنع اللي قام بنسج القماش وجعله في صورته النهائية إذا حسبته بهذه الطريقة يكون عندي كأني حسبت مرتين حسبت الـ ١٠٠ والـ ١٠٠ جزء منها داخل في قيمة القطن وجزء منها داخل في قيمة الغزل والقطن المصنع اللي قام بعملية صنع للقماش فيكون عندنا ١٠٠ + ٢٠ + ٥٠ بالتالي يكون هناك في الحقيقة ازدواجية في الحساب إذا لا بد عند حساب الدخل الكلي لا بد من التركيز على حساب السلع النهائية طبعاً السلع النهائية لهذا نقول هي الأسلوب الناتج.

ب/ طريقة القيمة المضافة:

مثلاً الملابس عند المزارع مثلاً ٢٠ ريال اللي هي قيمة القطن المصنع اللي قام بصناعة القطن اللي يباع بـ ٥٠ يعني أضاف ٣٠ ريال للـ ٥٠ هو باعه بـ ٥٠ لكنه دفع ٢٠ للمزارع إذا حسبنا المرة الأولى ٢٠ نحسب في المرة الثانية ٣٠ ثم خياط مثلاً لما خاط الثوب كم أخذ فائدة ١٠٠ - ٥٠ هو أخذ ٥٠ الخياط لو جمعنا ما أضافه المزارع ٢٠ ثم ما أضافه المصنع ٣٠ هذي ٥٠ ثم ما أضافه الخياط هذي ٥٠ تعتبر بها إذا سواء نقوم بحسابه الناتج النهائي الثوب مباشرة ١٠٠ ندخله ضمن الناتج القومي أو ندخل إلى حساب القيمة المضافة فنحسب كم مقدار ما ساهم به هذا العنصر من قيمة إنتاجه المزارع ساهم بـ ٢٠ المصنع ساهم بـ ٣٠ الخياط ساهم بـ ٥٠ هنا نجمع ٢٠ + ٣٠ + ٥٠ بهذه الطرق نتناول عملية ازدواج الحساب يعني عدم تكرار الحساب أكثر من مرة.

المحاضرة الخامسة

* إذا: يتم حساب الناتج القومي الإجمالي بطريقة الناتج من خلال إتباع أحد الطريقتين التاليتين:

١. أسلوب القيمة المضافة: Added Value Approach

ويقوم أسلوب القيمة المضافة على تقدير قيم الإضافات الجزئية للمنتج النهائي وعدم حساب القيمة النهائية للمنتج وعندما نستخدم أسلوب القيمة المضافة نقدر قيمة الإضافات الجزئية فقط أي كم اضاف المزارع كم اضاف مصنع النسيج والغزل.

٢. أما أسلوب الناتج النهائي: نعتبر فقط قيم المنتجات النهائية مستبعدين قيم السلع الوسيطة طبعاً لتلافي عمليه الازدواجيه في

الحساب حتى لا تحسب مرتين وفي المثال السابق نأخذ قيمه الملابس الجاهزه فقط تم نعمل نفس الشي في المنتجات الأخرى

وبهذا نستطيع تجنب القيد المزدوج.. **Double counting**.*

ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه؟

هذه نقطه مهمه لأنه التقييم من خلال الأسعار أو القيم "النقود" وهناك سلع لا تدخل السوق وللتعرف على السلع والخدمات التي يتعين

حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي، وتلك التي نستبعدها، لا بد وان نتطرق إلى ما يعرف **بـ:**

١. **العمليات الغير سوقية** وهي: "العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود".

فحساب السلع السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق وهو أمر لا يشكل أي صعوبة ولكن هناك أيضا سلع غير سوقية فهي لا ترد إلى

الأسواق ولا تحدد لها أثمان فيها وبذلك قد لا يتضمنها الناتج القومي باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج

٢. **السلع التي استهلاكها بواسطة منتجها ولا تصل إلى الأسواق**، هي السلع تمثل جزء من الناتج القومي لا بد من إضافتها وفق إجماع الاقتصاديين، إلى الناتج

القومي الإجمالي لأنها حتى وإن لم تدخل السوق وتضمن بالأسعار السوقية جزء من الناتج القومي ولا بد من اعتبارها على أن تحسب قيمته على أساس

أسعار مثيلات تلك السلع في السوق. يعني نضمنها حسب السعر السائد للسلع المماثلة لها. "مثال المزارع يستهلك جزء مما أنتجه من سلع"

٣. **خدمات الإسكان** إذا كان الشخص يسكن في مكان مملوك له هل يحسب من ضمن الناتج القومي الإجمالي أم لا لأنه لا يدفع أجار للمالك المباني

الأخرى تدفع الاجار وتحسب الأجرة وتحسب ضمن الناتج الإجمالي أما هنا إذا كنت تسكن في المبني وساكن وتقتن فيه وفي هذه الحالة يجب أن

يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ويضمن كما لو كان مستأجرا ونجد أن خدمات السكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضا خدمات يجب أن

تحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي، ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها أي لو كانت أجره المنزل الذي تقطن فيه سنويا خمسين الف ريال إذا يحسب

خمسين الف ريال ضمن الناتج القومي الإجمالي.

٤. **الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع المدني والأمن والشرطة والصحة والتعليم** كلها خدمات مهمه تقدمها الدولة لا بد وأن تدخل في حساب الناتج القومي

الإجمالي كيف تقيم؟ تقيم على أساس التكاليف كم كلفنا المرفق التعليمي نحسب تكاليفه، كم كلفنا المرفق الصحي أيضا نحسب تكاليفه، وهكذا.**

تستبعد حسابات الناتج القومي الإجمالي:

١. **السلع والخدمات لا يمكن حصر قيمتها:** فيستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها أي

هناك بعض السلع والخدمات لها قيمة اقتصادية ومهمه جدا ولكنها لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي ليس لأنها غير مهمه لا

ولكن لصعوبة حسابها ومن أهم ذلك ما تقوم به ربات البيت من العمل في المنزل و الخدمات المنزلية التي يقوم بها المرء دون تقدير

قيمتها نفس الشي الشخص الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهربا

أو بعض الأشياء البسيطة هنا في الحقيقة اضاف بعض الأشياء البسيطة لكن لا تضاف قيمتها.

٢. **السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية:** مثلا لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي

منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.

٣. **الاقتصاد الخفي** أو الاقتصاد الغير قانوني أو الاقتصاد الغير مرخص له هنا نجد الاقتصاد الخفي سواء كان يقوم على إنتاج سلع

وخدمات وجائزة مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجله أو غير مرخص لها وهناك بعض السلع والخدمات يقوم عليها الاقتصاد

الخفي (اقتصاد سري) مثل السوق السوداء يقوم بإنتاج سلع وخدمات ممنوعة على المستوى الدولي مثل بيع المخدرات على سبيل

المثال وهذه طبعاً لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي.

والاقتصاد الخفي في الآونة الأخيرة تزايد حجمه في بعض الاقتصاديات يتجاوز حجمه ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي عندما نحسب

القومي الإجمالي نجد جزءه وأنشطه موجودة ولكن غير داخله ومحسوبة في الناتج القومي الإجمالي. وعندما نتكلم عن البطالة في سبيل

المثال بعض الأحيان نقول أن البطالة تساوي ١٢ ٪ وفي الواقع نحن لا نحسب الاقتصاد الخفي ربما جزء العمال الذين حسبنهم في البطالة هم يعملون في الاقتصاد الخفي وبالتالي إذا قلنا البطالة ١٢ ٪ قد يكون واقع البطالة هو ٨ ٪ و ٤ ٪ الباقية يعملون في الاقتصاد الخفي.

*ثانياً: طريقة الانفاق:

تقوم هذه الطريقة بالقيام بجمع كافة انواع الانفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع.

١. الانفاق الاستهلاكي يتضمن الانفاق على:

أ- السلع الاستهلاكية المعمرة ب- السلع الاستهلاكية غير المعمرة ت- الخدمات
وجميع هذه السلع والخدمات إما تكون منتجة محلياً أو مستوردة من الخارج.

٢. الانفاق الاستثماري ويشمل:

أ- الانفاق النهائي في شراء المعدات والاجهزة والالات وانشاء المخازن والمصانع.
ب- الانفاق النهائي في انشاء المباني والوحدات السكنية.
ج- التغير في المخزون .

٣. الانفاق الحكومي يشمل: إنفاق المؤسسات والوزارات الحكومية على السلع والخدمات.

٤. صافي الصادرات: وهو اجمالي قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات. * إذا كان لدينا قيمة الصادرات أكبر يكون صافي الصادرات موجب، وإذا كانت قيمة الواردات أكبر يكون صافي الصادرات بالسالب.

المحاضرة السادسة

ثالثاً: طريقة الدخل

وهو أن نعرف أن كل من ساهم في الإنتاج يحصل على قيمة مساهمته في العملية الإنتاجية، _ العمال ، كذلك رأس المال، كذلك الأرض ، ثم المنظم الذي يأخذ الإرباح. هذه عناصر الإنتاج، فلو جمعنا كل ما حصل عليه كل عنصر نجد أننا نصل في النهاية إلى أننا حسبنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال استخدام أسلوب الدخل.

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، وتشمل:

١- الأجور والمرتببات (جزء مهم ورئيس وهي أحد مكونات الناتج القومي)

٢- الأرباح: تنقسم الأرباح في حسابات الدخل القومي إلى حسابين أساسيين هما:

أ- دخل الملاك: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.

ب- أرباح الشركات: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

✓ ضرائب دخل الشركات: وتمثل ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في شكل ضرائب.

✓ أرباح الأسهم: عبارة عن الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة.

✓ الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة: وهي الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزنة الشركة لمواجهة أي التزامات.

٣- الربح أو الإيجار: يعود على مدفوعات خدمات الأرض وعناصر الإنتاج الأخرى التي تؤجر سوا كانت مملوكة للمستخدم أم لا.

٤- الفوائد: وتشمل الفوائد الربوية المصرفية (من الودائع) التي يعطيها البنك لعملائه عندما يودعوا مدخرات لديه وكذلك تشمل الفوائد التي تدفعها الشركات للأشخاص المقترضين لها. لأن الشركات تصدر سندات وتبيعها وعندما تصدر سندات فلا بد أن تعطي فوائد

ربوية فهذه الطريقة الحديثة للاقتراض.

٥- الإهلاك: وهو ما ينفقه رجال الأعمال في التعويض عن آليات بليت، أو استبدال أجزاء منها بأجزاء جديدة من أجل الإنتاج.

٦- الضرائب الغير المباشرة على الشركات وهي تدخل عند حساب الناتج القومي الإجمالي.
وهناك مصطلحات قريبة من الناتج القومي الإجمالي:

• صافي الناتج القومي = الناتج القومي الإجمالي - الإهلاك

• الدخل القومي = صافي الناتج القومي - الضرائب الغير مباشرة
فالدخل القومي أصبح يشتمل على أربع مكونات أساسية:

٣. الربح والإيجار

١. الأجور والرواتب

٤. الفوائد

٢. الأرباح

الدخل الشخصي:

الدخل الشخصي أو الدخل المستلم فهو يختلف عن الدخل القومي أو المكتسب، حيث أن:

الدخل الشخصي "هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي".

الدخل الشخصي = (الدخل القومي - ضرائب أرباح الشركات - الإرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات)
الدخل المتاح:

الدخل المتاح يرتبط بالدخل الشخصي "وهو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بانفاقه على الاستهلاك والادخار"

الدخل المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل.

وعليه فإن الدخل المتاح هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه.

عيوب الناتج القومي الإجمالي كمعيار للرفاهة:

١- لا يشتمل إنتاج ربة الأسرة التي تعتنى بأطفالها وبيتها والقيام بتجهيزات الوجبات الغذائية بشكل مستمر.

(فهذه أعمال لها قيمة اقتصادية ولكن لا تحسب من الناتج القومي الإجمالي وبناء عليه فيعتبر معيار غير سليم لرفاهية)

٢- لا يمكن مقارنة الناتج القومي الإجمالي لدولة عدد سكانها كبير مع دولة عدد سكانها قليل ويستبدل للمقارنه بين الدول الناتج القومي الاجمالي بواقع الفرد. (لو أخذنا مثال المملكة العربية السعودية والهند فالناتج القومي الإجمالي أكبر من المملكة لكن لا يعني أن رفاهية مواطنيها أفضل من رفاهية مواطني المملكة لأن سكانها عددهم كبير) ويحاولون الاقتصاديون استبدال الناتج كمعيار للمقارنة بين الدول باستخدام بديل عنه هو الناتج القومي الإجمالي بواقع الشخص يعني نأخذ الناتج القومي الإجمالي ونقسمه على سكان المملكة ونقارنه بالناتج القومي الإجمالي في الهند ونقسمه على عدد سكانها ونجد الفرق كبير.

٣- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تتضمن أوقات الراحة والمتعة التي لها تأثير كبير في رفاهية المجتمع.

٤- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تأخذ في حساب التحسينات والتطورات في السلع والخدمات، والتي لا يزال التطور المعرفي والتكنولوجي يضيف لها.

المحاضرة السابعة

٥- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تضيف المنافع المتدفقة من السلع المعمرة والمنتجة في سنوات سابقة (مثل الثلاجة أو السيارة).

٦- أن التلوث الذي يصاحب المنتجات لا يضمن في حسابات الناتج القومي الإجمالي كقيمة سلبية والتي تقلل من رفاهية المجتمع.

٧- أن حسابات الناتج القومي الإجمالي لا تشمل النشاط الإنتاجي الغير نظامي أي الغير رسمي (الاقتصاد الخفي) والذي ينمو بشكل مستمر.
الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي أو الاسمي:

الفرق بينهما:

• الناتج القومي الحقيقي: هو الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات.

- **الناتج القومي الاسمي:** إذا زاد الناتج القومي الاسمي في هذه السنة عن السنة الماضية فقد يكون بسبب زيادة السلع والخدمات أي زيادة حقيقية، وقد يكون بسبب زيادة في الأسعار زيادات تضخمية..

وعند احتساب القيمة من الناتج القومي الإجمالي هي: **القيمة النقدية الاسمية للناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية.**

فلو كانت قيمة الناتج القومي مقوماً بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٧ م هي ١٠٠ مليون ريال، وفي عام ٢٠٠٨ أصبحت ١٦٠ مليون ريال في القيمة الجارية.

س/ لماذا ارتفعت قيمة الناتج القومي في عام ٢٠٠٨ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧؟

ج/ هو ارتفاع الأسعار أو زيادة الناتج الحقيقي أو هما معا.

المتخصصون في حسابات الدخل القومي الحقيقي:

- يگمشون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع.

- بينما يضخمون الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض.

الناتج القومي الحقيقي: يفصل اثر التغير في الأسعار عن أثر التغير في الكميات، وبذلك يستبعد التغير الأول ويسمح للكميات فقط

بالتغير، ونظراً لهذه السمة فإن الاقتصاديين ينظرون باهتمام أكبر إلى الناتج القومي الحقيقي وليس الاسمي

Real Versus Nominal GDP مقارنة بين الناتج الحقيقي مقابل الاسمي

السنة Year	الكمية المنتجة		السعر		GDP الاسمي
	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	
٢٠٠٤	٤	١	\$١٠٠٠٠	\$٥٠٠٠	\$٤٥٠٠٠
٢٠٠٥	٥	٣	١٢٠٠٠	٥٠٠٠	\$٧٥٠٠٠

- فهنا نضرب عدد (الكمية) الكمبيوترات بقيمتها (السعر) في عام ٢٠٠٤ أي $٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ \times ١$

- ونضرب عدد السيارات بقيمتها أي $٤٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠ \times ٤$

- وفي النهاية نقوم بجمع الناتج $٤٥٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ + ٥٠٠٠$

- وهكذا في عام ٢٠٠٥ الكمبيوتر $١٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ \times ٣$

- السيارات $٦٠٠٠٠ = ١٢٠٠٠ \times ٥$

- نقوم بجمع الناتج $٧٥٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠$

- الانتاج الاسمي في عام ٢٠٠٥ أكبر من الانتاج الاسمي في عام ٢٠٠٤

- **ما سبب هذه الزيادة؟؟** نلاحظ من الجدول فيه زياده في الكمية زياده حقيقيه وفيه زياده في الاسعار.

لحساب RGDP قيمة الناتج المحلي الحقيقي نستخدم الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤

السنة Year	الكمية المنتجة		السعر		GDP الحقيقي
	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	
٢٠٠٤	٤	١	\$١٠٠٠٠	\$٥٠٠٠	\$٤٥٠٠٠
٢٠٠٥	٥	٣	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	\$٦٥٠٠٠

- نجد في سنة ٢٠٠٤ الكمبيوتر $٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ \times ١$

- ونضرب عدد السيارات بقيمتها أي $٤٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠ \times ٤$

- وفي النهاية نقوم بجمع الناتج $٤٥٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ + ٥٠٠٠$

- الناتج المحلي الاجمالي المحلي الحقيقي مقداره ٤٥٠٠٠

- في سنة ٢٠٠٥ السيارات $٥٠٠٠٠ = ٥ \times ١٠٠٠٠$

- الكمبيوتر ٣ × ٥٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠ الناتج المحلي الحقيقي هو ١٥٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ = ٦٥٠٠٠ دولار. هناك زياده واضحه بمقدار ٢٠٠٠٠ الف دولار هذه زياده تعتبر حقيقيه .

حساب معدل النمو في RGDP

السنة Year	الكمية المنتجة		السعر		REAL GDP
	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	
٢٠٠٤	٤	١	\$١٠٠٠٠	\$٥٠٠٠	\$٤٥٠٠٠
٢٠٠٥	٥	٣	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	\$٦٥٠٠٠

باستخدام المعلومات من الجدول احسب معدل النمو في REAL GDP

- نأخذ الإنتاج الحقيقي في سنة ٢٠٠٥ وهو ٦٥٠٠٠
- ٦٥٠٠٠ نطرح منها الناتج الحقيقي لعام ٢٠٠٤ وهو ٤٥٠٠٠
- ثم نقسم الفرق بينهما على الناتج الحقيقي في عام ٢٠٠٤ فالفرق بين ٦٥ و ٤٥ هو ٢٠٠٠٠
- إذا قسمناه على ٤٥ سنجد انه مساوي ٤٤٤ يعني حوالي ٤٤٤٪ زيادة
- $(\$65,000 - \$45,000) / \$45,000 = .444$, or 44,4%

هذا هو معدل النمو الإجمالي الحقيقي.

- **كذلك** نستطيع قياس التغير في الأسعار عبر الزمن. باستخدام رقم قياسي يسمى مكمش الناتج المحلي الإجمالي **GDP Deflator**
- فالرقم القياسي الموضوع عند ١٠٠ في سنة معطاة، يعني نختار سنة اساس ونضع أن السعر = ١٠٠ مثل سنة ٢٠٠٤، يسمى بسنة الأساس.
- الأسعار في السنوات الأخرى تقارن بأسعار سنة ٢٠٠٤.
- ونقارنها بالسنوات الأخرى مثل ٢٠٠٥ نقارنها بـ ٢٠٠٤
- ٢٠٠٧ نقارنها بـ ٢٠٠٤ وهكذا..
- مكمش الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٥ =
- $100 \times [(NGDP \text{ in } 2005) / (\text{Real GDP in } 2005)]$
- الناتج المحلي الاسمي في ٢٠٠٥ نقسمه على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٥
- $100 \times (\$75,000 / \$65,000) = 100 \times 1.15 = 115$
- تعني أن الأسعار ارتفعت بمقدار ١٥% $[(115-100) / 100]$ بين السنتين.

المحاضرة الثامنة

خرجت المدرسة الكينية مع فترة الكساد العظيم عام ١٩٢٩م-١٩٣٠م وما بعدها لأكثر من أربع سنوات، في وقت هذا الكساد العظيم كانت معدلات البطالة مرتفعة جداً وكذلك في انكماش كبير في الناتج القومي الإجمالي.

سمي كساد عظيم لأن هناك انخفاض كبير في الأنشطة الاقتصادية والبطالة تجاوزت ٢٥%، وأيضاً استمر فترة طويلة والركود انخفاض في الأنشطة الاقتصادية لفترة من الزمن قد تكون ربعين أو ثلاثة أرباع السنة أو تزيد قليلاً. أما الكساد يكون انخفاض الأنشطة الاقتصادية انخفاض كبير، ومعدلات البطالة مرتفعة جداً، ويأخذ فترة زمنية أطول.

نظرية كينز:

تقول: أن الاقتصاد بحاجة إلى إعادة الثقة ومع وجود درجة عالية من التشاؤم وعدم التفاؤل من قبل المستثمرين والمستهلكين لا مناص من تدخل الدولة وإعادة الثقة بالاقتصاد وأن تقوم بإتفاق حكومي كبير لإنقاذ الاقتصاد.

- نجد في هذه الأزمة الاقتصادية العالمية التي تحدث الآن أن هذا ما حصل فعلاً، حيث طبقت المدرسة الكينية فنجد هناك إنفاق كبير جداً في جميع الدول العالمية، لأنها تريد أن تنقذ اقتصادها.
- فالحكومة الأمريكية وضعت خطة للإنقاذ والدول الأخرى نفس الشيء، فكان هناك إنقاذ حكومي فهذا هو السبيل لإعادة الثقة بالاقتصاد ولو لم تتدخل الدول سوف تكون هذه الأزمة أطول وسنرى معدلات البطالة مرتفعة جداً.

- ضرر الكساد العظيم لم يكن منتشرًا لكل الدول كما هو في الأزمة الاقتصادية الحالية لأن دول العالم الآن أكثر انفتاحاً في ظل الاقتصاد العالمي الجديد فأى اهتزاز يحصل في الاقتصاد الأمريكي نجد جميع الدول يهتز اقتصادها أما في السابق عام ١٩٢٩م - ١٩٣٠م كانت الكارثة في أمريكا بدرجة رئيسية ولم تُصدر بشكل كبير كما هو الآن فقد تحملت أمريكا العبء الكبير وإن تضررت بعض الدول القريبة منها لكن ليس بنفس الشكل.

المدرسة الكينزية تقوم على أساس ضرورة التدخل الحكومي

وكان الفكر الاقتصادي السائد في ذلك الوقت هو "المدرسة الكلاسيكية" التي تقول: لا تدخل للدولة ودع الاقتصاد يعمل بحرية دون تدخل الدولة والاقتصاد سيحل أي إشكالية. أي أن آلية السوق ستجد الحلول المناسبة لأي خلل.

عندما أتى كينز بنظريته قال إذا أردنا أن ننتظر حتى يصحح الاقتصاد سنأخذ وقت طويل ونحن نريد أن نعالج بالأجل القصير يجب أن نخرج من الكارثة بأقل فترة ممكنة، ومقولته المشهورة: "The long run we are all dead" **بمعنى في الأجل الطويل سنكون متنا، فما الفائدة!؟** فهو بنى نظريته على أساس محاولة تصحيح الخلل الموجود في الأجل القصير ولهذا التدخل الحكومي الذي نادى به وهو ما يسمى بـ(السياسة المالية الكينزية) فهي تقوم على الإنفاق الحكومي والضرائب فهو طالب بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب لأجل إنعاش الاقتصاد وبالتالي إعادة الثقة بالاقتصاد تدريجياً وعودة المستثمرين والمستهلكين إلى وضعهم الطبيعي واستمرار عملية الشراء وبالتالي تيار تدفق الدخل سيتحرك من جديد.

عندما بنا كينز نظريته في تلك الفترة عام ١٩٢٩م - ١٩٣٠م كانت الأسعار ليست مشكلة وكان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل بكثير، كان ٣٠% أو أكثر من الموارد الاقتصادية معطلة وبالتالي لم يكن هناك خوف من زيادة الطلب الكلي عند زيادة الطلب الكلي لن ترتفع الأسعار لأن عناصر الإنتاج معطلة ولم يتم استغلالها كلها بالتالي لم يكن المستوى العام لأسعار مهماً لأن حسب توقعات المدرسة الكينزية أن الأسعار ستبقى ثابتة لأننا بعيدين كل البعد عن مستوى التوظيف الكامل فمن الممكن استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الإنتاج الكلي والأسعار لن ترتفع إلى أن نقرب من مستوى التوظيف الكامل هنا الأسعار تبدأ بالارتفاع.

المدرسة الكينزية استمرت ولها أتباع إلى وقتنا الحاضر وهم ما يسمون بـ "الكينزيون الجدد" فوجد أن أساسياتهم قائمة على المدرسة الكينزية مع إحداث بعض التطورات في ذلك.

المدرسة الأخرى الكلاسيكية أو التقليدية كانت سائدة قبل مدرسة كينز كانت ترفض تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتقول دعوا الاقتصاد يعمل وتعطي الحرية الكاملة الأسعار والأجور وهي التي ستزيل أي خلل والاقتصاد سيعود إلى وضعه التوازني. هذه المدرسة الكلاسيكية نجد من يتبعها في الوقت الحاضر مع تطوير في منهج المدرسة فنجد مثلاً "المدرسة النقدية" التابعة لـ ميلتون فيدمان هؤلاء جذورهم تابعة للمدرسة الكلاسيكية لكن مع إحداث بعض التطورات الاقتصادية. أيضاً "الكلاسيك الجدد" أصحاب التوقعات الرشيدة جذورهم قائمة على المدرسة الكلاسيكية.

الطلب الكلي يتكون من عنصرين رئيسيين هما:

١. الإنفاق الاستهلاكي

لا وجود للإنفاق الحكومي ولا القطاع الخارجي أي لا وجود لصافي الصادرات، وعندما نقول لا وجود للقطاع الخارجي يعني نقول أنه اقتصاد مغلق.. مغلق على نفسه لا تصدير ولا استيراد ما ينتجه من سلع داخل القطر هي التي يستهلكها فلا يستورد أكثر من ذلك.

النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

- الطلب على السلع والخدمات يحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.
- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جداً
- في الأجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب
- في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج.

يلاحظ من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية أن:

- كينز يركز على الطلب الكلي

- بينما الكلاسيك كان تركيزهم على جانب العرض.

و لهذا وفقاً لقانون (ساي) يقول:

"أن العرض يخلق طلبه الخاص". هذا عند الكلاسيك. يعني يجب أن نهتم بالعرض ونركز به، ننتج سلع وسنجد من يشتريها. الطلب لم يكن مشكلة عند الكلاسيك. وكان عندهم الإنتاج هو الذي يحدد الطلب.

بينما كينز وفقاً للظروف التي ظهرت نظريته فيها نجد أن المشكلة كانت الطلب الكلي، لأن هناك تشاؤم وانخفاض كبير بالطلب الكلي. فبني كينز نظريته على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس يعني الطلب هو الذي يخلق عرضه الخاص، أي نوجد طلب وإذا وجد سيكون هناك من ينتج هذه السلع لتلبية هذا الطلب.. وعندهم أن الطلب هو الذي يحدد الإنتاج.

الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها، أو تتغير بشكل طفيف جداً.

- في الأجل القصير، المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.

- في الأجل القصير، يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن، بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج.

النموذج الكينزي الأبسط The Simplest Keynesian

في هذا النموذج سيكون عندنا قطاع استثماري وقطاع استهلاكي فقط. أي أن الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك الكلي والاستثمار.

الخطوة الأولى: يجب فهم العلاقة بين المتغيرين على طول خط 45 في الرسم، كمية الإنتاج تساوي كمية الطلب.

سنرسم خط يُنصف عندما نرسم المحور الأفقي والرأسي هناك خط ينصف الزاوية القائمة التي تساوي 90 درجة وهو نصفها خط 45 درجة وسنستخدمه كثيراً في النموذج الكينزي ويسمى خط 45 درجة وهو يمثل ظلماً منحنى العرض عند كينز.

هذا الخط له ميزة وهي: أن الكمية الموجودة على المحور الأفقي تساوي القيمة الموجودة على المحور الرأسي.

و نرى هذا في الرسم:

خط 45 درجة وضعنا على المحور الرأسي (الطلب الكلي AD)

ووضعنا على المحور الأفقي (الإنتاج Y) قسمنا الزاوية القائمة 90 درجة بالخط الأزرق (خط 45 درجة) نلاحظ أن الكمية بالإنتاج 100 يجب أن تماثلها بنفس المسافة 100 في الإنتاج في المحور الرأسي وهكذا... وهذه هي خاصية الـ 45 درجة.

لو أردنا إضافة منحنى الطلب الكلي (AD) إلى خط 45 درجة وبافتراض أن لا وجود للقطاع الحكومي ولا للقطاع الخارجي، وأن الطلب على الإنتاج يتألف من كميات ثابتة من الاستهلاك (C) والاستثمار (I)، يعني الطلب الكلي يتكون من الاستهلاك والاستثمار والطلب الكلي نقتضيه أنه ثابت لا يعتمد على أي متغير.

نستطيع القول أن (تقاطع الطلب الكلي مع خط 45، يعني أن كمية الإنتاج تساوي

كمية الطلب أي أن نقطة التقاطع تعني التوازن الاقتصادي: $AD=Y$).

(الطلب الكلي = العرض الكلي)

• يتحقق التوازن عند E حيث الإنتاج يساوي الطلب الكلي.

• نلاحظ أن المحور الرأسي الذي يقيس الطلب الكلي جمعنا

الاستهلاك مع الاستثمار وبعد الجمع رسمناهما بالخط الأصفر خط

موازي للمحور الأفقي سميناه (دالة الطلب الكلي Demand).

• عند نقطة التقائهما عند النقطة (E التوازن) نجد أن:

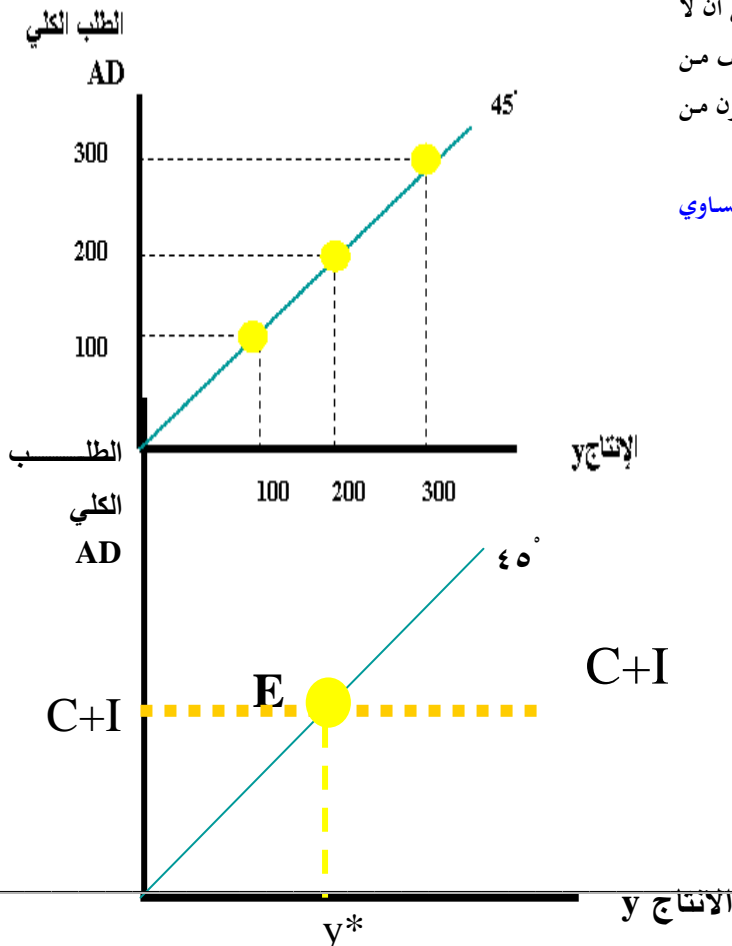
العرض الكلي = الطلب الكلي أي (الإنتاج = الطلب الكلي).

• وكما قلنا أن 45 درجة يمثل عند كينز منحنى العرض الكلي لأن المشكلة

ليست بالعرض فالعرض يستجيب استجابة مباشرة للطلب الكلي.

• لو تجاوزنا مستوى الإنتاج التوازني أي زاد الإنتاج بمقدار أكبر.

فماذا سيكون عندنا بعد أن ابتعدنا عن التوازن؟



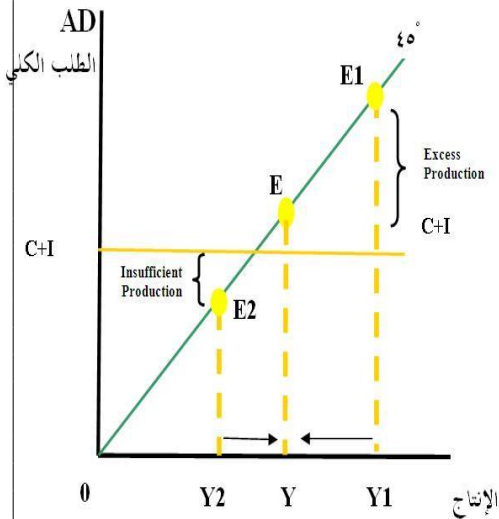
- سيكون العرض الكلي أو الإنتاج أكبر من الطلب الكلي وبالتالي سيكون هناك تراكم بالمخزون أي أن المنتجون سيخزنون ما فاض عن الطلب وهذا مؤشر إلى أن المنتجون يجب أن يقلصوا إنتاجهم، إذا لابد للمنتجين أن يقلصوا إنتاجهم وبالتالي يعود التوازن مرة أخرى إلى (E)
- عندما يكون هناك ابتعاد عن التوازن سنجد أن هناك آليات تعمل على إعادة التوازن فسيكون على اليمين فائض عرض (إنتاج) يعني تراكم بالمخزون عندما يحس المنتجون أن المخزون في زيادة سيقللوا الإنتاج.
- على اليسار من E سنجد الطلب الكلي أكبر من الإنتاج أي أن هناك سحب للمخزون السابق وهذا مؤشر للمنتجين أن يقوموا بزيادة إنتاجهم وبالتالي العودة مرة أخرى للتوازن.
- إذا التوازن عند E حيث التقاء الطلب الكلي مع خط 45° درجة وأي ابتعاد عنها القوى ستعمل سواء تزايد أو تناقص المخزون كلها سترجع الاقتصاد إلى وضعه التوازني الأصلي.

المحاضرة التاسعة

ملخص القول:

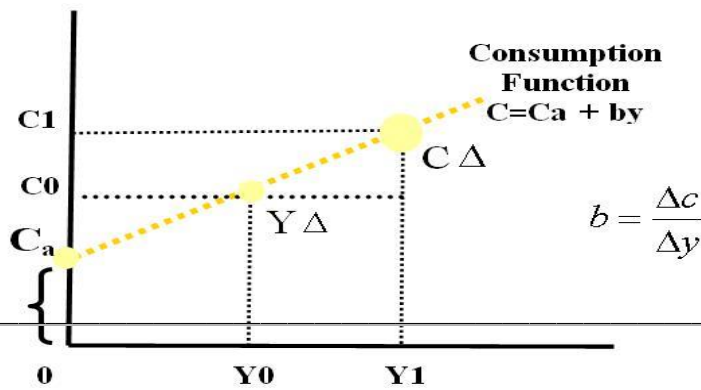
النقطة E يتحقق عندها التوازن لأن الطلب الكلي يتقاطع مع خط الـ 45° درجة الذي يمثل العرض الكلي أيضا. الابتعاد عن هذه النقطة ابتعاد عن التوازن فالى اليمين هناك قوى ستعمل على عودة الاقتصاد للتوازن مرة أخرى: ففي اليمين يكون الإنتاج أكبر من الطلب وسيكون فيه تراكم في المخزون هذا مؤشر للمنتجين لأن يقللوا من إنتاجهم وإلى اليسار سيكون هناك الطلب أكبر من الإنتاج لسحب المخزون وهذا إشارة للمنتجين بأن يقوموا بزيادة إنتاجهم ثم بعد ذلك:

- إذا كانت كمية الإنتاج ليست Y^* ، يتعدل الاقتصاد تلقائياً وبسرعة تجاه التوازن Y^* .
- إلى اليمين من نقطة E، يوجد فائض إنتاج ومن ثم يتراكم المخزون وكردة فعل تقوم المنشآت بتخفيض الإنتاج.
- إلى اليسار من نقطة E، إنتاج غير كاف حيث الطلب الكلي أكبر من الإنتاج، وكتيجة لذلك ستقوم المنشآت بتزويد إنتاجها.
- يميل الاقتصاد للتحويل وبسرعة تجاه التوازن.



في الشكل التالي نقول:

- عند E1 يكون هناك إنتاج Excess Production
- وعند E2 يكون هناك إنتاج غير كاف Insufficient Production، أي فائض في الطلب. (يعني أن الطلب الكلي أكبر من الإنتاج)



في النموذج الأبسط الكنزري باختصار يتكون من القطاع العائلي المتمثل في الاستهلاك وقطاع رجال الأعمال المتمثل في الاستثمار.

هذا الطلب الكلي حيث لا يوجد أنفاق حكومي ولا وجود لصافي الصادرات يعني (اقتصاد مغلق).
فيمكن النظر لدالة الاستهلاك دالة تعتمد على الدخل بمعنى أن الاستهلاك سيتكون من شقين:

١- الاستهلاك الثابت: الذي لا يعتمد على الدخل

٢- استهلاك يعتمد على الدخل ويزيد مع زيادة الدخل.

دالة الاستهلاك **Consumption Function**:

$$C = C_a + by$$

b=MPC الميل الحدي للاستهلاك: مقدار الزيادة نتيجة زيادة الدخل.

C: الاستهلاك

C_a الاستهلاك الثابت أو التلقائي فهذا الجزء من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل فلا بد من وجود استهلاك حتى لو كان الدخل=صفر سواء على مستوى الفرد أو الدولة، فلو كان على الفرد على سبيل المثال فقد لا يوجد عند الشخص دخل كأن يكون عاطل عن العمل فيكون عنده استهلاك ثابت **C_a** وهذا يأتي من مدخرات سابقة عندما كان يعمل أو قد يكون عنده أسهم ثم قام ببيعها حتى يستهلك فهناك جزء من الاستهلاك يكون استهلاك ثابت لا يعتمد على الدخل سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة
C_a الاستهلاك الثابت سيكون موجود حتى لو كان الدخل=صفر عوض بالمعادلة:

$$C = C_a + by$$

y تساوي صفر إذا الشق الأيمن = by = صفر

$$C = C_a$$

الجزء الآخر: استهلاك المستحث بواسطة الدخل أو المعتمد على الدخل فالمعامل الذي يربط بين الاستهلاك والدخل هو **b** الذي هو **mpc** وهو الميل الحدي للاستهلاك، وتعريفه: هو مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل.

يعني لو تغير الدخل ريال واحد كم مقدار يتغير في الاستهلاك، ولهذا من البديهي افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك سيكون أقل من الواحد وأكبر من الصفر، يعني لو زاد دخلك بمقدار ريال واحد فأنت ستستهلك جزء من الريال وستدخر الجزء الآخر فنفترض أن الميل الحدي أقل من الواحد وأكثر من الصفر مثلاً ستة من عشرة أو سبعة من عشرة وهكذا.

$$\text{تعريف الميل الحدي للاستهلاك رياضياً} \frac{\Delta C}{\Delta y}$$

الميل الحدي للاستهلاك = مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل. ((التغير في الاستهلاك ÷ التغير في الدخل))

فإذا مثلا الميل الحدي الاستهلاكي=0.9 فلو زاد الدخل بمقدار ريال واحد فإن الاستهلاك سيزيد 0.9 وما تبقى من الواحد سيذهب إلى الادخار في ظل افتراض نموذج لا وجود للحكومة ولا وجود لصافي الصادرات. فمن خلال الرسم نستطيع أن نرسم دالة الاستهلاك وهي دالة خطية تقطع المحور الرأسي عند قيمة الاستهلاك الثابت فلو كان الاستهلاك الثابت= 100 ستقطع المحور الرأسي عند 100
فطبيعة ميلها من الذي يحدده هو الميل الحدي للاستهلاك فإذا كان كبير فستكون شديدة الانحدار فزيادة في الدخل بمقدار ريال واحد فيذهب جزء كبير منها للاستهلاك، أما إذا كان الميل الحدي للاستهلاك قليل معنى ذلك إذا زاد الدخل بمقدار ريال سيذهب منها مقدار قليل للاستهلاك.

عوامل التغير في دالة الاستهلاك Changes in the consumption Function

وهو يأتي من خلال الاستهلاك الثابت وميل حد الاستهلاك.

١- **تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت** سيكون انتقال لأعلى بشكل موازي بسبب:

أ- **زيادة الثروة وتشمل:** ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو ارتفاع قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة)

ب- ثقة المستهلك (عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت أكبر) (وعندما يكون متشائماً فيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل)

٢- تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك من خلال: (عندما يرتفع الميل الحدي للاستهلاك الثابت وجدنا أن منحنى دالة الاستهلاك ستنقل بشكل موازي) فإذا تغير الميل الحدي للاستهلاك تغير ميل دالة الاستهلاك فالذي يؤثر في ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك:

(أ) **التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل** وهل هي دائمة أو مؤقتة فالدراسات التطبيقية أثبتت انه إذا كانت الزيادة في الدخل يتوقع أن تكون دائمة وبشكل مستمر فإن الميل الحدي للاستهلاك سيزيد عكس الزيادة المتوقعة أنها مؤقتة فإذا كانت الزيادة في الدخل المتوقع أن تكون مؤقتة فالميل الحدي للاستهلاك لن يستجيب أي لم يزيد لأنها مؤقتة.

(ب) **انخفاض ضريبة الدخل**. يعني هذا زيادة في الميل الحدي للاستهلاك فعندما ندخل للقطاع الحكومي سندخل معها الضرائب

فإذا انخفضت ضريبة الدخل فإن الميل

الحدي للاستهلاك سيزيد.

الرسم الأول الزيادة التي حصلت هي تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت يعني دالة الاستهلاك انتقلت إلى أعلى وبشكل موازي بسبب زيادة الاستهلاك التلقائي أو الثابت

نلاحظ أننا وضعنا سهم أنها انتقلت إلى أعلى بينما لو كان التغير في الارتفاع هو ميل الحدي للاستهلاك سنلاحظ أننا رسمنا دالة الاستهلاك الأولى ثم نفرض الميل الحدي للاستهلاك زاد فنلاحظ أن الانتقال أنزحاف في الواقع بحيث

أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لم تتغير ca هي نفسها ولكنه زحف إلى أعلى وصار الميل الآن أكبر للحدي للاستهلاك.

نلاحظ الفرق بين الميل الحدي للاستهلاك الأول والميل الحدي للاستهلاك الثاني من خلال السهم فيدل على ميل الحدي للاستهلاك وأنزحافها ليسار الأولى قلنا b والمرة الثانية قلنا b برأيم (يعني شرطه موجودة على b).

العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

$$S = y - c$$

نجد أن **الادخار = الدخل - الاستهلاك**. (الدخل المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات)

فلو ذهبنا لدالة الاستهلاك نجد أن دالة الادخار كتبناها بصيغة تشابه دالة الاستهلاك :

$$S = -S_a + dy$$

S وهو الادخار ، $-S_a$ وهو الادخار الثابت وهو سالب

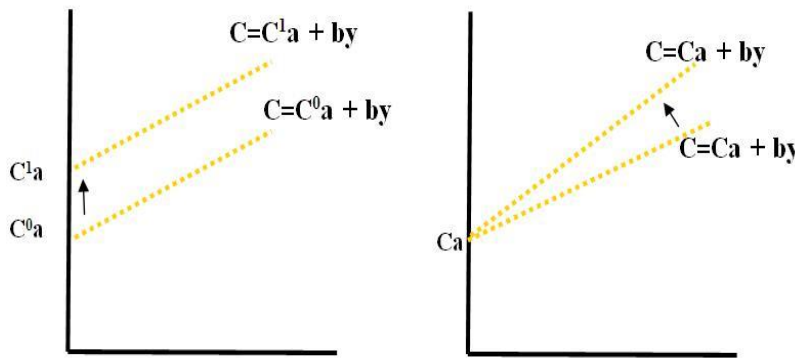
$$MPS = 1 - MPC$$

$$Y = 0 \text{ and } C = C_a \Rightarrow S = -S_a$$

$$Y = C \Rightarrow S = 0$$

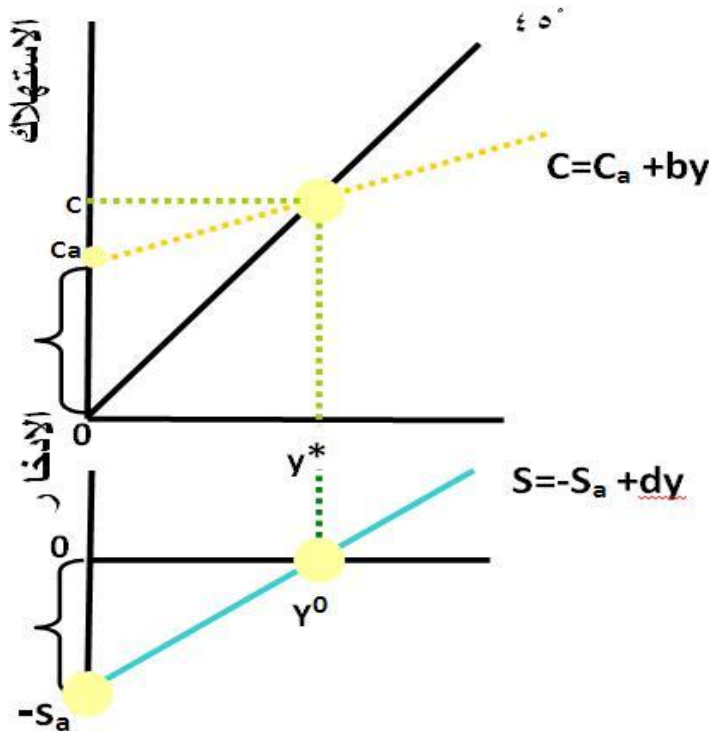
فربط بين S_a في دالة الادخار وبين C_a في دالة الاستهلاك فنجد أنهما نفس المبلغ لكن هناك في الموجب للاستهلاك وهنا بالسالب.

س/ من أين يأتي الاستهلاك الثابت؟



تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت

ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك



ج/ يأتي من مدخرات سابقة. ويعني ذلك أنك سحبت من مدخرات سابقه إذا الادخار يكون بالسالب $-S_a$ هي نفس قيمة الاستهلاك الثابت لكن بالقيمة السالبة.

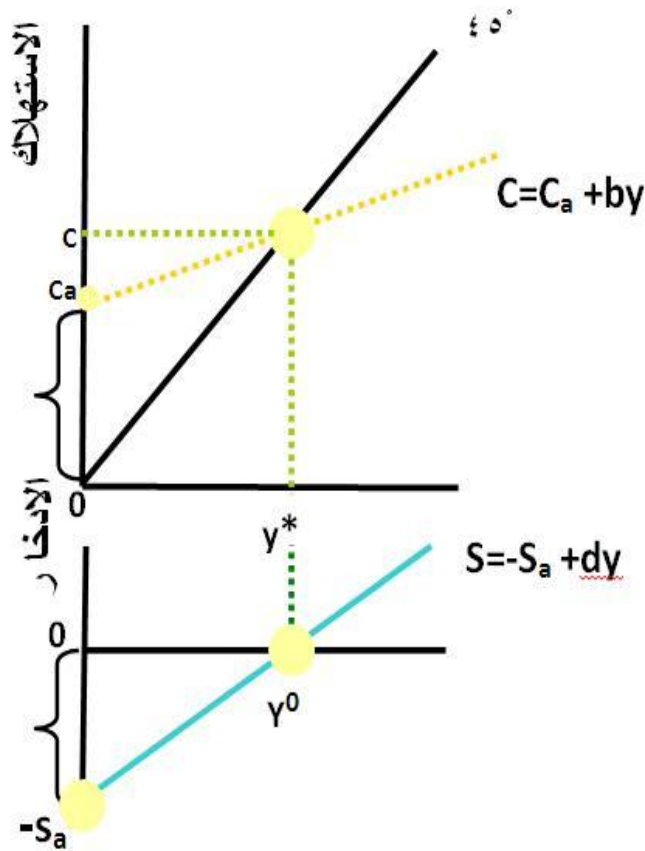
س/ **d** ما علاقتها بالميل الحدي للاستهلاك؟

ج/ إذا كانت ال **b** هي الميل الحدي للاستهلاك إذا ال **d** هي الميل الحدي للادخار.

س/ ما العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار؟

ج/ الميل الحدي للادخار = $1 - 0.8 = 0.2$ يعني لو ارتفع الدخل بمقدار ريال فإن 80 هللة ستذهب للاستهلاك و 20 هللة ستذهب للادخار.

المحاضرة العاشرة



إذا وجدت عندك دالة الاستهلاك تستطيع أن تكتب دالة الادخار مباشرة.

دالة الاستهلاك $C=100$ (هو الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي) $+ 0.8 \times Y$. (الميل الحدي للاستهلاك $b=0.8$)
كيف نكتب دالة الادخار؟! نقول ببساطة عند الاستهلاك الثابت 100 من أين أتت؟؟ من ادخارات سابقة إذا نكتب دالة الادخار:

$$S = (-100) + (0.8) \times Y$$

$b =$ الميل الحدي للاستهلاك يساوي $(1 - 0.8 = 0.2)$ إذا دالة

$$S = 100 - 0.2 \times Y$$

العلاقة بين الاستهلاك والادخار $S = -S_a + dy$

S وهو الادخار $-S_a$ وهو الادخار الثابت وهو سالب d هو الميل الحدي للادخار المائل الادخار هو: مقدار التغير في الادخار نتيجة لتغير الدخل أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الادخار نتيجة لزيادة الدخل، فلو زاد الدخل بمقدار واحد ريال ثم زاد الادخار بمقدار 20 هللة نقول أن الميل الحدي للادخار $= 0.2$

$$MPS = 1 - MPC$$

$MPS =$ الميل الحدي للادخار يساوي ماذا؟! $1 - MPC$ (MPC الميل الحدي للاستهلاك).

في مثالنا السابق إذا كان الميل الحدي للاستهلاك $= 0.8$

فان الميل الحدي للادخار هو: $MPS = 1 - 0.8$ إذا $(MPS = 0.2)$

ثم بعد ذلك نظرنا إلى الرسم فنجد عندما يكون الدخل Y يساوي صفر

$$Y=0 \text{ and } C = C_a \Rightarrow S = -S_a$$

$$Y=C \Rightarrow S=0$$

هنا $Y=0$ التي هي نقطة الأصل سنجد أن:

C_a الذي هو الاستهلاك الثابت.

وفي المقابل في القسم السفلي نجد أن $S = -S_a$ (= الادخار) والمسافة يعني المسافة بالقوس الأسود هي نفس المسافة الموضحة بالقوس الأحمر لأن قيمة الاستهلاك الثابت بالموجب هو نفس قيمة الادخار بالسالب.

عندما يكون الاستهلاك = الدخل يعني نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45° تعني ماذا؟؟ أن الاستهلاك = الدخل معنا ذلك أننا استهلكنا جميع الدخل أي الادخار=صفر لذلك لحظ الربط بين الرسمين

في الرسم العلوي عند نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45° كان الاستهلاك = الدخل عند Y^* .

في الرسم السفلي يكون الادخار = صفر ولهذا لاحظ أن دالة الادخار تقاطعه مع المحور الأفقي أي أن قيمة الادخار = صفر إذا هنا الربط بين دالة الاستهلاك ودالة الادخار. الرسم العلوي يبين دالة الاستهلاك والرسم السفلي يمثل دالة الادخار.

(ملخص القول):

النقطة الأولى: عندما يكون نقطة التقاطع الرأسي بالنسبة لدالة الاستهلاك الذي هو الاستهلاك الثابت نفس المسافة هذه تقابل نفس المسافة بالنسبة للادخار الثابت إلا أن ذلك في الاستهلاك بالموجب وهذا في الادخار بالسالب. مسافة القوس الأسود هي نفس مسافة القوس الأحمر لكنها موجهة في الأول وسالبة في الثاني.

النقطة الثانية: نجد دالة الاستهلاك في الرسم العلوي تقاطعه مع خط 45° يعني أن الاستهلاك=الدخل كل الدخل تم استهلاكه إذا كم بقي من الادخار=صفر

في الرسم السفلي نجد نفس النقطة يتقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي وبالتالي يكون الادخار=صفر.

بعد ذلك لو زاد الدخل عن Y^* سيبدأ يكون الادخار موجب لأن الدخل سيكون أعلى من الاستهلاك ولهذا نرى أن الادخار سيكون موجب عند مستويات دخل أعلى من Y^* في المقابل إلى اليسار من Y^* نجد أن الاستهلاك أكبر من الدخل كيف يكون الاستهلاك أكبر من الدخل عن طريق كما قلنا السحب من المدخرات السابقة.

مثال في الأرقام يوضح دالة الاستهلاك:

دالة الاستهلاك كتبناها كما تلاحظ $C=50+0.75 \times (Y)$ يعني بعبارة أخرى:

الاستهلاك الثابت = 50.

الميل الحدي للاستهلاك = 0.75.

في المقابل إذا أردت أن اكتب دالة الادخار سأكتب الادخار الذي هو

$$S = -50 + 0.25 \times (Y)$$

لو نظرنا إلى الأرقام من خلال تمثيل هذه الدالة نجد عندنا:

$C_a =$ الاستهلاك الثابت = 50.

$b =$ الميل الحدي للاستهلاك = 0.75.

لو أردنا أن ننظر للاستهلاك وللادخار معاً:

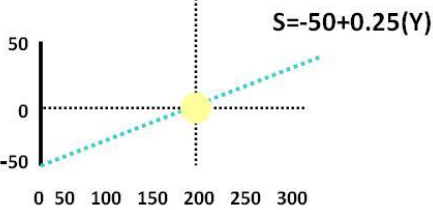
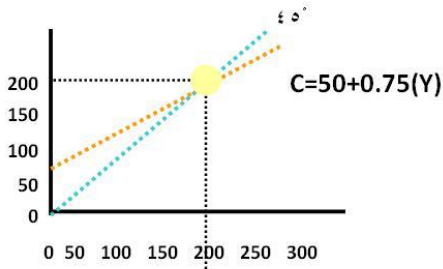
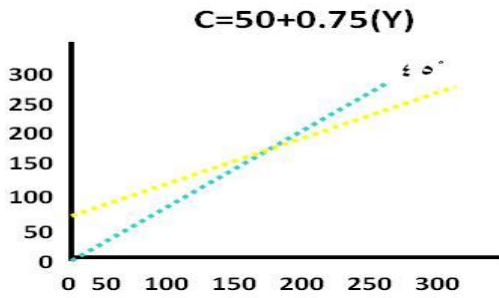
نجد أن عندما يكون الدخل=صفر في العامود الأول الذي هو Y وهو يمثل الدخل أو الإنتاج

نجد أن الاستهلاك = 50 الذي هو (C) الاستهلاك الثابت والادخار = -50

عندما يزيد الدخل يصبح بدل صفر يكون 50 إذا عوضت في دالة الاستهلاك

إذا عوضت 50 عن الدخل ستجمع 50 ثم تضرب 75.0 في 50 سيعطيك.. الاستهلاك = 87.5

إذا ذهبت إلى دالة الادخار وعوضت دالة الادخار التي بالأسفل



$$b = 0.75$$

$$d = 0.25$$

Y	C	S
0	50	-50.0
50	87.5	-37.5
100	125	-25.0
150	162.5	-12.5
200	200	0.0

250	237.5	12.5
300	275	25.0

$$S = -50 + 0.25 \times Y$$

يعني نضع بدل (Y) الذي هو الدخل ٥٠

$$= -50 + 0.25 \times 50 = -37.5$$

وإذا جمعت $-37.5 + 87.5 = 50$ يسعطيك قيمة الدخل ٥٠

■ وإذا انتقلنا إلى نقطة أخرى ١٠٠ مثلا نجد إذا كان الدخل (Y) = ١٠٠ وعوضنا في دالة الاستهلاك: $C = 50 + 0.75(100) = 125$

وإذا عوضنا في دالة الادخار: $S = (-50) + 0.25(100) = -25.0$ يعني ما زال الادخار بالسالب وما زال الاستهلاك أكبر من الدخل.

■ ثم إذا زاد الدخل (Y) ١٥٠ سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى ١٦٢.٥ والادخار سيكون بالسالب -١٢.٥ وما زال الاستهلاك هنا أكبر من الدخل لأننا لازلنا نسحب من المدخرات لتمويل الاستهلاك.

■ ثم عندما يكون الدخل (Y) = ٢٠٠ ماذا يحدث؟؟ عوض ٢٠٠ في دالة الاستهلاك: $C = 50 + 0.75(200) = 200$ إذا هنا نقول الاستهلاك = الدخل ولهذا لاحظ نقطة تقاطع دالة الاستهلاك مع خط الـ ٤٥ بالأزرق ودالة الاستهلاك بالسالب -٢٠٠ نلاحظ في نفس الوقت أيضا أن الادخار = صفر لأن الاستهلاك = الدخل.

■ إذا زاد الدخل (Y) أيضا من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ماذا سيحدث؟ سنجد أن الاستهلاك سيزيد إلى ٢٣٧.٥ وسيكون اقل من الدخل قارن بين ٢٣٧.٥ مع ٢٥٠ هنا سيبدأ الادخار يكون بالموجب لو جمعنا الآن الاستهلاك (٢٣٧.٥) + الادخار (١٢.٥) لوجدنا المجموع = ٢٥٠.

ثم إذا استمرت زيادة الدخل من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ نجد أن الاستهلاك ٢٧٥ والادخار ٢٥.٠ إذا جمعنا $٢٧٥ + ٢٥.٠ = ٣٠٠$ أي يساوي الإنتاج. الاستهلاك + الادخار = الإنتاج.

* الدخل التوازني في اقتصاد يتكون من قطاعين:

$$y = C + I \quad \text{output (y) = demand (C + I)}$$

التوازن وهو:

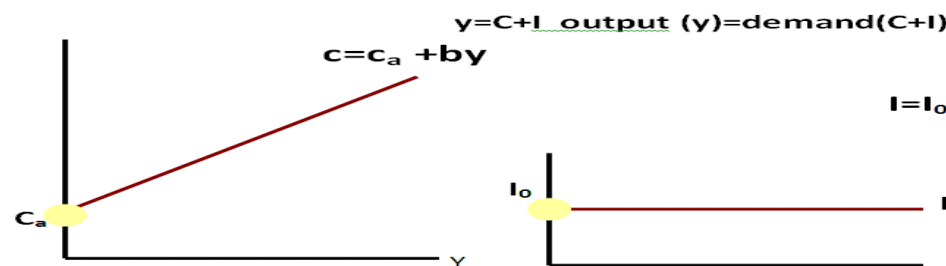
الطلب الكلي = العرض الكلي.

الطلب الكلي يمثل الاستهلاك وكذلك الاستثمار.

العرض الكلي يمثل خط الـ ٤٥ أو الإنتاج سواء قلنا العرض الكلي أو الإنتاج نفس الشيء.

إذا التوازن يتحقق كما تلاحظ هنا في الشريحة: $y = C + I$

$y = \text{الإنتاج} = C = \text{الطلب الكلي}$.

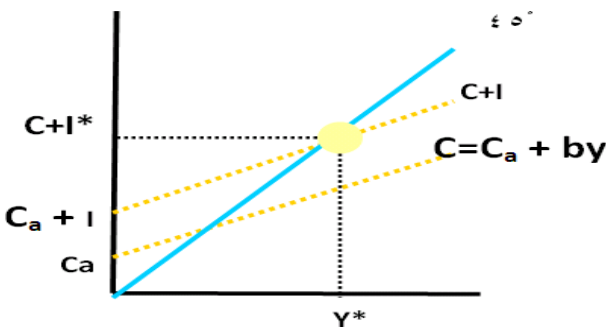


إذا كتبنا دالة الاستهلاك بشكلها المعتاد: $C = C_a + by$ كيف نستطيع حل التوازن (i) طبعا مازلنا نفترض أن (i) في هذا النموذج يعتبر استثمار ثابت مستقل ولهذا رسمناه كخط أفقي أو خط مستقيم موازي للمحور الأفقي ووضعنا في المحور الرأسي محور الاستثمار.

الآن رسمنا دالة الاستثمار في رسم مستقل ودالة الاستهلاك في رسم مستقل آخر

لو أردنا أن نجتمع بين الاثنين سيكون عندنا دالة الطلب الكلي التي هي: $C + I$ يعني الاستهلاك + الاستثمار سترسمها كدالة الطلب الكلي انظر ماذا سيحدث:

تحديد مستوى الدخل التوازن Y* في ظل اقتراض قطاعين:



رسمنا خط الـ ٤٥ واذكر خط الـ ٤٥ يقسم الزاوية القائمة إلى قسمين

٤٥ و٤٥ وبالتالي المسافة على المحور الرأسي يجب أن تتساوى مع المسافة على المحور الأفقي.

هنا الآن رسمنا الـ (C) حالة الاستهلاك موضع بدالة الاستهلاك $C = C_a + by$

لما أردنا رسم دالة الطلب الكلي أضفنا إلى الاستهلاك الثابت الذي هو C_a الاستثمار الثابت وقلنا $C_a + I$ ووضعنا نقطه على المحور الرأسي.

إذا نقطة التقاطع بين الطلب الكلي وبين محور تبدأ من مقدار قيمة الاستهلاك الثابت مع الاستثمار الثابت.

هنا الآن نلاحظ نقطة تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك مع الاستثمار تقاطعها مع 50 هذا يحدد التوازن يعني أن القيمة (Y^*) الموجودة على المحور الأفقي تتساوى مع $C+I^*$ لأن هذه النقطة على 50 وإذا كانت على 50 فتكون المسافة الأفقية تتساوى مع المسافة الرأسية إذا كانت $(Y^*)=1000$ فا $C+I^*$ لابد أن تتساوى 1000 إذا هذه هي نقطة التوازن التي أكدنا عليها أن التوازن يحدث عندما يكون الطلب الكلي = الإنتاج أو = العرض الكلي. أي انتقال إلي اليمين عنها والى اليسار عنها سوف يولد ضغوط للعودة مرة أخرى إلى نقطة التوازن.

المحاضرة الحادية عشر

تحديد التوازن جبرياً:

لأجل إيجاد الدخل التوازني هناك طريقتين:

• الطريقة الاولى.. هي y أو الإنتاج يساوي الطلب الكلي هذه مجرد أن نساوي الطلب الكلي مع الإنتاج ثم نحل المعادلة من خلال تعويض

طبعاً دالة الاستهلاك سنجد اننا وجدنا المعادلة الثانية $y = Ca + by + I$

y تساوي الاستهلاك الثابت $Ca + by$ الي هو الاستهلاك المستحث أو الذي يعتمد على الدخل $+ I$ الي هو الاستثمار. بعد ذلك ننقل ال by لأن

الدخل في الحقيقة موجود على الجهة اليسرى للمعادلة فنجعل كل ال y في الجهة اليسرى للمعادلة يكون عندنا $y - by = Ca + I$

y ناقص by يساوي الثوابت يعني يساوي الاستهلاك الثابت Ca زائد الاستثمار الثابت I

ثم إذا اخذنا ال y كعامل مشترك نضع y ونفتح قوس ال y الاولى المعامل لها هو واحد والمعامل الثاني لـ y الثانيه هو $-b$. $y(1-b) = Ca + I$

لاحظ واحد ناقص b هو الميل الحدي للاستهلاك وقلنا الميل الحدي للدخار هو واحد ناقص

$b(1-b)$ يعني واحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك b هنا واحد ناقص $b(1-b)$ هو الميل الحدي للدخار إذا رمزنا الميل الحدي بـ D هي

نفس واحد ناقص $b(1-b)$ وهي نفس MPS ..

الآن سوف نقسم الطرفين على معامل y معامل y ما هو؟ هو $(1-b)$ اللي هو الميل الحدي للدخار إذا قسمنا الطرفين سوف نحصل على هذه

$$y^* = \frac{Ca+I}{(1-b)}$$

لأن الطرف الايسر إذا قسمناه على $(1-b)$ ستذهب $(1-b)$ ويبقى y فقط و $Ca+I$ نفسها على $(1-b)$ موجوده. الآن نجدها في المقام. إذا هذا هو الدخل التوازني.. الدخل التوازني = مجموع الثوابت مقسوم على الميل الحدي للدخار.

هذه نسميها الطريقة الاولى طريقة الطلب الكلي يساوي الإنتاج أو يساوي العرض الكلي حيث تمثل y الإنتاج أو العرض الكلي. و $(Ca+I)$ تمثل الطلب الكلي.

صيغه أخرى.. إذا أردنا أن نكتب الدخل التوازني بصيغه أخرى

$$y^* = \frac{1}{1-b} (Ca+I)$$

ممكن نضع $C1$ على واحد ناقص b ونضع $C+I$ وهذا لا يغير شيء أبداً نفس القيمة فإذا قسمنا

$$\frac{200}{0.2}$$

$$0.2$$

إذا قسمت 200 على اثنين من عشره 0.2 كم يعطيك؟ يعطيك 1000

$$5 = \frac{1}{0.2}$$

$$0.2$$

$1000 = 200 \times 5$ خمسة مضروبة في الثوابت 200 هو الف 1000 النتيجة واحدة.

هل هناك طريقة أخرى أيضا لإيجاد الدخل التوازني؟

تطبيق:

$$C=50+0.75Y$$

$$I=100$$

١- الحل/ الطريقة الاولى لإيجاد التوازن: طريقة $Y=AD$

$$Y=50+0.75Y+100$$

$$Y=150+0.75Y$$

$$Y(1-0.75)=150$$

$$0.25Y=150$$

$$Y=4(150)=600$$

٢- الطريقة الثانية: $S=I$

$$-50+0.25Y=100$$

$$0.25Y=150$$

$$Y=4(150)=600$$

قمنا بحل التطبيق على الطريقة الأولى ثم بطريقة أخرى وهي طريقة نسميها

طريقة الادخار = الاستثمار وفيما بعد سنطور هذه الطريقة الثانية الي ما نسميه الحقن = التسرب

عندنا الآن معادلة $C=50+0.75Y$ عندنا C تساوي $50+0.75$ من الدخل هذه دالة الاستهلاك بعدها الاستثمار ثابت مستقل لا يعتمد على الدخل أو على

أي متغير اخر داخل النموذج إذا $I=100$

الطريقة الاولى لايجاد التوازن هي طريقة $y=AD$

نضع y ثم نضع الاستهلاك y = الاستهلاك + الاستثمار

بدل الاستهلاك نضع معادلة الاستهلاك $50+0.75Y$ بدل الاستثمار نضع قيمة 100 ثم نحل المعادلة بكل بساطة سنجد أنا جمعنا الثوابت $Y = 50 +$

$$0.75Y + 100$$

اصبح عندنا $Y=0.75Y+150$

نخرج الشق المرتبط ب y الي الجهة اليسرى فيكون عندنا

$$y(1-0.75)=150$$

معامل y الاولى $1=$ ومعامل y الثانيه $=75.0$ يكون عندنا y مضروبه في واحد ناقص 0.75 الي هو الميل الحدي للادخار يساوي الثوابت الي هو 150 ثم

الفرق بين $1-0.75=0.25$ هو 0.25 الي هو الميل الحدي للادخار

• الميل الحدي للادخار 0.25 يعني ربع مضروب في y يساوي 150 إذا قسمنا على 0.25 قسمناه على الطرفين وجدنا أن y تساوي 4 ضرب 150

$$يساوي $600 = 4(150) = 600$$$

من أين أتت الاربعة؟؟ الاربعة حاصل قسمة واحد صحيح على خمسة وعشرين بالمائة يعني يساوي كم؟ يساوي أربعة إذا هي

حاصل قسمة واحد صحيح على خمسة وعشرين بالمائة يساوي أربعة

$$\frac{1}{0.25} = 4$$

$$0.25$$

ولو قسمت مباشرة 150 على 0.25 اعطاك نفس النتيجة 600 . إذا الدخل التوازني $= 600$

الطريقة الجبرية هذي باستخدام مثال رقمي يوضح قيمة الاستهلاك الثابت ويوضح الميل الحدي للاستهلاك. الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 يعني إذا زاد

الدخل بمقدار ريال واحد 75 هللة سيذهب منها للاستهلاك وما تبقى منها 25 هللة سيذهب للادخار.

الطريقة الثانية: لايجاد نفس الدخل التوازني وهي طريقة. أيضا طريقة الادخار $S=I$ الادخار S يساوي الاستثمار I .

إذا لما نسوي الادخار مع الاستثمار سيحدد ذلك الدخل التوازني نضع بدل الادخار ماذا نضع؟ نضع معادلة الادخار قد يقول قائل ليست موجوده عندنا في

السؤال؟ نقول بكل بساطة ممكن كتابتها من خلال النظر الي معادلة الاستهلاك، فاله 50 الموجوده في معادلة الاستهلاك نكتبها (-05) لأن لم يكن هناك

استهلاك تلقائي ثابت معنى ذلك أن هناك إدخار نقص الادخار هناك سحب في الادخار إذا يكون في السالب ثم عندك الميل الحدي للاستهلاك الي هو 0.75

كما قلنا الميل الحدي للادخار هو واحد ناقص خمسة وسبعين بالمائة يعطينا خمسة وعشرين بالمائة $1-0.75=0.25$

$-05+0.25y=100$ ناقص خمسين زائد خمسة وعشرين بالمائة y يساوي الاستثمار. الاستثمار عندنا في المثال يساوي 100 ثم ناقص 05 تذهب للجهة

الأخرى جهة اليمين فتتغير اشارتها من -05 إلى $+05$. خمسين زائد مائه تساوي مائه وخمسون $150 = 05 + 100$.. إذا $0.25y=150$ بقسمة الطرفين

على 0.25 نجد أن هي نفسها $y=4(150)=600$ إذا كل الطريقتين تعطي نفس النتيجة وهو أن الدخل التوازني $= 600$ سوى استخدمنا طريقة الطلب الكلي

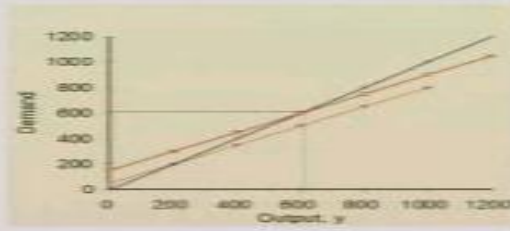
"الطلب الكلي يساوي العرض الكلي" أو طريقة الادخار يساوي الاستثمار.

ننتقل الي وضع

تحديد الـ GDP في اقتصاد يتكون من قطاعين

GDP في اقتصاد يتكون من قطاعين

$C_0 =$	50	$y^e =$	600
$\beta =$	0.75	$mult =$	4
$I =$	100	$Aut =$	150
0	50	100	150
200	200	100	300
400	350	100	450
600	500	100	600
800	650	100	750
1000	800	100	900
1200	950	100	1050



عد التوازن تتطابق كمية الإنتاج مع الكمية المطلوبة.

ماذا يحصل عندما يكون هناك تغير بأحد مكونات الطلب الكلي؟

رسمنا الخط الأزرق وهو خط 45° درجة ثم بعد ذلك رسمنا الاول الطلب الكلي نلاحظ عندما يكون هناك الاستثمار يكون عندنا الاستهلاك ثابت سيكون يساوي 05 والاستثمار الثابت يساوي 100 أي أن مجموع الثوابت = 150 هنا نضع

الجدول يبدأ في العمود الاول بوضع y ثم العمود الثاني C ثم العمود الثالث I والعمود الرابع $C+I$. نلاحظ I ثابت 100 لا يتغير مهما تغير الدخل بينما C كما قلنا يتكون من شقين الاول مستقل عن الدخل. والشق الثاني يعتمد على الدخل لهذا عندما يكون الدخل = صفر نجد أن الاستهلاك الثابت هو 50 وفي نفس الوقت الاستثمار هو كما هو 100 لا يعتمد على الدخل سوى كان الدخل صفر أو أكثر من ذلك بكثير مجموع الاثنين الي هو الاستهلاك مع الاستثمار هو 150 أي الطلب الكلي = 150 والدخل = صفر. عندما يكون الدخل = 200 طبعاً الـ 150 الآن كما نلاحظها في الرسم نجد 150 هي موضوعها قريبه لـ 200 يعني ذات الطلب الكلي العلوية. أما الدالة الثانية التي اسفل منها فهي دالة الاستهلاك في الواقع عندما يكون الدخل 200 كم يكون الاستهلاك؟ طبعاً الاستهلاك كما قلنا فيه شق سيكون ثابت الي هو 50 والشق الثاني الي هو معتمد على الدخل لو عوضنا في دالة الاستهلاك سنجد انه = 150 بالتالي إذا جمعنا 50 مع 150 يكون $50+150=200$ الاستثمار باق 100 إذا جمعنا الاستهلاك مع الاستثمار يساوي 300 أي الطلب الكلي نلاحظ انه 300 بينما أن الإنتاج هو 200 أي هناك فائض في الطلب الكلي بعد ذلك إذا زاد الدخل الي 400 نجد أن هناك 350 هو استهلاك 50 منها استهلاك ثابت و 300 الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل الاستثمار هو ثابت 100 إذا جمعنا 350 مع 100 يساوي 450 نجد أن الطلب الكلي 450 بينما الدخل 400 مازال الطلب الكلي أكبر من الدخل أو من الإنتاج.

عندما يكون الدخل يساوي 600 نلاحظ أن الاستهلاك يساوي 500 من أين أتت الـ 500؟ 50 منها استهلاك ثابت و 450 هي من الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل فعندما زاد الدخل زاد الاستهلاك الي 450 إذا مجموعهما 500 الاستثمار الثابت هو 100 إذا جمعنا 100 مع 500 يكون عندنا الاستهلاك زائد الاستثمار 600 إذا الطلب الكلي = 600 والإنتاج = 600 إذا هناك توازن الإنتاج يساوي الطلب الكلي ولهذا نلاحظ في الرسم انه يتقاطع دالة الطلب الكلي مع خط 45 درجة عند هذه النقطة حيث يجمع بين "y" 600 الإنتاج وبين الطلب الكلي الي هو 600.

لو زاد الدخل عن الدخل التوازني وصار 800 ماذا سيحدث؟؟ يحدث أن الاستهلاك سيزيد الي 650 (50 منها الاستهلاك الثابت و 600 الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل يجمعها مع الاستثمار سيكون الطلب الكلي 650 زائد 100 يساوي 750. إذا الإنتاج = 800. بينما الطلب الكلي = 750. أي هناك فائض في الإنتاج مقداره 50. وكما قلنا هذا مؤشر لشركات أو للمنشآت أن يقللوا من الإنتاج لانهم ينتجون أكثر من الطلب. بعد ذلك لو زاد الدخل مرة أخرى من 800 الي 1000 سنجد أن الاستهلاك سيزيد الي 800. 50 منها استهلاك مستقل و 750 الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل إذا جمعنا 800 مع 100 الاستثمار سيكون 900. إذا سيكون هناك فائض في الإنتاج يقدر بـ 100 الإنتاج أكبر من الطلب الكلي. واخير عندما يكون الدخل 1200 نجد أن 950 هو الاستهلاك. 50 منها استهلاك ثابت و 900 الاستهلاك المعتمد على الدخل. إذا أضفنا اليها 100 سيكون عندنا 1050 هو الطلب الكلي بينما الإنتاج 1200. أي انه هناك فائض في الإنتاج مقدار 1200 ناقص 1050 يساوي 150 فائض في الإنتاج.

خلاصة الكلام نقول عند التوازن تتطابق كمية الإنتاج مع الكمية المطلوبة بمعنى الطلب الكلي المتكون من الاستهلاك والاستثمار يتساوى مع الإنتاج. أما ماعدا ذلك فلا يعتبر توازن.

نتقل الي نقطة مرتبطة ب الدخل التوازني الذي حددناه وهو مصطلح يسمى عندنا بمصطلح المضاعف.

مضاعف الإنفاق الثابت

$$y^* = \frac{1}{1-b} \times (Ca + I)$$

الإنفاق الثابت \times المضاعف = الدخل التوازني

- **المضاعف** هو عدد يوضح كم مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الإنفاق الثابت. فمثلا اذا كان $b=0.75$ فهذا يعني أن $1-b=0.25$ وبالتالي فإن المضاعف = 4 . زيادة ريال واحد في الاستهلاك الثابت او الاستثمار الثابت تؤدي الى زيادة الدخل بمقدار 4 ريال.

(شرح) وجدنا أن المضاعف في المثال الرقمي هو يساوي 4 ماذا يعني 4؟ يعني انه إذا زاد أي من مكونات الطلب الكلي أي الانفاق الثابت سواء كان استهلاك ثابت أو استثمار ثابت

إذا زاد بمقدار ريال واحد ماذا سيحصل؟ الدخل التوازني سيزيد بمقدار أربعة هذا المقصود بالمضاعف. وهو يساوي في النموذج البسيط مقلوب الميل الحدي للادخار.

في المثال الرقمي الميل الحدي للادخار عندنا هو 0.25 ومقلوبه لو قسمنا واحد على 0.25 سنجد انه يساوي 4..

المحاضرة الثانية عشر

تعريف المضاعف: هو مقدار التغير في إنتاج أو في الدخل نتيجة المتغير للطاقة الثابت بمقدار واحد. إذا كان المضاعف يساوي 4 مع ذلك يتغير الإنفاق الثابت، سوى الإنفاق الثابت سواء كان إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري، إذا تغير الثابت هذا الاستثمار الثابت أو الاستهلاك الثابت بمقدار ريال واحد فإن الدخل سيزيد بمقدار 4 ريالات، طبعاً هذا بأفترض أن المضاعف يساوي 4 ، لو المضاعف يساوي 5 نقول إذا زاد الإنفاق بمقدار ريال يعني أن الدخل سيزيد بمقدار 5 ريالات، فالمضاعف هو المقلوب الميل الحدي للادخار، يعني واحد على واحد ناقص بي واحد في البسط وواحد ناقص بي في المقام، واحد ناقص بي في حد الادخار.

لو أخذنا مثال رقمي:

واحد ووضعه في البسط والميل الحدي للادخار وضعناه 25% لو قسمنا واحد على 25% يساوي بالواقع 100 على 25 يساوي 4 .

وكما قلنا إذا كان $b=0.75$ ، إذا كان الحدي في الاستهلاك هو 0.75 . بالمئة فهذا يعني أن $1-b$ وهو ميل الحد للادخار يساوي 25% . ثم لو نظرنا إلى الدخل التوازني، وجدنا أن في أحد الصيغ كتبنا:

$$y^* = \frac{1}{1-b} \times (C_s + I)$$

الإنفاق الثابت \times المضاعف = الدخل التوازني

يعتبر من الثوابت $(C_s + I)$

وهذا هو المضاعف $\frac{1}{1-b}$

الدخل التوازني دائماً يساوي المضاعف مضروباً بالإنفاق الثابت، الإنفاق الثابت هو $(C_s + I)$ ، إذا نذكر المثال السابق كان $Ca = 50$ ،

وال $I = 100$ ، ومجموعهم 150 ، والمضاعف كان هناك اللي هو $\frac{1}{1-b}$ هو 4 ،

هذا هو اللي توصلنا اليه في الحلقة السابقة، إذا المضاعف الان y^2 وهو الدخل التوازني يساوي المضاعف مضروباً في الإنفاق الثابت ويمكن عمل ذلك لكل المعادلات. نتقل إلى الشريحة الأخرى:

يمكن التعبير عن المضاعف الانفاق جبرياً كما يلي:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} (\Delta C_a + \Delta I)$$

- على سبيل المثال التغير في الاستثمار سيحدث زياده في الانتاج (والدخل) بمقدار

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} (\Delta I)$$

- بالتعريف مضاعف الاستثمار الثابت يساوي

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

(شرح) يمكن التعريف جبرياً عن مضاعف النفاق كما يلي والانفاق المقصود فيه طبعاً الانفاق الثابت:

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} (\Delta C_a + \Delta I)$$

دلنا واي = 1 على 1 - b مضروباً بالتغير بالاستهلاك الثابت + التغير في الاستثمار الثابت.

لو كان السؤال مامقدار التغير في الدخل عندما يتغير مثلاً الاستهلاك الثابت بمقدار 100؟

نقول إذا كان التغير فقط هو الاستهلاك الثابت، يعني مافي تغير بالاستثمار الثابت، نضرب بالمضاعف وهو 1 على 1 - b = 4، نضربه بالزيادة بالاستهلاك الثابت اللي هو 100، و 4 × 100 = 400، يعني أن الادخل التوازني ازداد بمقدار 400 نتيجة لأزدياد الاستهلاك الثابت بمقدار 100، إذا على سبيل مثال التغير في الاستثمار سيحدث زياده في الإنتاج والدخل بين قوسين بمقدار

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} (\Delta I)$$

(دلنا واي = 1 على 1 - b × دلنا I)

إذا المضاعف الاستثمار يساوي، المضاعف طبعاً جبرياً هو: التغير في الدخل أو التغير في الإنتاج مقسوماً على التغير في الاستثمار.

• بالتعريف مضاعف الاستثمار الثابت يساوي

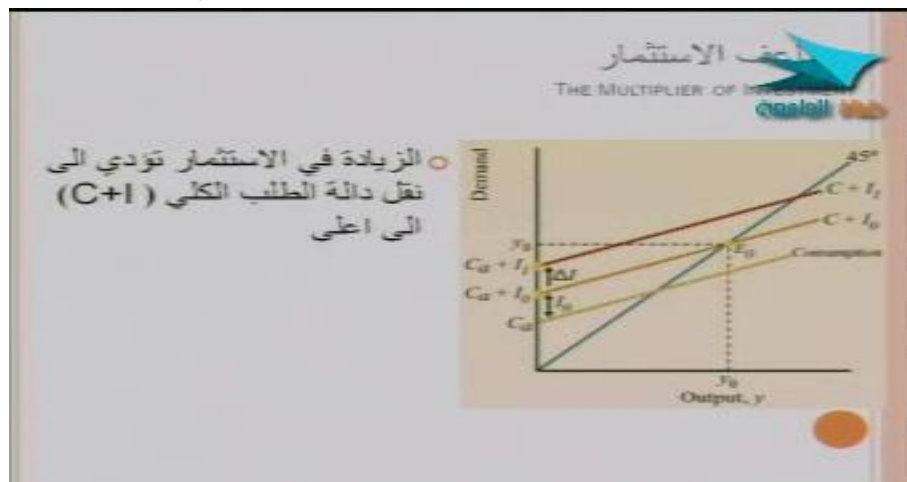
$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

دلنا y على دلنا I هذا هو المضاعف.

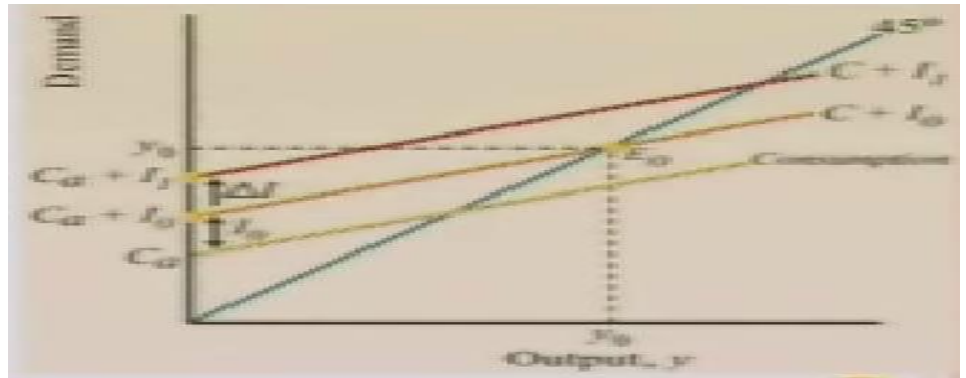
إذا زاد الاستثمار بمقدار 1 فإن التغير في y سيزيد من مقدار أكبر من ريال واحد للمضاعف أكبر من واحد، إذا المضاعف هو 1 مقسوماً على 1 - b هذه القاعده صحيحه دائماً في حالة عدم وجود ضرائب الدخل وعدم وجود القطاع الخارجي.

1 مقسوماً على 1 - b، هو الميل الحدي للادخار، إذا المضاعف هو المقلوب الميل الحدي للادخار.

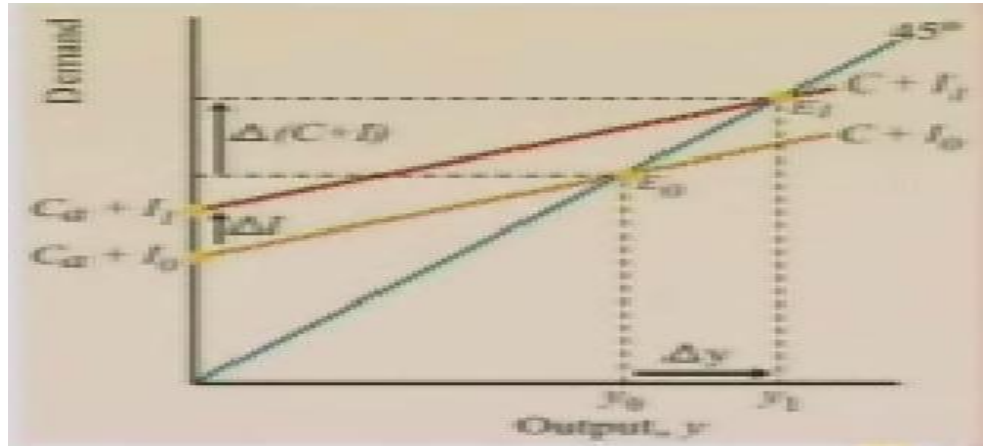
هنا الان إذا اردنا أن نصور مضاعف الاستثمار من خلال النظري للرسم، نلاحظ ماذا!!!.



نلاحظ اننا رسمنا اولاً دالة الطلب الكلي اللي هو $(C + I_0)$ (سي + أي زيرو)، وكان الدخل التوازني هو Y_0 هنا نقطة التوازن عند E_0



لو قمنا بزيادة الاستثمار سنجد أن دالة الطلب الكلي ستنتقل إلى الأعلى اللي هو بالخط الاحمر (الخط الاعلى) بمقدار التغير بالاستثمار، إذا نقطة التقاطع مع المحور الرأسي ستكون نفس مقدار التغير في الاستثمار، ووضعنا النقطة هذه $I_1 + C^a$ نجد أن التوازن في الحقيقه صار عند نقطة أخرى عند نقطه أعلى بالدخل التوازني لأن الزيادة في الاستثمار ستولد زيادة في الدخل أو في الإنتاج بمقدار أكبر.



النقطة تُظهر توازن جديد وهي I_1 أي أن المقدار الزيادة في Y إنتاجية الدخل هي دلة Y لو تلاحظ انها كبيرة، بينما الزيادة في الاستثمار هي دلة I وهو تغير بسيط، هذا التغير البسيط ولد زيادة كبيرة في الدخل، ولهذا نجد أن الدخل قد ازداد من Y_0 إلى Y_1 والاستثمار زاد فقط من I_0 إلى I_1 ، المسافة الرأسية تبين كم مقدار الزيادة للاستثمار.

إذا الدخل التوازني انتقلنا إلى نقطه E_1 هنا الان صار التوازن الجديد هو عند E_1 بسبب زيادة الاستثمارات، وجدنا أن الدخل التوازني ازداد بمقدار مضاعف،

إذا الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى نقل دالة الطلب الكلي $(C+I)$ إلى أعلى وبالتالي تحقق التوازن عند مستوى دخل أعلى عند E_1 ، الزيادة في الدخل التوازني تفوق الزيادة في الاستثمار، يعني هذا القول كان نقول أن المضاعف أكبر من 1، فبالتالي يكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في الاستثمار، هذا هو قول المضاعف أكبر من 1.

كيف يعمل المضاعف بالملايين!؟؟

تطبيق:

جولة الانفاق	الزيادة في الطلب	الزيادة في GDP والدخل	الزيادة في الاستهلاك
1	\$10	\$10	\$8
2	8	8	6.4
3	6.4	6.4	5.12
4	5.12	5.12	4.096
5	4.096	4.096	3.277
...

Toyal	50million	50million	40million
-------	-----------	-----------	-----------

قد يتسأل البعض ويقول إذا زاد الانفاق الثابت سواء كان استهلاك أو استثمار بريال يفترض أن الدخل يزداد بمقدار ريال فقط، لماذا زاد بمقدار أكبر !!، نقول انظر إلى الجدول.

اضع الجولة الاولى اللي هو رقم ١ اول ما حصل هو الزيادة في الطلب بمقدار ١٠ يعني افترضنا أن الاستثمار هنا زاد بمقدار ١٠ فقط، هل الزيادة في ١٠ تؤدي إلى الزيادة في الدخل بمقدار ١٠ ام بمقدار أكبر؟، نلاحظ هنا الان أن اول جوله في الحقيقه في الزيادة في الطلب زادة ١٠ دولارات تبعه زياده في الدخل وهو زياده بمقدار ١٠ أيضا، طيب والاستهلاك !!، الاستهلاك طبعاً إذا زاد الدخل بمقدار ١٠، الاستهلاك هنا سيزيد لأنه عندنا جزء من الاستهلاك يعتمد على الدخل، إذا لو ضربنا الزيادة في ١٠ بالدخل، في الميل حق الاستهلاك انه ٨ من عشره سيكون عندنا ٨ من عشره في عشره يساوي ٨، إذا هذه الزيادة ٨.

الجدول هذا يجب التأكيد على انه مبني على اساس أن الزيادة في الاستثمار هو بمقدار ١٠ فقط وان الميل الحدي للاستهلاك هو ٨ من عشره، بالتالي لما زاد الاستثمار بمقدار ١٠ تبعه ازدياد في الدخل بمقدار ١٠، تبعه ازدياد في الاستهلاك بمقدار ٨، لأن الميل الحدي للاستهلاك هو ٨ من عشره يُضرب ب عشره يعطيك ٨،

فيذا زاد الاستهلاك وللمره الأخرى يكون عندنا جولة ثانيه وهي أن الطلب الكلي سيزيد بمقدار ٨، وال ٨ هذه ستذهب أيضا كزيادة في الدخل أو زياده في الإنتاج لانك تزيد الطلب ٨ سيقابله زياده في الإنتاج بمقدار ٨، ونقلب العمليه لا برضوا الاستهلاك سيزيد مرة أخرى، لكن لهذه المره ستكون الزيادة اقل، سنضرب ٨ في الميل الحدي للاستهلاك اللي هو ٨ من عشره، $8 \times 8 = 64$ يعني سيكون 6.4 (٦) فاصله ٤ من عشره) وهذا هو الموجود عندنا، لاحظ أن الاستهلاك زاد فعلاً بمقدار 6.4 (٦ فاصله ٤ من عشره) هل توقف العمليه! لا، 6.4 يعني زياده في الطلب الكلي،

الجوله الثالثه، إذا تنتقل الزيادة في الاستهلاك لزيادة في الطلب الكلي 6.4 ، يقابلها زياده في الدخل أو في الإنتاج اللي هو 6.4 ، ثم مرة أخرى الاستهلاك يعتمد على الدخل سيكون هناك زياده لكن بمقدار اقل من مرة سابقه سيكون ضرب في الميل الحدي للاستهلاك الي هو ٨ من عشره ضرب 6.4 سيعطينا 5.12 (يعني ٥ و ١٢ بالمئه)، نذهب مرة أخرى للطلب الكلي ويزيد الطلب الكلي 5.12 ، 5.12 هي نفسها زياده في طلب الإنتاج 5.12 ، والاستهلاك سيزيد برضو بمقدار 4.096 وهي أيضا ستذهب كزيادة في الطلب الكلي، الذي يقابله نفس الزيادة في الدخل والإنتاج، والاستهلاك مرة أخرى سيزيد ولكن بمقدار اقل، وهكذا ستستمر العمليه حتى تكون الازياده في الاستهلاك يساوي صفر، وبالتالي سيكون في النهايه، الطلب سيزيد بمقدار ٥٠ مليون والزيادة في الدخل سيكون بمقدار ٥٠ مليون والاستهلاك سيزيد بمقدار ٤٠ مليون.

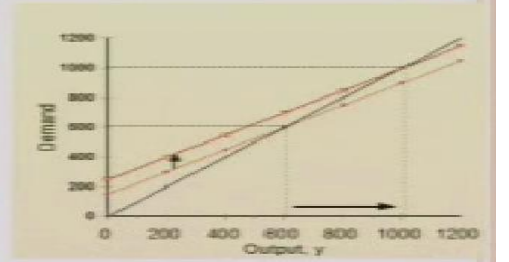
إذا الزيادة في الطلب الكلي اللي هو ٥٠ مليون، من اين اتت !!، اتت من الزيادات المتتابعه في الاستهلاك اللي هي ٤٠ مليون مع الزيادة الاصليه أو الاساسيه في الاستثمار هي ١٠ لأن ١٠ مليون مع ٤٠ مليون يعطيك ٥٠ مليون، إذا المضاعف هو الان يعني هنا وضعنا جدول وتوصلنا إلى النتيجة عن طريق الجمع، لكن ممكن إذا توصلنا إلى حل جبري ممكن الوصول إلى هذا الرقم اللي هو ٥٠ ببساطه من خلال النظر إلى الكم المضاعف ثم نضربه بمقدار التغير، عندنا مقدار التغير في الانفاق الثابت هو ١٠ مليون، كم مقدار المضاعف هنا !!، المضاعف هنا هو ٥، و $5 \times 10 = 50$ مليون،

قد تتسأل كيف عرفت أن المضاعف خمسة هنا !!، لماذا لا يكون ٤ كما في المثال الماضي.

نقول ال ٥ هذه اتت من ماذا؟ تعرفنا على الميل الحدي لاستهلاك هنا في هذا المثال الميل الحدي للمثال يساوي ٨ من عشره، أي أن الميل الحدي للدخار هو ١ ناقص ٨ من عشره ويساوي ٢ من عشره، المضاعف يساوي مقلوب من حدي للدخار، يعني ١ مقسوم على ٢ من عشره، يعني يساوي ٥، ولو اخذنا ال ٥ وال ٥ وش معناها !!، معناها زاد الانفاق الثابت بمقدار ريال الدخل سيزيد بمقدار ٥ ريالاً، طيب هنا اللي حصل الانفاق الثابت زاد بمقدار ١٠، ١٠ مليون نضربها ب ٥ يعطيك ٥٠ مليون زياده في الدخل، إذا هذه فكره المضاعف.

$C_a = 50$	$C_a = 50$
$b = 0.75$	$b = 0.75$
$I = 100$	$I = 200$
Aut. = 150	Aut. = 250
mult = 4	mult = 4
$y^* = 600$	$y^* = 1000$

0	150	250
200	300	400
400	450	550
600	600	700
800	750	850
1000	900	1000
1200	1050	1150



ننتقل بنفس الطريقة إلى مضاعف الاستثمار

في الحقيقة أنه ليس هناك فرق بين مضاعف الاستهلاك الثابت أو مضاعف الاستثمار الثابت هما نفس الشيء، فالزيادة سواء كان سببها زيادة في الاستهلاك الثابت أو كان سببها زيادة في الاستثمار الثابت النتيجة واحدة، ستكون عبارة عن الدخل التوازني هو الزيادة بمقدار مضاعف أي الزيادة في الدخل ستساوي الزيادة في مقدار الاستثمار مضروباً في المضاعف.

هنا في المثال نلاحظ الـ C اللي هو استهلاك الثابت ٥٠ والميل الحدي للاستهلاك هو ٧٥ بالمئة والاستثمار يساوي ١٠٠، في الجهة اليمنى مالذي تغير في الواقع!، نلاحظ أن التغير يعني الـ C^a ثابتة هي نفسها ٥٠ والحد الاستهلاك هو أيضاً ٧٥ والمتغير هنا هو الاستثمار كان الاستثمار ١٠٠ والان صار الاستثمار ٢٠٠، إذا لأن نجمع الـ **AUT المقصود فيها الانفاق الثابت**، صار عندنا الاوكو يعني لوتون ونص الاوتو اللي صار عندنا في الجزء الاول اللي هو بالخط البنفسجي اللي هو عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ نجد أن لوتون ونص مجموعها ١٥٠، أي أن الاستثمار ١٠٠ والاشترك الثابت ٥٠، $١٥٠ = ١٠٠ + ٥٠$ ،

MULT يعني المضاعف، المضاعف يساوي ٤، كيف عرفنا انه يساوي ٤!!، طبعاً من خلال نظريتنا للميل الحدي للاستهلاك اللي هو يساوي ٧٥ من مئه، يعني الميل الحدي لادخار هو ٢٥ من مئه، مقلوب ميل الحدي لادخار يساوي ٤، الدخل التوازني هو يساوي ٦٠٠ ولأنك لوضربت الـ ٤ المضاعف في الـ ١٥٠ اللي الثوابت لانفاق الثابت سيعطيك ٦٠٠ هذا هو التوازن.

في المقابل في الجهة الأخرى عندما زاد الاستثمار إلى ٢٠٠ نلاحظ أن اللوتون ونص اللي هو الانفاق الثابت الان كان ١٥٠ وصار ٢٥٠ بينما الميل الحدي للاستهلاك لم يتغير فالتالي المضاعف لم يتغير ٤ وإذا الدخل التوازني الان سيكون ١٠٠٠، ولهذا نلاحظ أن التوازن الان القديم اللي كان ٦٠٠ لا يصلح أن يكون دخلاً توازياً مع زيادة الاستثمار إلى ٢٠٠، ولها كان عندنا دالة الطلب الاصلية كان التوازن عند ٦٠٠.

والتوازن مع وجود دالة الطلب الجديده التي الاستثمار يكون فيها في الحقيقة ٢٠٠، نجد أن التوازن تحقق عند الـ ١٠٠٠، وإذا نظرنا إلى الجدول سنجد أن الجدول أيضاً يعطي في الحقيقة مانستطيع معرفة الدخل التوازني، هنا الرسم اوضح لنا الدخل التوازني فعلاً هو التقاء الطلب الكلي الجديد مع الخط ٤٥ درجة اللي هو بالازرق ولكن التوازن عند الـ ١٠٠٠، طيب لو اخذنا الجدول سنجد أن الجدول ياضا عندما يكون الدخل يساوي صفر سيكون الاستهلاك مع الاستثمار يساوي ١٥٠ لاستهلاك ٥٠ والـ ١٠٠ هي الاستثمار الثابت، نفس الشيء نجد في حاله الثانيه تجد انه ٢٥٠، لأن الاستثمار الان في حاله الثانيه تغير من ١٠٠ صار ٢٠٠ ونفس الشيء عندما زاد الدخل من صفر إلى ٢٠٠ نجد أن الـ $C + I$ اللي هو الاستهلاك + الاستثمار، الاول الاستثمار قبل الزيادة كانت ١٠٠ بينما هو ٤٠٠ بعد زيادته بمقدار ١٠٠، إذا لو ننتقل إلى ٦٠٠ نجد أن الـ ٦٠٠ حقق التوازن فعلاً في حالة لما كان الاستثمار يساوي ١٠٠، أما بعد ماكان الاستثمار يساوي ٢٠٠ لا تعتبر هذه نقطة توازن انما الطلب الكلي اللي هو ٧٠٠ سيكون أكبر من الدخل أو من الإنتاج التوازني الـ ٦٠٠ أكبر من الـ ٦٠٠، إذا الـ ٦٠٠ توازن في حالة الاستثمار الاول اللي هو ١٠٠ لكنها ليست توازن في حالة الاستثمار الثاني.

المحاضرة الثالثة عشر

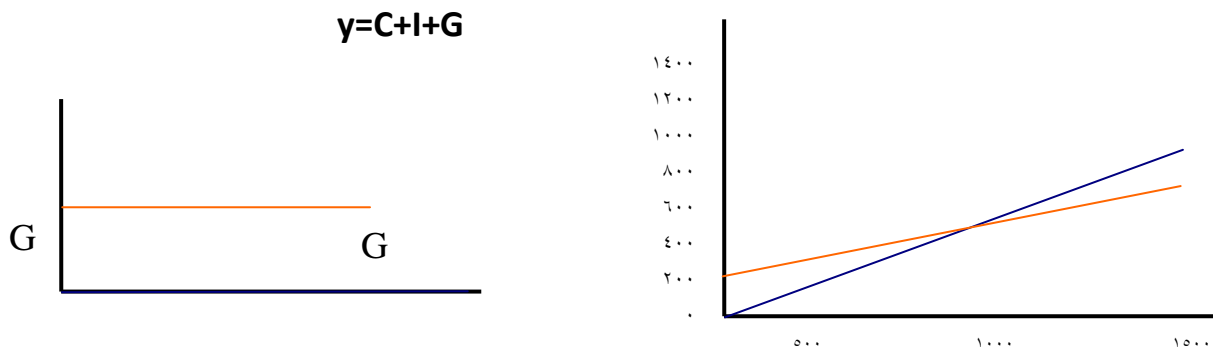
الزيادة في الاستثمار تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر.

الطلب الكلي عندنا نوعين الطلب الكلي الاول عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ والطلب الثاني العمود الثاني عندما كان الاستثمار يساوي ٢٠٠ فتوصلنا إلى ٦٠٠ وقلنا عندما يكون الدخل يساوي ٦٠٠ نجد أن الطلب الكلي عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠ الطلب الكلي يساوي ٦٠٠ أي أن النقطة التوازنية عندما يكون الاستثمار يساوي ١٠٠ ولهذا وضعنا نقطة توازن لتقاطع دالة الطلب الكلي الاولى الأصلية مع ٤٥ درجة عند ٦٠٠ بينما هذه النقطة لاتصلح أن تكون نقطة الطلب التوازنية عندما يكون الاستثمار يساوي ٢٠٠ لأنها في مثل هذه الحالة سيكون الطلب الكلي عند ٧٠٠ وسيكون الإنتاج فقط ٦٠٠ فسيكون هناك فائض في الطلب وإذا كان هناك فائض في الطلب معنى ذلك مؤشر للمنتجين بأن يزيدوا في إنتاجهم إذاً هذا الواقع إنتاج ٦٠٠ لا يحقق توازن لابد من زيادة الإنتاج لو زاد الإنتاج من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ نجد أن الطلب الكلي الذي يشمل الاستهلاك + الاستثمار الاصلي الذي يساوي ١٠٠ = ٧٥٠ بينما الطلب الكلي في حالة الاستثمار الجديد اللي هو ٢٠٠ نجد يساوي ٨٥٠ إذاً الطلب الكلي مازال أعلى وعندما يزيد الطلب إلى ١٠٠٠ هنا نجد أن التوازن يتحقق حيث الطلب الكلي الجديد مع وجود استثمار يساوي ٢٠٠ يتساوى مع الإنتاج وعنده يتقاطع في الحقيقة حيث نلاحظ دورة الطلب الكلي الجديد مع خط ٤٥ درجة أي ١٠٠٠ من الإنتاج يقابله ١٠٠٠ من الطلب الكلي إذاً هذه هي نقطة التوازن بينما لو قمنا بالزيادة من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ سنجد أن الطلب الكلي الآن سيكون ١١٥٠ أقل من ١٢٠٠ وهذا مؤشر لمنتجين بأن هناك مخزون وعليهم أن يقللوا من إنتاجهم حيث يعودوا مرة أخرى إلى النقطة التوازنية التي يكون عندها الإنتاج = ١٠٠٠ إذاً كما قلنا الزيادة في الاستثمار تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر من الاستثمار هذا أيضا تمثيل من خلال استخدام جدول بنفس الارقام الخط البرتقالي يمثل ٤٥ درجة والخط الأزرق يمثل دالة الطلب وتقاطعهم عند ٦٠٠ فهذا إعادة بطريقة أخرى عندما كان الاستثمار يساوي ١٠٠

الانفاق الحكومي والضرائب :

من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي على السلع والخدمات الانفاق الحكومي والضرائب يؤثران على مستوى GDP في الاجل القصير.

يعرف ذلك بالسياسية المالية الكنزوية.



هنا الآن سنتقل من الاقتصاد ينقسم إلى قطاعين إلى اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات يعني يكون عندنا الأنفاق الاستهلاكي والأنفاق الاستثماري موجود ثم سنضيف الأنفاق الحكومي إذا كان حكومة سيكون عندنا إنفاق حكومي وضرائب الآن الحكومة لما يكون عندها نفقات يكون لها دخل على انها تستطيع أن تمول الانفاق ودخل الحكومة يتمثل بصورة رئيسية في الضرائب نبدأ إدخال الانفاق الحكومي للنموذج ثم ننظر ماذا يحدث إذا أردنا أن نرسم الانفاق الحكومي نجد إذا افترضنا في هذا النموذج أن الانفاق الحكومي يعتبر مستقل عن الدخل يعني هو ثابت من ضمن الانفاق الثابت ورسمناه

G المقصود فيه **government** فرسمناه خط مستقيم موازي للمحور الأفقي فالأنفاق على المحور الرأسي الانفاق الحكومي وهذا معناه أن الانفاق الحكومي ثابت لا يتغير إذا تغير حجم الإنتاج.

هنا الآن نلاحظ المكتوب الدالة الجبرية $Y = C + I + G$

Y يمثل الإنتاج / **C** يمثل الاستهلاك / **I** يمثل الاستثمار

إذاً من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي على السلع والخدمات الانفاق الحكومي والضرائب يؤثران على مستوى GDP في الاجل القصير. إذاً تأثير الإنتاج الحكومي والضرائب يأتي من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي وبالتالي يتأثر مستوى GDP هنا الآن نبدأ في التحدث عن استخدام السياسه الحالية إذا كان عندك إنفاق حكومي وعندك ضرائب صار مجال لإستخدام السياسية المالية.

السياسية المالية المقصود بها: هو التغيير في الانفاق الحكومي أو في الضرائب نجد تأثير على النشاط الاقتصادي.

فمثلاً لو كان الاقتصاد الكلي في حركة ركود فأنتك حاول تدعم الطلب الكلي سيزيد الانفاق الحكومي وبالتالي يكون اخراج الاقتصاد من الركود الذي يعاني منه ولهذا قلت عندما أتى كينز والاقتصاد في حالة اكتساد عظيم اقترح استخدام السياسة المالية التوسعية يعني زيادة الانفاق الحكومي وخفض الضرائب هذا سيزيد الطلب الكلي وبالتالي سيخرج الاقتصاد من حالة الكساد الذي كان فيها.

وإذا أردنا إضافة الانفاق الحكومي في الرسم سنجد أول مارسمنا هو دالة الاستهلاك في الخط الاصفر الفاتح هو دالة الاستهلاك ثم بعد ذلك فصلنا الدالة الطلب الكلي ليمثل في $C+I$ كلها موازيه بعضها لبعض لاحظ دالة الاستهلاك ودالة الطلب الكلي الأول ودالة الطلب الكلي الثانية كلها متوازيه لماذا؟؟ لأن الميل واحد لكل الدوال والميل هو الحدي للإستهلاك كلها ميلها نفس الشيء فلا بد أن تكون متوازيه ولما دخلنا الانفاق الحكومي نجد دالة الطلب الكلي في الواقع هي باللون الاحمر تقطع المحور الرأسي عند $a + I + G$ يعني قيمة الثوابت نجمعها ونضعها في المحور الرأسي ثم تنطلق دالة الطلب الكلي بميلها اللي هو الميل الحدي للإستهلاك نلاحظ ماذا حصل؟ اللي حصل أن التوازن تحقق عند مستوى أعلى إذا أدخلنا إنفاق حكومي وحدة دون ضرائب اللي سيحصل أن الدخل التوازني سيزيد.

كم مقدار الزيادة عندما يكون فيه انفاق حكومي؟ هذا يعتمد على عاملين:

العامل الأول: مقدار الانفاق الحكومي والعامل الثاني: مقدار

المضاعف

مثلاً لو أخذنا المضاعف $= \frac{1}{1-b}$ + الانفاق الحكومي $= 100$ نقول

مقدار الزيادة في الدخل هو $400 = 100 \times \frac{1}{1-b}$

الانتاج الجبري ومضاعف الانفاق الحكومي:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_a + by + I + G$$

نجمع المتشابهات مع بعض $y - by = C_a + I + G$

$$y(1-b) = C_a + I + G$$

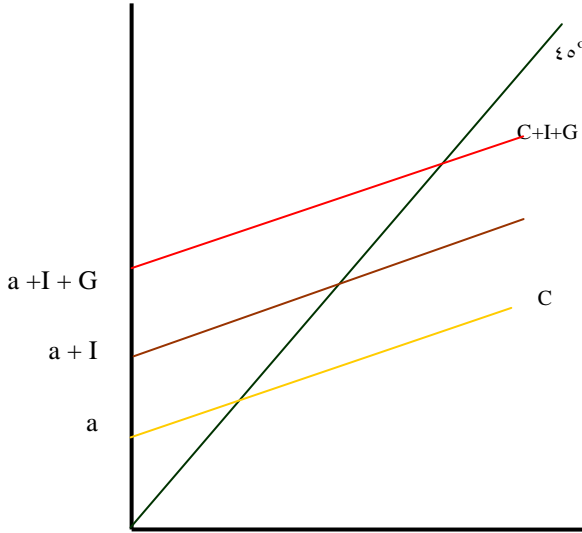
$$y^* = \frac{1}{1-b} (C_a + I + G)$$

$$\Delta y^* = \frac{1}{1-b} (\Delta C_a + \Delta I + \Delta G)$$

$$\Delta y^* = \frac{1}{1-b} (\Delta G)$$

$$\frac{\Delta y^*}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

مضاعف الانفاق الحكومي



الحل الجبري في إيجاد التوازن

C+I

عندنا طريقتين أولاً: طريقة الطلب الكلي = العرض الكلي يعني $Y = C + I + G$

والطريقة الثانية: الحقل = التسرب سيكون التسرب عندنا هو الادخار وإذا كان عندنا ادخار = الادخار + الضرائب هذا يعتبر تسرب والحقل سيكون الانفاق الحكومي هو الاستثمار

طريقة الطلب الكلي يساوي الإنتاج وضعنا $Y = C_a + by + I + G$

هنا الآن نلاحظ قيمة الثوابت C_a اللي هو الاستهلاك الثابت و I هو الاستثمار الثابت و G هو الانفاق الحكومي الثابت إذا أخذنا Y كعامل مشترك كما عملنا المره السابقه

إذا اردنا نوضح بالرسم سيكون عندنا دالة الطلب الكلي من أحد مكوناته الانفاق الحكومي

Ca =	50		
b =	75.0		
l =	100		
G =	0	G =	100
AUT =	150	AUT =	250
Mult =	4	Mult =	4
Y* =	600	Y* =	1000
0	150	250	
200	300	400	
400	450	550	
600	600	700	
800	750	850	
1000	900	1000	
1200	1050	1150	

○ الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDP الناتج المحلي التوازي بمقدار 4 اضعاف الزيادة في G

المحاضرة الرابعة عشر

القطاع الحكومي يمثل جزء مهم ورئيس من الطلب الكلي فقلنا أن الطلب الكلي يتألف من الاستهلاك الكلي وكذلك الاستثمار الكلي والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات.

والحكومة يكون لها ميزانية نسميها الميزانية الحكومية يكون لديها نفقات سواء إنفاق على المشاريع الحكومية البنية التحتية أو إنفاق على رواتب الموظفين أو إنفاق لبعض مشتريات السلع والخدمات سواء من داخل الوطن أو من الخارج.

والحكومة عندما تضع تخطيطاً لنفقاتها لابد أن تبحث عن تمويل لهذا الإنفاق وفي العصر الحديث يعتبر الممول الرئيس للإنفاق الحكومي هو الضرائب فالحكومة تفرض ضرائب متنوعة الأجل تمويل الإنفاق العام. وفي بعض الأحيان أو ربما في كثير من الأحيان يتجاوز الإنفاق الحكومي الضرائب بمعنى أن الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الضرائب التي تحصلت عليها الحكومة فتلجأ إلى البحث عن تمويل لهذا الإنفاق والصورة الحديثة في تمويل الإنفاق هو الاقتراض ويتم الاقتراض في العصر الحاضر عن طريق طرح الحكومة للسندات فحواها أن الحكومة مدين للحامل هذا لسند هذه السندات تصدرها الحكومة وتعطي من يشتريها فوائد ربوية وتبيع هذه السندات للأفراد والبنوك وللمؤسسات وتستلم في مقابل ذلك نقود والفرد والمؤسسات والبنوك التجارية يحتفظون بهذه السندات ويحصلون على فوائد ربوية وهذه السندات لها فترات مختلفة يعني بعضها يصدر لفترة سنة وبعضها يصدر لفترات طويلة وتسمى بسندات الحكومة أو في بعض الأحيان أودنات الخزنة وما إلى ذلك.

الإنفاق الحكومي يجب أن يمول وتمويله طبعاً هو عن طريق الضرائب وإذا لم تكن ضرائب كافية فيلجأ إلى إصدار السندات الحكومية التي تعتبر دين على الحكومة وإذا الحكومة لم تسدد هذا الدين في هذه السنة سيتراكم هذا الدين وسيكون عندنا ما يسمى بدين العام ونجد أن الدين العام في الحقيقة في كثير من الدول وخاصة نجد في أمريكا بلغ الدين العام مستويات عالية جداً بل انه في هذه السنة يتوقع أن يكون الدين العام مساوياً لناتج المحلي الأمريكي. أيضاً بالنسبة للاقتصاد السعودي الدين العام كان في فترة من الفترات وخصوصاً بعد أزمة الخليج أو تحرير الكويت كان هناك فعلاً دين عام كبير جداً وكان مقلقاً ولكن والله الحمد لله والمنة يعني بدأت

الحكومة في تخفيض هذا الدين العام حيث أصبح عندنا فوائض في السنوات الماضية وتم في الواقع تخفيف هذا الدين العام، نعود إلى الإنفاق الحكومي مرة أخرى من خلال في الحقيقة قلنا أن

الإنفاق الحكومي إذا أنفقت الحكومة ريال واحد يتوقع أن يكون له تأثير مضاعف على الإنتاج والدخل فإذا كان المضاعف مثلاً يساوي (٤) إنفاق ريال واحد سيحدث زيادة في الإنتاج والدخل بمقدار (٤) ريالات.

مضاعف الإنفاق سواء كان استهلاكاً ثابتاً أو كان استثماراً ثابتاً أو كان إنفاقاً حكومياً **هو مقلوب الميل الحدي للدخار** فإذا كان الميل الحدي للدخار هو (٢٠%) أو (٠.٢) فهذا يعني أن المضاعف للإنفاق الحكومي هو (١/٠.٢=٥)، كذلك نفس الشيء مضاعف الاستهلاك الثابت (١/٠.٢=٥) نفس الشيء مضاعف الاستثمار (١/٠.٢=٥)

الضرائب:

الضرائب تؤثر على الدخل من خلال تأثيرها على الاستهلاك وتؤثر على الادخار.

تأثير الإنفاق الحكومي هو إيجابي أي توسعي يعني سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي زيادة الضرائب سيؤدي بشكل معاكس إلى انخفاض الدخل وتأثير الضرائب هو عكس تأثير الإنفاق الحكومي في ما يخص التأثير على الإنتاج وعلى الدخل.

إذا أدخلنا الضرائب في النموذج سنبدأ في البداية بفرض أن تكون الضرائب إجمالية ثابتة ماذا نقصد في الضرائب لإجمالية ثابتة يعني لا تعتمد على الدخل يعني مثل الضريبة على الرأس ضريبة على الشخص لو قررت الحكومة فرض ضريبة على كل فرد هذي نسميها ضريبة إجمالية ثابتة .

تأثير الضرائب على الاستهلاك :

❖ عند أخذ الضرائب والتحويلات في الحسبان ، الدخل القومي يصبح الدخل الشخصي المتاح:

$$Y_d = Y - T$$

• دالة الاستهلاك تصبح $C = C_a + by_d$

$$C = C_a + b(Y - T)$$

سنجد تأثير الضرائب على الاستهلاك تأثير الضرائب على الاستهلاك ما تأثيرها عند أخذ الضرائب عندنا ضرائب وعندنا تحويلات التحويلات هي كإعانات التي تدفع للفقراء كإعانة الضمان الاجتماعي هذي تحويلات ف تأثير التحويلات عكس تأثير الضرائب إذا كانت الضرائب تؤدي إلى تقليل الاستهلاك فان التحويلات تؤدي إلى زيادة الاستهلاك هنا نقول عند أخذ الضرائب والتحويلات في الحسبان الدخل القومي يصبح الدخل الشخصي المتاح: **personal disposable income** معادلة كما هي موجودة على الشاشة

$Y_d = Y - T$ ممكن أن نجعل (T) تمثل صافي الضرائب وش معنا صافي الضرائب يعني (الضرائب ناقص التحويلات) وبالتالي نضع

(T) فقط ويمكن أن نكتب النموذج في صورة أخرى ونكتب (T = -T) ونعني بها الضرائب الإجمالية (TR+) ونقصد فيها ا

لتحويلات دعونا نستمر على وضع (T) كصافي الضرائب يعني (T = مجموع الضرائب ناقص التحويلات) أو مدفوعات التحويلات

الحكومية هنا لأن دالة الاستهلاك تصبح $c = ca + byd$ (a) لي هو الاستهلاك الثابت (byd+) لأن (b) هيا لميل الحدي

للاستهلاك من الدخل المتاح عندنا (yd) كان في السابق (yd) نفس الشيء ما عندنا ضرائب مباشرة يعني ما فيه ضرائب على

الدخل عندما ندخل ضرائب على الدخل سيكون هناك فرق بين yd و y طيب لأن كما وضعنا yd في المعادلة الأولى يساوي y-

T فبدل من كتابة yd سنكتب هنا الان دالة الاستهلاك $c = ca + b(y - T)$ (ca) الاستهلاك الثابت) طيب هذا الان دالة

الاستهلاك مع إضافة الضرائب إذا نجد أن الضرائب تدخل في دالة الاستهلاك يعني تأثيرها من خلال تأثيرها على الاستهلاك تأثيرها في

خلال الطلب الكلي يأتي من خلال تأثيرها في دالة الاستهلاك..

الدخل التوازني في ظل وجود الانفاق الحكومي والضرائب:

الطلب الكلي نلاحظ $y=c+I+G$ هي مكونات الطلب الكلي في للاقتصاد المغلق هي تتكون من (الاستهلاك الكلي c) + I الاستثمار) + G (الإنتاج الحكومي) نجد عندنا الضرائب في هذا النموذج لكنها لا تدخل الضرائب كأحد مكونات الطلب الكلي إنما تدخل عن طريق تأثيرها في الاستهلاك ومعادلة الاستهلاك:

$c=ca+by_d$ (ca) الاستهلاك الثابت و (by_d) ونعيدها مرة أخرى $(y_d=y-T)$ و (c) كما توصلنا إليها في الشريحة السابقة $y-T c=ca+b$ الان سنضع دالة الاستهلاك بصورتها هذه الأخيرة لأن سنضعها في ماذا في الدالة إلى هي المعادلة الأولى إلى كأحد مكونات الطلب الكلي فنضع y بدل ما نضع c الاستهلاك فقط سنضع معادلة الاستهلاك لأن لاحظ كتبنا معادلة الاستهلاك $Y=Ca+b(Y-T)+I+G$ ثم أضفنا $I+G$ بحكم أنها ثوابت يعني الاستثمار يعتبر ثابت والإنتاج الحكومي يعتبر أيضا ثابت لا يعتمد على الدخل الاستثمار طبعاً كما سنعرف لاحقاً نجد إنه في الحقيقة هناك عوامل تؤثر على الاستثمار من أهمها في الحقيقة سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يعتبر تكلفة على المقترض إلي هو المستثمر فإذا ارتفع سعر الفائدة فان طلبه على الاقتراض سوف ينخفض لأنه سيرى أن تكلفة الاقتراض ارتفعت فسر الفائدة يمثل تكلفة الاستثمار المستثمرين ينظر لها إذا كانت في الحقيقة أسعار الفائدة منخفضة يعني بالنسبة له تكلفة الاقتراض منخفضة أي تكلفة الاستثمار منخفضة فسيقدم على عمل مزيد من الاستثمارات أما إذا كان سعر الفائدة مرتفع يعني تكلفة الاستثمار مرتفعة فهو سوف يقلل من الاستثمارات لكن في ظل النموذج لأن سنفترض أن الاستثمار

ثابت لأن $Y=Ca+by-bT+I+G$

$$Y=Ca+b(Y-T)+I+G$$

$$Y=Ca+by-bT+I+G$$

$$Y=C+I+G$$

$$C=Ca+by_d$$

$$y-by=Ca-bT+I+G$$

$$Y_d=y-T$$

$$C=Ca+b(y-T)$$

بعد ضرب b إلى هو الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح بعد ضربه ب y و ca نقلناها كما هي b ضربناها ب y صار عندنا by وأيضاً ضربنا b في T الآن هي خارج القوس يعني مضروبة فيما داخل القوس إذا $by - bT + I + G$ نقلناها كما هي $+G$ طيب بعد ذلك y إلى هو الدخل أو الإنتاج موجود في يسار المعادلة وعندنا by الموجودة في يمين المعادلة السابقة المعادلة فالمعادلة الحالية إلى لأن إمامنا إخراجنا y كله جعلنا y في الجهة اليسرى وصار عندنا $y-by$ طبعاً إشارة b تغيرت من الموجب إلى السالب لأننا نقلناها إلى يسار المعادلة بينما البقية إلى هو $Ca-bT+I+G$ كما هي ثم بعد ذلك في الخطوة الأخرى سنأخذ y كعامل مشترك فإذا أخذنا y كعامل مشترك فنجد أن معامل y الأولى هو واحد بينما معامل y الثانية هو ناقص b أذان سيكون عندنا طبعاً أخذنا y كعامل مشترك وبالتالي سيكون عندنا:

ثم بقسمة الطرفين على

نحصل على المعادلة الأخيرة وهي =

مضروباً في مجموع الثوابت إلى هي $(Ca-bT+I+G)$ لاحظ $(b-1)$ هو الميل الحدي للاستهلاك إذا قسمنا (1) على $(b-1)$ نسمي هذا المضاعف في مثلنا السابق إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.8) يعني (b) يساوي (0.8) يكون مقام (1) سالب (0.8) يعني (0.2) إلى هو الميل الحدي للاستهلاك إذا قسمنا $(0.2/1)$ يعطينا (0.5) يعني المضاعف يساوي (0.5) ثم نضرب (5) هذي في مجموع الثوابت إلى هو $(Ca-bT+I+G)$ كلها في الحقيقة نأخذها كما هي الثوابت إلا فقط الضريبة في الحقيقة أن الضريبة نضربها في الميل الحدي للاستهلاك إلى هو $(-b)$ فإذا كانت الضريبة تساوي (100) و $(b=0.8)$ نضرب (0.8) في (10) في (100) يكون عندنا (80) وبالتالي يكون عندنا في الحقيقة تأثير الضرائب على الاستهلاك هو فقط (80) بينما المتبقي إلي هو (20) يؤثر على الادخار بعبارة أخرى ليس كل الضريبة تأتي على حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي على حساب الادخار.

MULTIPLIE OF ALUMP-SUM TAX: مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة:

$$y^* = \frac{1}{1-b} (C_a - bT + I + G)$$

مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة كما رأينا في المعادلة السابقة = $(\frac{1}{1-0.2}) = 1.25$ أي المضاعف يساوي (1.25) بمعنى إذا زاد الاستهلاك الثابت بمقدار ريال الدخل سوف يزداد بمقدار (1.25). وكذلك إذا زاد الاستثمار بمقدار ريال فان الدخل سيزداد بمقدار (1.25) ولإنفاق الحكومي لو زاد بمقدار ريال سوف سيزداد بمقدار (1.25).

بينما لو زادت الضرائب بمقدار ريال ماذا سيحصل الدخل سينخفض الدخل بمقدار (1.25) لانا سوف نضرب (1.25) في (1) سيعطينا (1.25) من ريال يعني (1.25) (هـ) بعبارة أخرى لو فرضنا أن الضرائب الإجمالية الثابتة تساوي (1.25) سواء (1.25) مليون أو (1.25) مليار) أو ما إلى ذلك إذا ضربنا $(1-b)$ في (1.25) بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك = $(1-b)$ سنجد (1.25) ضرب (1.25) سيعطينا = (1.25) أي سالب (1.25) فبتالي نجد أن تأثير الضرائب يعتبر على الدخل تأثير سلبي تأثير معاكس وأيضاً مقدار تأثيرها أو ما نسميه مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة نجد انه في الواقع هو $(1-b)$ علي (1.25) يعني إذا قلنا أن $(1-b)$ هي (1.25) يكون ناقص (1.25) على (1.25) يساوي (-1) أي أن أي زيادة في الضرائب بمقدار ريال واحد سيؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (1.25) ريال.

المعادلة في الأسفل تصف التغيرات في الدخل التوازني والتي تحدث بسبب التغيرات في الإنفاق الثابت:

$$\Delta y^* = \frac{1}{1-b} (\Delta C_a - b\Delta T + \Delta I + \Delta G)$$

هنا الان كتبنا المعادلة السابقة وجعلنا دلنا (y) يعني التغير في (y) المضاعف مضروب في التغير في الثوابت سواء كان التغير في الاستهلاك الثابت أو في الضرائب الثابتة أو في (I) أو في التغير (G) لاكننا هنا بحكم إننا نركز الكلام حول مضاعف الضريبة الإجمالية الثابتة نفترض أن التغير حدث في ما ذا في الضرائب الإجمالية ولهذا في الخطوة الأخرى قلنا التغير في $(y) = (1-b)$ علي $(1-b)$ مضروباً في دلنا (T) هذا الأجل عزل أثر التغير في الضرائب الإجمالية الثابتة عن بقية الثوابت الأخرى طيب المضاعف إذا مضاعف الضرائب في الواقع سيساوي $(1-b)$ علي واحد ناقص $(1-b)$ مقسوماً على واحد ناقص $(1-b)$ يعني ناقص الميل الحدي للاستهلاك مقسوماً على الميل الحدي للدخار هذا مضاعف المضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة قبل قليل ألان لو كان الضرائب التغير في الضرائب يساوي (1.25) أي

والميل الحدي للاستهلاك = (1.25) سيكون عندنا المضاعف (1.25) على واحد ناقص (1.25) إلى هو (1.25) سيساوي ناقص (1.25) أربعة إذا ضربناها في (1.25) سنجد أنها ستؤدي فرض ضريبة إجمالية بمقدار (1.25) ستؤدي إلى تخفيض الدخل بمقدار (1.25) إذا هنا ألان كما قلنا ختاماً نقول أن المضاعف إلى هو التغير في الدخل نتيجة التغير في الضريبة يساوي: $(1-b)$ علي

لعزل أثر التغير في الضرائب الإجمالية تحصل علي:

$$\Delta y^* = \frac{-b}{1-b} (\Delta T)$$

$$\Delta y^* = \frac{1}{1-b} (-b\Delta T)$$

$$\frac{\Delta y^*}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b}$$

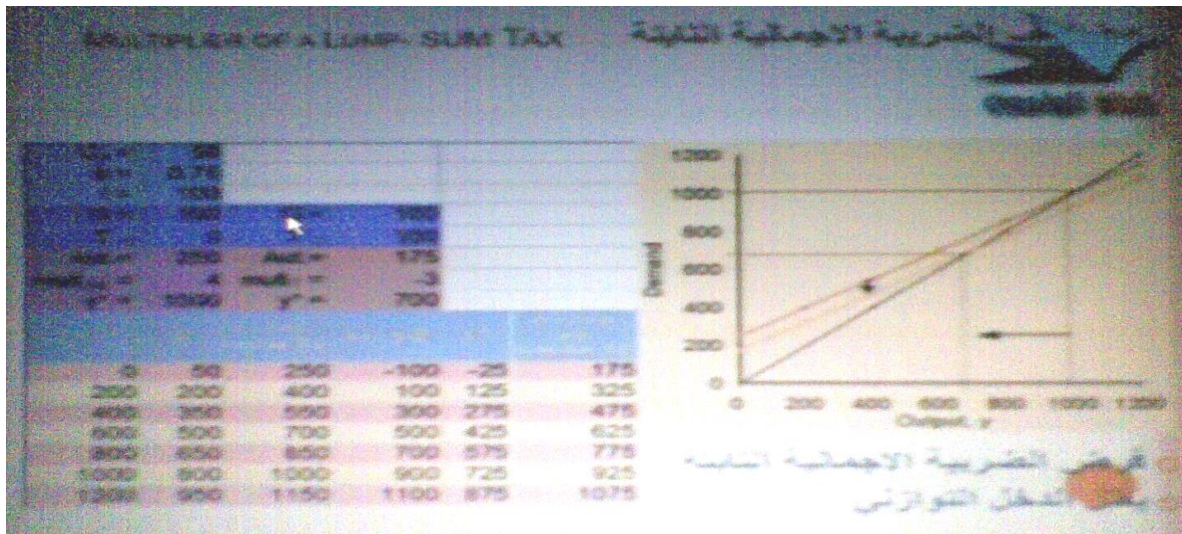
المحاضرة الخامسة عشر

- المضاعف هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير أحد مكونات الإنفاق الخاص
- مضاعف الإنفاق الحكومي هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي
- مضاعف الاستثمار هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الاستثمار
- مضاعف الاستهلاك هو مقدار التغير في الدخل نتيجة تغير الاستهلاك الثابت أو الاستهلاك التلقائي
- مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة هو مقدار التغير في الدخل نتيجة التغير الضرائب الإجمالية الثابتة

مضاعف الضرائب بالسالب بمعنى انه إذا زادت الضرائب الدخل سوف يقل ينخفض هذه نقطة، نقطة أخرى أن مضاعف الضرائب يعتبر اقل من مضاعف الإنفاق الحكومي.

الميزانية المتوازنة:

لو قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي مثلاً بمقدار (١٠٠) ومولنا هذا الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب بنفس المقدار (١٠٠) (زيادة في الإنفاق الحكومي و(١٠٠) زيادة في الضرائب. س/ هل ستؤدي إلى تأثير ايجابي أو سلبي في الدخل؟



نلاحظ أننا إذا فرضنا ضريبة إجمالية ثابتة من خلال الرسم ستؤدي إلى نقل دالة الطلب الكلي إلى أسفل بنفس مقدار الضريبة الإجمالية ولهذا إذا نظرت غالى الرسم نجد أن هناك سهم يعني أن الطلب الكلي إلى في الخط الأصفر دالة الطلب انتقلت إلى الأسفل يعني إلى في الخط الأصفر بعد الضريبة بعد وجود الضرائب الإجمالية بينما إلى في الخط البرتقالي هو في الحقيقة الطلب الكلي قبل إدخال الضرائب يعني مع وجود الإنفاق الحكومي فقط بدون ضرائب في الجدول أيضا إذا أردنا أن ننظر إلى الجدول نجد أن عندنا هنا اليسار أن: (ca) إلى هو الاستهلاك الثابت يساوي (٥٠) و (b) إلى هو الميل الحدي للاستهلاك يساوي (٠.٧٥) والاستثمار يساوي (١٠٠) ولإنفاق الحكومي يساوي (١٠٠) و (T) إلى هو صافي الضرائب تساوي (صفر) هذا سنقارنه بالعمود الأخر الذي سيكون الإنفاق الحكومي يساوي (١٠٠) كذلك الضرائب تساوي (١٠٠) هنا الآن قبل إدخال الضرائب نجد (Aut) إلى هو مجموع الإنفاق الخاص يساوي (٢٥٠) كيف أتت (٢٥٠) جمعنا (٥٠) إلى هو الاستهلاك الثابت مع (١٠٠) استثمار مع (١٠٠) الإنفاق الحكومي مجموع هذه الثوابت (٢٥٠) المضاعف هو (mult) يساوي (٤) المضاعف = (٤). س/ لماذا المضاعف = (٤)؟ نقول إذا كنا نستخدم نموذج البسيط هنا لا وجود الضرائب الدخل المضاعف يساوي ماذا مقلوب الميل الحدي للدخار هنا الميل الحدي للاستهلاك (٠.٧٥) طيب الميل الحدي للدخار هو (٠.٢٥) مقلوب (٠.٢٥) هو لو قسمت (٠.٢٥ ÷ ١) كأنك تقسم (٢٥ ÷ ١٠٠) يعني يساوي (٤).

الدخل التوازني قبل إدخال الضرائب يمكن إيجاده عن طريق ضرب المضاعف بإجمالي الثوابت: (٢٥٠ × ٤) = (١٠٠٠).

إذا هذا الدخل التوازني. بعد إدخال الضرائب نجد الإنفاق الحكومي كما هو (١٠٠) الاستثمار كما هو (١٠٠) الاستهلاك الثابت (٥٠) فقط إلى تغير علينا هو إدخال الضرائب أو صافي الضرائب حيث تساوي (١٠٠). (Aut) إلى هو إجمالي الثوابت يساوي (١٧٥) لماذا تغيرت إجمالي الثوابت كانت الثوابت عندنا (٢٥٠) يعني نقص بمقدار (٧٥) لماذا إلى تغير عندنا فقط هو الضرائب الآن

الثوابت مع وجود الضرائب يعني تساوي الاستهلاك الثابت (٥٠) + الاستثمار الثابت (١٠٠) + الإنفاق الحكومي (١٠٠) هذي (٢٥٠) لكن **(-b)** (-) إلي هو (٠.٧٥) مضروباً في الضرائب (١٠٠) (٠.٧٥) يعني ناقص (٧٥) فيكون عندنا (٢٥٠) إلي هو الثوابت إلي كانت عندنا موجودة قبل إدخال الضرائب ناقص (٧٥) يساوي عندنا في النهاية الثوابت يساوي (١٧٥).

مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة (mult) يساوي (-٣) فقاعدة مضاعف الضرائب الإجمالية الثابتة = ناقص الميل الحدي للاستهلاك (-٠.٧٥) ÷ الميل الحدي للدخار (٠.٢٥) = (-٣).

فإذا قمنا بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠) ستؤدي إلي تقليص الدخل التوازني بمقدار (٣٠٠).

نجد الدخل التوازني يساوي (٧٠٠) فسواء نظرنا إلي الثوابت جمعناها مع بعض (١٧٥) ثم ضربناه في المضاعف الأصلي إلي كان عندنا في السابق (١٧٥) ضربناها في (٤) كم سيعطينا. سيعطينا (٤ × ١٧٥) سيعطينا (٧٠٠). أو الطريقة الأخرى إننا نقوم بإيجاد الدخل التوازني السابق إلي هو (١٠٠٠) ثم نطرح منه التغير في الدخل التوازني بسبب الضريبة يعني زدنا الضريبة بمقدار (١٠٠) نضربها في مضاعف الضرائب (-٣) يكون (-٣٠٠) نطرح (-٣٠٠) من (١٠٠٠) سيعطينا (٧٠٠).

مضاعف الميزانية المتوازنة:

• عندما نجمع تأثيرات مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب الاجمالية نحصل على:

$$\begin{array}{ccc} \begin{array}{|l} \text{مضاعف} \\ \text{الإنفاق} \\ \text{الحكومي} \end{array} & \rightarrow & \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{b}{1-b} \\ & \rightarrow \text{زائد} & \frac{\Delta Y^*}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b} \\ & & \begin{array}{|l} \text{مضاعف} \\ \text{الضرائب} \\ \text{الاجمالية} \end{array} \end{array}$$

$$\frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

• هذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ريال واحد والممول بزيادة الضرائب بريال واحد يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ريال واحد.

مضاعف الميزانية المتوازنة المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب) يعني إذا قمت بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠) فأنت ستقوم بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠) حتى تكون مولت الزيادة من الإنفاق الحكومي وبالتالي لا تغير في الحقيقة في وضع الميزانية إذا كانت في وضع متوازن في السابق ستبقى متوازنة لأنك قمت بزيادة الإنفاق بنفس مقدار الزيادة في الضرائب الإجمالية.

سؤال الآن / إذا قمنا بزيادة الضرائب بنفس مقدار زيادة الإنفاق الحكومي يعني قمنا بتمويل الزيادة من الإنفاق الحكومي بمقدار مساوي في الضرائب يعني الإنفاق الحكومي زاد بمقدار (١٠٠) الضرائب زادت بمقدار (١٠٠) نعرف أن تأثير الإنفاق الحكومي ايجابي يعني سيؤدي إلى زيادة الدخل وتأثير الضرائب سيكون سلبي يعني سيقبل الدخل.

هل النتيجة الصافية زيادة الدخل التوازني أو يبقى ثابتا الدخل التوازني أو ينخفض؟؟؟

طبعاً الإجابة على ذلك يجب أن نذكر بالمضاعف الإنفاق الحكومي مضاعفة أكبر المضاعف الإنفاق الحكومي كما قلنا أعلى الميل الحدي للدخار في مثالنا الرقمي السابق عندما قلنا أن الميل الحدي للدخار يساوي (٠.٢٥) يعني المضاعف الإنفاق الحكومي هو (٤) إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠) يعني (٤ × ١٠٠) هذي زيادة في الدخل تساوي (٤٠٠) طيب الضرائب أحنأ زدنا الضرائب بمقدار (١٠٠) مضاعف الضرائب = (-) الميل الحدي للاستهلاك **(b)** في مثالنا الرقمي ناقص (٠.٧٥) مقسوماً على الميل الحدي للدخار إلي هو (٠.٢٥) يساوي (-٠.٧٥ ÷ ٠.٢٥ = -٣) طيب زدنا الضرائب بمقدار (١٠٠) (١٠٠) مضروباً (-٣) يعني أن الدخل سيقبل أو سينخفض بمقدار (٣٠٠).

إذا عندنا الإنفاق الحكومي أدى إلي زيادة الدخل بمقدار (٤٠٠) الضرائب أدت إلى تخفيضه إلى (٣٠٠) النتيجة النهائية هي زيادة صافية في الدخل بمقدار (١٠٠) أي بنفس مقدار الإنفاق الحكومي زاد الدخل بمقدار (١٠٠) وهذا راجع إلى أن المضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب.

وهذا بدوره يعود إلى ماذا يعود بدوره إلى أن الضريبة ليست كلها تأتي على حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي على حساب الادخار. إذا مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب .

وهذا بدوره يعود إلى ماذا يعود بدوره إلى أن الضريبة ليست كلها تأتي على حساب الاستهلاك بل جزء منها يأتي على حساب الادخار. إذا مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب .

$(\Delta y / \Delta G = 1 / (1 - b))$ مضاعف الإنفاق الحكومي و هو $(y \Delta)$ على $(T \Delta)$ إلي هو مضاعف الإجمالية الثابتة نجد انه يساوي $(-b)$ على $(1 - b)$ إذا جمعنا معها زائدا $(y \Delta)$ على $(y \Delta)$ على $(T \Delta)$ إلي هو مضاعف الإجمالية الثابتة نجد انه يساوي $(-b)$ على $(1 - b)$ إذا جمعنا المضاعفين معا سنجد مضاعف الإنفاق الحكومي إلى اليسار (١) مقسوما على $(1 - b)$ زائدا $\Delta y / \Delta T = (-b) / (1 - b)$ (الثابتة الإجمالية الضرائب مضاعف) (مضاعف الإنفاق الحكومي) هنا لأن إذا جمعنا (b) مجموعهما للمقام هو نفس الشيء أخذنا المقام الموحد $(1 - b)$ ثم جمعنا $(1 - b)$ فحصلته يساوي $(1 - b)$ $1 / (1 - b) + (-b) / (1 - b) = (1 - b) / (1 - b) = 1$ ماذا يعني (١) يعني أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي (١) أي إذا قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠٠) وقمنا بزيادة الضرائب بمقدار (١٠٠) فإن النتيجة النهائية هو زيادة الدخل بمقدار (١٠٠) فالنتيجة في الدخل نتيجتنا التغير الإنفاق الحكومي مع الضرائب تغيرهما معا سيعطينا في الواقع مضاعف يساوي (١) إذا دائما إذا تم زيادة الضرائب بنفس زيادة الإنفاق الحكومي نجد أنه سيؤدي إلى زيادة في الدخل ولذا نسمي هذه السياسة المالية سياسة توسعية نعم قمنا بزيادة الإنفاق الحكومي يعتبر سياسة مالية توسعية زيادة الضرائب سياسة مالية انكماشية لكن مجموع السياستين هي في الحقيقة سياسة مالية توسعية وهذا يعود إلي أن مضاعف الأنفاق الحكومي أكبر من مضاعف الضرائب هذا يعني أن زيادة الأنفاق الحكومي بمقدار ريال واحد والممول بزيادة الضرائب الإجمالية الثابتة بريال واحد يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ريال واحد.

تطبيق معدل الضريبة على مستوى الدخل:

تفرض الحكومة ضرائب الدخل بتطبيق معدل الضريبة على مستوى الدخل.

✓ تؤثر الضريبة على دالة الاستهلاك - يعدل الميل الحدي للاستهلاك من اجل ضرائب الدخل.

✓ رفع معدل الضريبة يخفض الميل الحدي للاستهلاك المعدل من اجل ضريبة الدخل MPC.

هنا الآن سننتقل من الضرائب الإجمالية إلى ضريبة الدخل فعندما يكون عندنا ضرائب تعتمد على الدخل ونسميها ضرائب الدخل ونفترض أن (T) الموجودة في النموذج هي معدل الضريبة إذا كما نلاحظ (T) الآن كتبناها كدالة تساوي (T) إلى هو معدل الضريبة مضروبا في (y) إلي هو الدخل (Yd) الآن إلى هو الدخل المتاح يساوي (y) الدخل الناقص (T) إلي قلنا هي صافي الضرائب إذا وضعنا (T) لأنها تساوي (TY) نكتب تساوي $(Y - TY)$ يعني بدل (T) نكتب (TY) وعليه $(Yd = y - ty)$ نأخذ (y) كعامل مشترك سيكون عندنا (١) إلي هو معامل (y) الأولى (T) إلى هو معامل (y) الثانية فيكون عندنا $(y(1 - t))$ هنا الآن نكتب دالة الاستهلاك $(C = Ca + byd)$ إذا (y) الآن سن عوض في المعادلة السابقة إلى هي آخر ما توصلنا إليه بدل (y) نضع $(y(1 - t))$ هنا $(C = Ca + b - 1)y$ وضعنا $(1 - t)$ مضروبا في (y) إذا هنا ننظر كيف تؤثر ضرائب الدخل الضرائب المباشرة على الدخل كيف تؤثر على دالة الاستهلاك ومن خلال تأثيرها في دالة الاستهلاك يتأثر الطلب الكلي لأن الطلب الكلي جزء أساسي منه هو الاستهلاك الكلي فإذا تأثر الاستهلاك الكلي تأثر الطلب الكلي هنا الميل الحدي للاستهلاك يساوي $(b(1 - t))$ هذا نسميه الميل الحدي للاستهلاك من الدخل بينما (b) لوحدها هي الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح وضع معدل الضريبة إذا سيخفض الميل الحدي للاستهلاك المعدل من أجل ضريبة الدخل إذا صار عندنا لأن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح إلى هو (b) وعندنا الميل الحدي للاستهلاك من الدخل إلى هو (b) مضروبا في $(1 - t)$ ولا شك الميل الحدي للاستهلاك من الدخل يعتبر اقل من الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح بمعنى أن (b) لوحدها أكبر من $(b(1 - t))$ مضروبا في $(1 - t)$

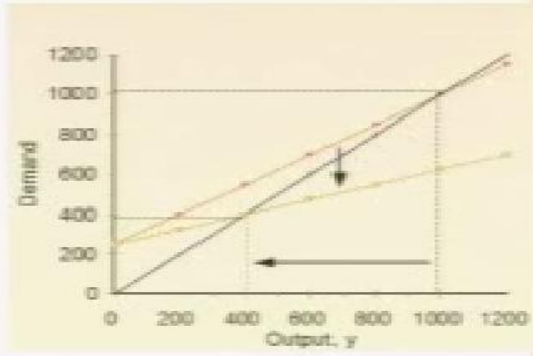
المحاضرة السادسة عشر

تأثير ضريبة الدخل من خلال الرسم:

تأثير ضريبة الدخل من خلال الرسم

نقطة التوازن

$C_a =$	50				
$b =$	0.75				
$I =$	100				
$G =$	100				
$Aut =$	250				
$y^*_{without} =$	1000				
			$t = 50\%$		
			$mult_{tax} = 1.6$		
			$y^*_{with tax} = 400$		



$$y^* = \frac{1}{1 - [b(1-t)]} (C_a + I + G)$$

نلاحظ أن ضرائب الدخل أدت إلى انحدار منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل، في حين أن نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي لتتغير وإنما الذي تغير هو الميل، لأن ميل دالة الطلب الكلي كان في السابق هو b "الميل الحدي للاستهلاك" أما الآن وبعد إدخال ضرائب الدخل أصبح الميل $b(1-T)$ وهذا يعني انخفاض ميل دالة الطلب الكلي وبالتالي انحدرت إلى الأسفل.

الخط الأصفر هو دالة الطلب الكلي بعد إدخال ضرائب الدخل، ونظرنا إلى الجدول الذي يشرح لنا ما في الرسم، هنا الآن مقارنة بين حالتين: الحالة الأولى بدون وجود ضرائب دخل.

الحالة الثانية مع وجود ضرائب دخل كما هو موضح في الرسم:

C_a = الاستهلاك الثابت، b = الميل الحدي للاستهلاك، I = الاستثمار، G = الإنفاق الحكومي، Aut = مجموع الثوابت، $Y^* =$ الدخل التوازني. في الجهة الأخرى المضللة باللون الأخضر T = معدل الضريبة، $Multi Player$ = المضاعف وطريقة حسابه "يعني هذا أن المضاعف يعني مقلوب الميل

$$\frac{1}{1 - [b(1-t)]}$$

لاحظ الآن من خلال الرسم وقارن بين الدخل التوازني قبل ضرائب الدخل حيث تقاطع دالة الطلب الكلي (اللون الأحمر) و(اللون البرتقالي) مع خط (45°) المنطلق من نقطة الأصل، نجد أن نقطة تقاطعهما عند (1000) حيث أن الدخل = 1000 والطلب الكلي = 1000 إذا هي نقطة توازن بينما النقطة الأخرى "دالة الطلب الكلي" (اللون الأصفر) مع خط (45°) نجد تقاطعهما عند (400) وهذا يعني أن الدخل التوازني بعد فرض ضريبة دخل 50% انخفض من (1000) إلى (400) "مقدار الانخفاض (600) ".

* إذا الدخل التوازني في اقتصاد يتضمن الإنفاق الحكومي وضرائب الدخل

الاقتصاد المفتوح

THE OPEN ECONOMY

$$y = C + I + G + NX$$

$$NX = X - M$$

Imports (M) depend on the level of national income (or output).

The additional amount of imports resulting from additional income is called the **marginal propensity to import (m)**.

الميل الحدي للاستيراد

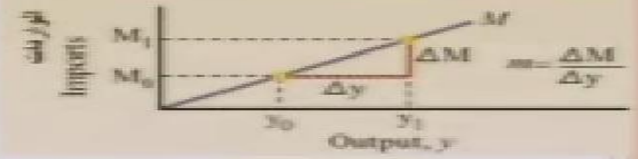
الصادرات (X) ثابتة لماذا؟

(since they depend on the income of foreigners, not on national income).

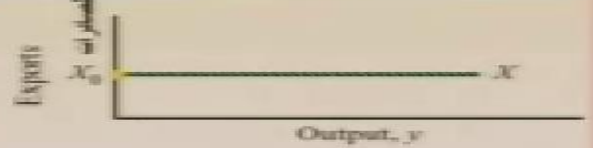
الاقتصاد المفتوح



$$M = my$$



$$X = X_0$$



الاقتصاد المفتوح: هو الافتتاح على العالم الخارجي وبالتالي يصبح هناك صادرات وواردات.

الاقتصاد المغلق: هو اقتصاد لا يسمح بدخول واردات وليس فيه أي صادرات.

صافي الصادرات $NX = \text{الصادرات } X - \text{الواردات } M$

*الصادرات لا تعتمد على دخل الدولة المنتجة وإنما تعتمد على دخول الدول المستهلكة، بعكس الواردات التي تعتمد على دخل دولتنا، وهنا نصل إلى أن صادراتنا هي عبارة عن واردات الدول الأخرى ووارداتنا هي عبارة عن صادرات دول أخرى.

الخلاصة: صافي الصادرات "الميزان التجاري" = الصادرات - الواردات

- في حالة كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات فسيصبح رقم الصادرات موجب ونقول أن الميزان التجاري في حالة "فائض".
- في حالة تساوى الصادرات والواردات فنقول أن الميزان التجاري في حالة "توازن".
- في حالة كانت قيمة الواردات أكبر من الصادرات فسيكون الميزان التجاري في حالة "عجز".

نفترض ان الصادرات لا تعتمد على دخلنا بينما الواردات تعتمد على دخلنا

$Y = \text{الطلب الكلي}$ ، $NX = \text{صافي الصادرات}$ ، $M = \text{الواردات}$ ، $m = \text{الميل الحدي للاستيراد}$

الميل الحدي للاستهلاك = مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل

الميل الحدي للادخار = مقدار التغير في الادخار نتيجة التغير في الدخل

الميل الحدي للاستيراد للواردات = مقدار التغير في الواردات نتيجة للتغير في الدخل

لو أردنا عمل مقارنة من خلال الشكل أعلاه نضع الواردات في المحور الرأسي والدخل في المحور الأفقي، ورسمنا دالة الواردات كعلاقة طردية بين الواردات والدخل "يعني زيادة الدخل تزيد الواردات" فهي قد تكون واردات للاستهلاك أو واردات لأجل الاستثمار أو لأجل الإنفاق الحكومي فكما ذكرنا سابقاً أن المشتريات الحكومية يذهب جزء منها للشراء السلع من الخارج.

وكما تلاحظ أن ميل دالة التغيرات = التغير في الاستيراد ÷ التغير في الدخل

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta y}$$

$$\Delta y$$

ونلاحظ في الرسم أننا وضعنا الصادرات كثابت "خط مستقيم" لا يتغير بتغير الدخل لأنه لا يعتمد عليه نهائياً بل تعتمد على دخل الدولة المستوردة.

توازن الانتاج في اقتصاد مفتوح:

$$y = C + I + G$$

$$C = C_a + by \quad \text{دالة الاستهلاك}$$

$$I = I_0 \quad \text{الانتاج لا يعتمد على الدخل}$$

$G=G_0$ لا يعتمد على الدخل

$NX=X-M$ صافي الصادرات

$X=X_0$ الصادرات ثابت لأنه لا يعتمد على دخلنا نحن وإنما يعتمد على دخل الاجانب

$M=my$ الواردات يعتمد على دخلنا

$y=C_a+by+i+G+X-my$ نعوض في C بقيمتها

$y-by+my=C_a+i+G+X$ نجمع المتشابهات اللي هي y

$y(1-b+m)=C_a+i+G+X$ نأخذ y كعامل مشترك

الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح

$$y^* = \frac{1}{1-b+m} (C_a+i+G+X)$$

$I=1_0$ الاستثمار ثابت لأن لا علاقة له بالدخل، $G=G_0$ الإنفاق الحكومي أيضا ثابت ولا علاقة له بالدخل، $X=X_0$ الصادرات ثابت لا علاقة له بالدخل.

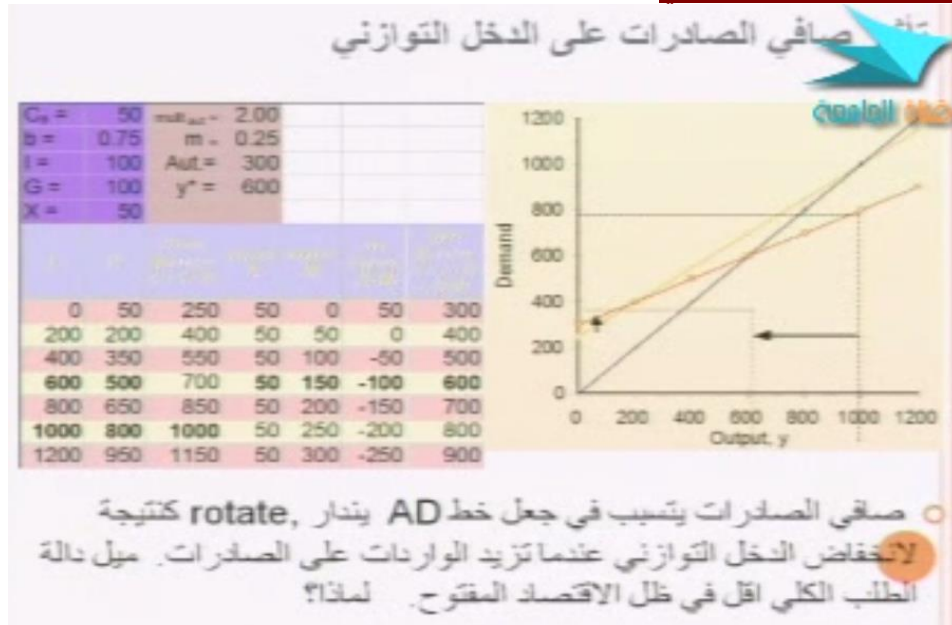
ومن المعادلة السابقة سنلاحظ أن:

المضاعف (Y^*) في الاقتصاد المفتوح أقل من المضاعف في الاقتصاد المغلق

المحاضرة السابعة عشر

المضاعف في الاقتصاد المفتوح أكبر من المضاعف في الاقتصاد المغلق والدليل على ذلك لو عدنا الى المضاعف لو جدنا في المقام $+m$ هذه زياده في المقام واذا ازدادت قيمة المقام لا شك ان المضاعف سوف يصغر .

تأثير صافي الصادرات على الدخل التوازني



السياسات الاقتصادية الحكومية:

الاسياسات الحكومية المتخذة لاحداث تغيرات في الاقتصاد هي:

١. السياسات التوسعية Expansionary policies: تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم **GDP** عن طريق زيادة **G** او

تخفيض T. ووفقا لكيين هذه السياسة المالية التوسعية كفيلة بإخراج الاقتصاد من حالة الركود او الكساد. (نستخدمها في حالة الركود او الكساد).

٢. السياسات الانكماشية Contractionary policies: تؤدي الى نقصان الطلب الكلي ومن ثم GDP عن طريق تخفيض

G او زياده T. (نستخدم هذه السياسة في حالة الراج)

متى تم تطبيق نظرية كينز؟

- ❖ خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، السياسيون لم يعتقدوا بسياسة كينز المالية بسبب خوفهم من نتائج العجز في الميزانية.
- ❖ على الرغم من تزايد الانفاق الحكومي في الثلاثينيات إلا ان الضرائب ارتفعت ملغية أي توسع مالي.
- ❖ لم ترى نظرية كينز الضوء من الناحية التطبيقية الا في اوائل الستينيات عندما قامت ادارة كيندي بتخفيض الضرائب كمحاولة لتخفيض معدلات البطالة. ونتج عن ذلك نمو بمعدل سريع ل **real GDP** والاستهلاك خلال الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٦ كما توقع كينز.
- ❖ خلال الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ معدلات البطالة انخفضت تحت ٤% وتم استخدام نظرية كينز مرة اخرى في السياسية الاقتصادية وذلك عن طريق فرض ضريبة اضافية مؤقتة في عام ١٩٦٨ أدت الى رفع الضرائب على القطاع العائلي بمقدار ١٠% ولكن النتيجة؟ بما ان الضريبة الاضافية كانت مؤقتة لم يكن لها تأثير كبير على الدخل الدائم والانخفاض في الطلب كان أقل من توقع الاقتصاديين ، القطاع العائلي قلل من ادخاره خلال تلك الفترة.

المحاضرة الثامنة عشر

- ❖ في عام ١٩٨١ تم تطبيق تخفيض كبير في الضرائب تحت تبرير تأثير على جانب العرض لا الطلب. كان هذا في وقت (ريغان) طبق تخفيض كبير في الضرائب لكن في الواقع استخدمت كمنظية (الكنزيه) لأن كينز يرى أن تأثير الضرائب يأتي من خلال التأثير في الطلب الكلي. أما في عام ١٩٨١ استخدمت الضرائب في الواقع لتكون جانب العرض الكلي وليس جانب الطلب الكلي إذا تعتبر من النظرية (الكنزيه) وفي هذا العام خرج مدرسة تسمى (اقتصادي جانب العرض) يركزون على العرض الكلي، كيف نحفز العرض الكلي. فاقترحوا تخفيض معدلات الضرائب حتى يكون تحفيز لجانب العرض من خلال فعندما تخفض الضرائب، على اجر العامل العمل سوف يعمل أكثر وبالتالي العرض الكلي سيزيد. أيضا الادخار فيكون هناك تحفيز لزيادة المدخرات وبالتالي تحفيز لزيادة تكوين الرأس مالي مما ينتج عنه الزيادة في العرض الكلي.

❖ الازمة الاقتصادية الحالية.

أيضا نعيش في هذه الفترة الأزمة لاقصادية العالمية ممكن في الواقع أن الشخص المتابع يتأكد إنا استخدام السياسة المالية التوسعية أو ما اقترحه (كينز) زيادة الإنفاق الحكومي.

فمنذ أن بدأت الازمة الاقتصادية العالمية في منتصف العام الماضي ٢٠٠٨ إلى الآن هناك إنفاق حكومي من معظم دول العالم لإنعاش الاقتصاد. فالاقتصاد الأمريكي قدم إنفاق حكومي هائل يصل إلى ثمانمائة مليار يعني قريب إلى التلريون هذه في الحقيقة الأجل إعطاء ثقة في الاقتصاد لأن ما حصل في الحقيقة في الأزمة المالية العالمية حصل انعدام للثقة تجد المستثمرين احجمو عن الاستثمار، والبنوك أحجمت عن الإقراض فبالتالي لا بد من تدخل حكومي. ولو لم يكن هناك تدخل من الحكومات ستجلس الازمة العالمية فترة طويلة ربما إلى أربع سنوات وأكثر ولكن نظرا إلى التنسيق بين هذه الدول والنفاق الحكومي الكبير أعاد شيا من الاقتصاد.

لهذا يقول الاقتصاديون أن نظرية (كينز) دائما تكون صحيحة في ضل الأزمات الاقتصادية لأن في الأزمات الاقتصادية تنعدم الثقة حتى أننا رأينا أن السياسة النقدية لم تنمر لم تنعش الاقتصاد العالمي خفضت معدلات الفوائد إلى أن وصلت إلى الصفر ومع ذلك فما زال الخوف وعدم الثقة في الاقتصاد هو السائد فقامت الحكومات فعلا بزيادة الإنفاق الحكومي وإعادة الثقة في الاقتصاد.

*كارثة الأزمة العالمية تعتبر عمت وشملت الدول أُنانشه والبعيدة عن الاقتصاد الأمريكي على خلاف ما حصل في الكساد العظيم في عام ١٩٢٩ هناك في الحقيقة الأزمة العالمية كانت مقتصرة بشكل رئيسي على أمريكا.

المنبئات الآلية:

- هي ضرائب معينة وتحويلات تعمل كمنبئات آلية للاقتصاد،

عندما يكون الدخل مرتفعا تحصل الحكومة على إيرادات ضريبية مرتفعة وتدفع الحكومة تحويلات منخفضة مما يقلل الانفاق الاستهلاكي. وعلى العكس من ذلك عندما يكون الدخل منخفضا تجمع الحكومة إيرادات ضريبية منخفضة وتدفع تحويلات تزيد ما بحوزة المستهلكين. ومهمتها في الحقيقة جعل التقلبات في الناتج المحلي اقل ما يمكن. لأننا لو تتبعنا النمو في الناتج المحلي لمعظم دول العالم نجده في تقلبات حادة فالمشبتات الالية تحاول أنا تقلل من التقلبات الحادة، مثل ضرائب الدخل وهي تعتبر من ضمن المشبتات الالية إذا هي ضرائب معينة وتحويلات أيضا التي تدفع كتعويضات البطالة والظمان الاجتماعي كلها تعتبر من المشبتات الالية.

كيف تعمل ضرائب معينة وتحويلات؟

تعمل كمشبتات آليه للاقتصاد عندما يكون الدخل مرتفعا تحصل الحكومة إيرادات ضريبية مرتفعة وتدفع الحكومة تحويلات منخفضة مما يقلل الاستهلاك الانفاقي يعني عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج تدفع الحكومة ضرائب كبيرة وكذلك لا تتفق إلا مبالغ قليلة بحكم أن الاقتصاد في حالة رواج فنجد أن معدل البطالة منخفضة وبالتالي لا تدفع الحكومة المبالغ قليلة فهنا عندما يكون هناك رواج اقتصادي تقوم الحكومة بتجميع ضرائب كبيرة وتعطي إعانات وتحويلات قليلة إذا هذا سيؤثر على الاستهلاك الكلي وبالتالي سيقبل الطلب الكلي ويعود الاقتصاد إلى الانخفاض تدريجيا وهذا يحد من الارتفاعات الكبيرة في الاقتصاد هذا في جانب الرواج الاقتصادي.

عندما يكون الدخل منخفضا يكون الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي تجمع الحكومة إيرادات ضريبية منخفضة وتدفع تحويلات تزيد ما بحوزة المستهلكين يعني يكون في حالة الركود الاقتصادي في زياده في اعطاء الاعانات وتعويضات البطالة وكذلك الضرائب التي تؤخذ تكون اقل هذا محفز لزيادة الاستهلاك ومحفز لزيادة الطلب الكلي وبالتالي محفز إلى أن الاقتصاد لا ينزل إلى مستويات اقل مما هو عليه وبالتالي يكون عملية التقلب تكون اقل مما يمكن أو اقل مما يحصل فعلا بدون هذه المشبتات الآلية.

• وكتيجة لهذه المشبتات فإن معدل النمو في **real GDP** كان أكثر استقرارا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تزايد دور

الضرائب ومدفوعات التحويلات بدرجة كبيرة.

هنا الان في ضل الازمة العالمية ماذا يحصل نجد انخفاض كبير في الاستهلاك الكلي الحكومة تدفع تعويضات للذين لا يجدون عمل تدفع لهم اعانات وتحويلات فيقومون بشراء السلع الاستهلاكية وهذا ينعش الطلب الكلي فبالنتالي العرض يلبي حاجة الطلب وهكذا يكون الخروج من عملية الركود الاقتصادي يكون اسرع.

الطلب الكلي والعرض الكلي

التقلبات الاقتصادية:

- التقلبات الاقتصادية غير مرغوبة لأنها تتسبب في تحرك الناتج المحلي الإجمالي بعيدا عن مستوى الإنتاج الكامن وهذه التقلبات تسمى بالدورة الاقتصادية.
- منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي هي الادوات المستخدمة في التحليل لفهم جوانب رئيسية من التقلبات الاقتصادية في كل من المدى القصير والمدى الطويل.
- يشير المدى القصير في الاقتصاد الكلي إلى الفترة الزمنية التي يكون تغير الاسعار فيها قليل أو لا تتكيف تماما لمواجهة التغيرات في الطلب.

في هذا النموذج ابتداء من الطلب الكلي والعرض الكلي سندخل الأسعار في الاعتبار نحن عندما تكلمنا في النموذج الكينزي البسيط تكلمنا عن الطلب الكلي ولم نتكلم عن الأسعار لماذا لأن كنز يفترض أن الأسعار ثابتة لأن عندما اتى وقت الكساد العظيم كان الاقتصاد العالمي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة جدا حوالي ٢٥% ومستوى الإنتاج منخفض جدا هناك انكماش كبير في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٣٠% وأكثر بقليل هذا في الواقع لم تكن الأسعار الاقتصاد بعيد عن المستوى التشغيل الكامل يعني متى يكون عندنا مشكله في الأسعار لما نكون نحن قريبين عند مستوى التوظيف الكامل.

- عندما تكون عناصر الإنتاج اغلها تعمل يعني عندنا مستوى البطالة منخفض جدا بحدود ٤-٥% هنا يكون نخشة من التضخم.
- عندما يكون الاقتصاد بعيدا عن مستوى التوظيف الكامل هنا لا تكون الأسعار ذا اهمية بمعنى انها لن ترتفع بحكم أن هناك عناصر إنتاج لم تستخدم وبالتالي يمكن أن المنشآت فيمكن أن توظف عناصر الإنتاج ويأتي الاقتصاد ينمو تدريجيا إلى أن يصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

- إذا وصل إلى مستوى التوظيف الكامل طبعاً هذه حالة شبه مستحيلة معناها ١٠٠% طبعاً الاقتصاديون يرون أن من المستحيل أن تصل إلى ١٠٠% ولكن نصل إلى معدل معقول بحدود ٤% إلى ٥% يختلف الاقتصاد إلى اقتصاد يعني لما يصل معدل البطالة إلى الطبيعي نكون وصلنا إلى مستوى التوظيف الكامل فلما نصل إلى مستوى التوظيف الكامل نبدأ في الحقيقة نخشى إلى ارتفاع الأسعار.

التقلبات الاقتصادية تتولد منها:

الدورة الاقتصادية.

الاقتصاد يمر بمراحل في فترة الانتعاش عندما يكون الاقتصاد ينمو ثم بعدما يصل إلى شبه التوظيف الكامل نقول الاقتصاد في حالة رواج وازدهار فافق الازدهار دائماً نخشى من التضخم فهو دائماً يصاحب فترة الرواج والازدهار بعد ذلك لا يمكن أن يستمر في حالة واحدة فبعد هذه الفترة يتبها فترة ركود أو انكماش في الانشطة الاقتصادية ثم بعد هذه الفترة يصل الاقتصاد إلى القاع نحن الآن في ضل الازمه العالميه نقول هل فعلاً وصلنا إلى القاع ام مازال للانخفاض بقيه ومازال الاقتصاديات تتدهر أكثر فأكثر فإذا وصلنا إلى القاع معناه أن بعد هاذا أن لاقتصاد سيبدأ بالانتعاش مرة أخرى ونسميها (Recovery) وهذا يأخذ فترة تعود إلى دورة أخرى رواج وبعده الركود وهكذا. يعني الحالات التي يتقلب فيها الاقتصاد بين ركود وانتعاش ورواج ثم ركود كلها تعتبر دورة اقتصادية.

المحاضرة التاسعة عشر

- الركود: هو الفترة التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفصلين متتاليين، يبدأ عندما يصل الإنتاج الذروة وينتهي عندما يصل الإنتاج القاع.
- الكساد: هو الفترة الطويلة من الانخفاض في الناتج أو ركود حاد. خلال فترة الكساد الكبير من ١٩٢٩م إلى ١٩٣٣م وخلال تلك الفترة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض بنسبة تزيد عن ٣٣% وارتفعت البطالة بنسبة ٢٥%.
- في الولايات المتحدة كانت هناك ٢٠ حالة من الركود قبل الحرب العالمية الثانية، من بينهم اثنان ذا ركود حاد في عام ١٨٦٣ وعام ١٩٢٩ أما بعد الحرب العالمية الثانية فكان هناك أحد عشر ركوداً عانت منها أمريكا. وأعتفها هو هذا الركود الذي حدث بسبب الأزمة المالية العالمية، وأحدث انخفاضاً في **GDP** لأربعة فصول متتالية حتى الآن.

الدورة الاقتصادية Business cycle

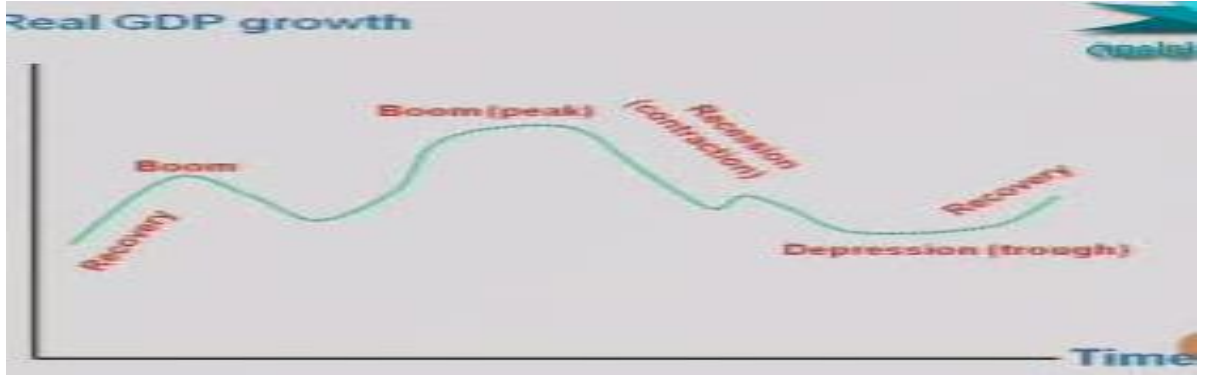
لقد قسم الاقتصاديون الدورة الاقتصادية إلى مراحل أربع:

- مراحل الانتعاش recovery حيث يبدأ النشاط الاقتصادي بالزيادة المتماثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثمّ الزيادة في الدخل (ارتفاع في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض في مستوى البطالة).
 - مرحلة الرواج أو الازدهار Boom حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية ارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة انخفاض أكبر في مستوى البطالة، وارتفاع في مستوى التشغيل (ارتفاع مستوى الأسعار).
- وتتميز هذه المرحلة:

- ارتفاع في الأسعار
- انخفاض أكبر في معدلات البطالة
- توسع في الاستثمار
- تعظيم لاستخدامات الطاقات الإنتاجية.

مرحلة انكماش Contraction إذ يتراكم المخزن نتيجة تناقص الطلب ومن ثمّ تتراجع الأرباح، وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المقترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع إلى تقليص حجم الائتمان، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد (تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة).

حالة الكساد Depression: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة.



الأسعار شبه الجامدة وجانب الطلب في الاقتصاد

- ✓ الأسعار تعطي الإشارات الصحيحة لجميع المنتجين في الاقتصاد، وأن الموارد تستخدم بكفاءة.
- ✓ إذا كانت الأسعار بطيئة التكيف فإن الإشارات الصحيحة لا تعطي للمنتجين والمستهلكين بالسرعة الكافية.
- ✓ تكون أجور العمال في كثير من الأحيان لزجة (بطيئة التغير) بسبب:

- عقود طويلة الأجل..

- تكون محمية من الانخفاض بسبب قوانين الحد الأدنى للأجور.

- ✓ إذا كانت الأجور لزجة فإن التكاليف والأسعار بالنسبة للشركات ستكون لزجة، كذلك أن وجود الأسعار اللزجة تقف في طريق تعزيز قدرة الاقتصاد على تنسيق النشاط الاقتصادي وتحقيق توازن الطلب والعرض في الاقتصاد.
- ✓ عادة تسمح الشركات للطلب، تحديد مستوى الإنتاج في الأجل القصير، أما البعيد المدى فإن الأسعار تتعدل تماماً للتغيرات في الطلب.
- ✓ في المدى القصير تناقش الشركات العقود التي تبقى أسعار المدخلات ثابتة والتغيرات المفاجئة في الطلب ستؤدي من خلال التغيرات في الإنتاج مع تغييرات طفيفة في الأسعار.
- ✓ الاقتصاد الكينزي يعود إلى أن تحديد الإنتاج في الأجل القصير يعتمد بشكل أساسي على التغيرات في الطلب.
- ✓ منحى الطلب الكلي يمثل مجموع الطلب على الناتج المحلي الإجمالي كدالة معتمدة على مستوى الأسعار.
- ✓ الطلب على الناتج المحلي الإجمالي يضم الطلب على السلع والخدمات من جانب جميع القطاعات الاقتصادية: قطاع الأسر (الاستهلاك)، قطاع الأعمال (الاستثمار)، القطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي)، والأجنبي (صافي الصادرات).
- ✓ مستوى الأسعار يشير إلى متوسط كل الأسعار في الاقتصاد والتي تقاس بالرقم القياسي للأسعار.

المحاضرة العشرون

منحى الطلب الكلي هو سالب الميل،

لماذا يكون منحى الطلب الكلي سالب الميل؟ ما هي الأسباب التي تجعل منحى الطلب الكلي على كافة السلع والخدمات في الاقتصاد سالب الميل؟ لماذا يكون منحى الطلب الكلي سالب الميل؟ هناك أسباب عدة نبرز أهمها:

(١) أثر الثروة wealth effect

كيف يعمل أثر الثروة نقول عندما ينخفض السعر في المستوى العام للأسعار فإن كمية النقود الموجودة في الاقتصاد سوف تزيد هنا يحس الأفراد أن لديهم ثروة أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة .

(٢) أثر سعر الفائدة

انخفاض سعر الفائدة لأنني افترضت قبل قليل انخفاض المستوى العام للأسعار فأقول بشكل عام أثر سعر الفائدة كيف يعمل أثر سعر الفائدة نقول عندما ينخفض المستوى العام للأسعار كمية النقود الموجودة في الاقتصاد سوف تزيد وبالتالي فإن الأسعار سوف تنخفض وإذا انخفضت أسعار الفائدة فإن الاستثمارات ستزيد لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفه على المستثمر وتكلفه على المستهلك أيضا المقترض إذاً انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة النقود الموجودة في الاقتصاد هذا يؤثر على انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وكذلك زيادة الاستهلاك.

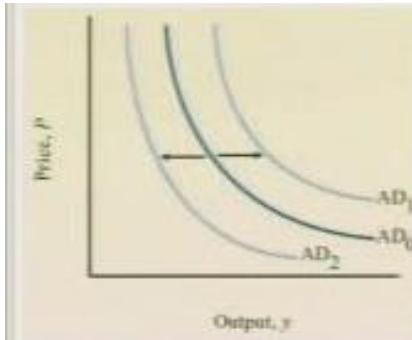
إذا زاد الاستثمار وزاد الاستهلاك إذاً الطلب الكلي سوف يزيد أي أن الكمية المطلوبة من السلع والخدمات سواء للاستهلاك أو للاستثمار سوف تزيد فهذا مبرر آخر، لماذا طبيعة العلاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين الكمية المطلوبة من كافة السلع والخدمات.

(٣) أثر التجارة الخارجية

كيف يأتي اثر التجارة الخارجية عندما تنخفض الأسعار تكون السلع المحلية مغرية للشراء والمواطنون سوف يشترون السلع المحلية لأنها منخفضة السعر وبالتالي سوف يحلون السلع المحلية محل السلع المستوردة بسبب انخفاض الأسعار هذا جانب آخر أيضا عندما تنخفض الأسعار وتؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة هذا سيجعل الطلب على العملية المحلية قليل وبالتالي سينخفض سعر العملة إذا انخفض سعر العملة يعني هذا حافظ لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون في التكاليف مرتفعة الثمن.

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي:

ما هي العوامل التي تؤدي نقل منحنى الطلب الكلي سواء إلى أعلى أو إلى أسفل؟



١. زيادة الاستهلاك الثابت ستؤدي إلى نقله إلى أعلى.
٢. زيادة الاستثمار الثابت ستؤدي إلى نقله إلى أعلى وأكد على الاستهلاك الثابت والاستثمار الثابت.
٣. زيادة الإنفاق الحكومي .
٤. تخفيض الضرائب، يؤدي إلى نقله إلى أعلى.
٥. زيادة الصادرات يؤدي إلى نقله إلى أعلى، نقله إلى أسفل هو نفس العوامل لكن بدل أن يكون زيادة سيكون هناك انخفاض .
٦. زيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد، إذا تم زيادة عرض كمية النقود .

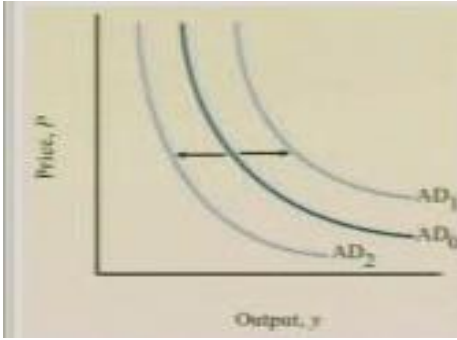
وهنا فرق بين عرض النقود الاسمي وعرض النقود الحقيقي؟

- ✓ عرض النقود الاسمي هو زيادة كمية النقود الموجودة في الاقتصاد.
- ✓ عرض النقود الحقيقي، تكون نفس الكمية موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود.
- إذا كانت الزيادة في عرض النقود الحقيقي قد تكون بسببين:
- ✓ أنها تزيد كمية النقود الموجودة في الاقتصاد
- ✓ أو انخفاض المستوى العام للأسعار

إذا انخفض المستوى العام للأسعار معنى ذلك أن العرض الحقيقي سوف يزيد بتعبير رياضي العرض الحقيقي للنقود هو MS كمية النقود المعروضة مقسوما على المستوى العام للأسعار. هذا نسميه العرض الحقيقي للنقود. بينما العرض الاسمي للنقود هو مجرد كمية عرض النقود.

- ✓ إذا كانت الزيادة في العرض الاسمي للنقود هذا سيؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى إذاً العوامل عندنا التي ستؤدي إلى نقله إلى أعلى زيادة الاستهلاك الثابت، وزيادة في الاستثمار الثابت، الزيادة في الإنفاق الحكومي، انخفاض الضرائب، زيادة صافي الصادرات، زيادة العرض الاسمي للنقود، هذه العوامل الستة تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى.
- ✓ أما نقله إلى أسفل فهي بدل أن نقول ارتفاع الاستهلاك نقول انخفاض الاستهلاك الثابت، انخفاض الاستثمارات الثابتة، انخفاض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، انخفاض صافي الصادرات، انخفاض العرض الاسمي للنقود، هذه العوامل التي تؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي. وبهذا نستطيع أن نقول أن السياسة المالية يمكن أن تؤدي إلى منحنى الطلب الكلي فإذا كان هناك سياسة مالية توسعية سوف تؤدي إلى نقل الطلب الكلي إلى أعلى، سياسة مالية توسعية يعني زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب هذه السياسة المالية التوسعية هذه هي التي ستؤدي إلى نقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى، سياسة مالية انكماشية عكسها تماما بمعنى تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، هذه تؤدي إلى نقل الطلب الكلي إلى اليسار

هل السياسة النقدية تستطيع أن تنقل منحني الطلب الكلي.؟ نعم، لأن السياسة النقدية هي التي تؤثر في العرض الاسمي للنقود، فإذا قامت بزيادة العرض الاسمي للنقود منحني الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى وإذا قلصت العرض الاسمي للنقود منحني الطلب الكلي سينتقل إلى اليسار. نعود للشريحة ونمعن النظر في الرسم



نلاحظ هناك الطلب الكلي **Aggregate demand** كما في الشريحة هناك

Aggregate demand الأصلي **AD0** ماذا حصل له؟

طبعاً فيه سهم يؤدي إلى انتقاله إلى أعلى لماذا؟ هذا بسبب العوامل التي تؤدي إلى نقله إلى الأعلى التي ذكرناها سابقاً، وهناك سهم آخر يؤدي إلى نقله إلى اليسار لماذا؟ بسبب العوامل التي ذكرناها سابقاً.

الطلب الكلي هو علاقة بين ما هو موجود في المحور الراسي اللي هو **price.p** هذا

نسميه المستوى العام للأسعار، يعني المحور الراسي هو المستوى العام للأسعار والمحور الأفقي هو الإنتاج **Output**.

العرض الكلي:

منحني العرض الكلي يصف العلاقة بين مستوى الاسعار والنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي. وسننظر الى اثنين من منحنيات العرض الكلي:

١. احدهما على المدى الطويل (منحني العرض الكلي الكلاسيكي).

٢. وعلى المدى القصير (منحني العرض الكينزي).

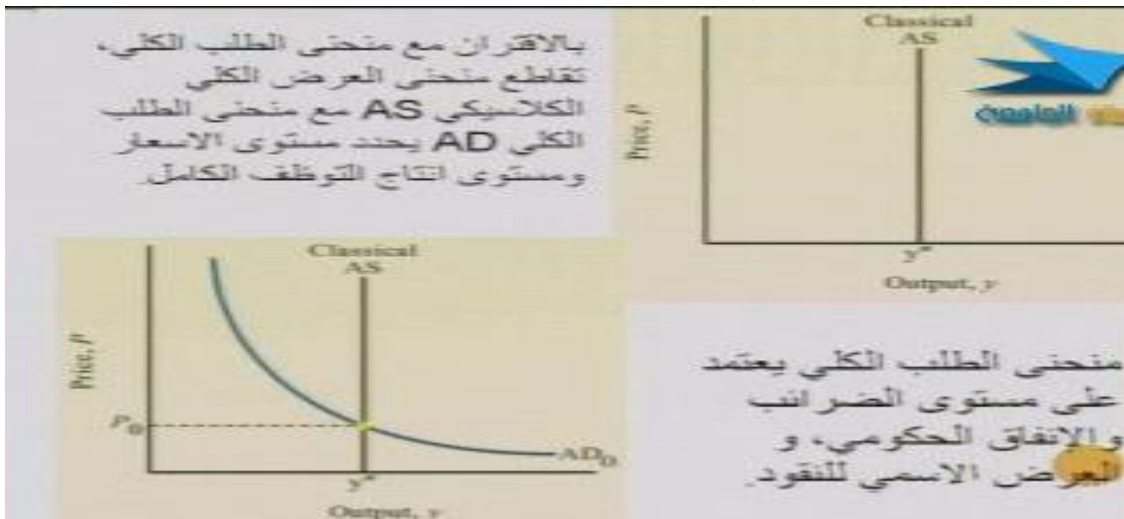
منحني العرض الكلاسيكي: هو منحني العرض على المدى الطويل عندما يكون الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

مستوى الانتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الاسعار، بل على عوامل العرض من راس المال والتكنولوجيا. وهذا هو السبب في جعل منحني العرض الكلاسيكي عامودياً.

((فجميع عناصر الإنتاج موظفة في الاقتصاد ولا يوجد لدينا بطالة)) ومستوى الإنتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد على مستوى الاسعار، وإنما يعتمد على عوامل العرض _ رأس المال، العمل، التكنولوجيا _ ولن يتغير مستوى العرض لكلي إلا بتغير محدداته الأساسية.

كيف نرسم منحنى العرض الكلي.؟

منحني العرض الكلي كما قلنا عمودياً ويحكي علاقة بين المستوى العام للأسعار الموجود على المحور الراسي وكذلك مستوى الإنتاج هو عمودياً لأنه في الحقيقة وصلنا إلى مستوى التوظيف الكامل جميع عناصر الإنتاج موظفة . إذاً هذا منحنى العرض الكلي الكلاسيكي طويل الأجل. لو أردنا أن نجمع مع منحنى العرض الكلي منحنى الطلب الكلي حتى يتحدد التوازن، هنا الآن الرسم الآخر وضعنا منحنى العرض الكلي الكلاسيكي مع منحنى الطلب الكلي،



ما هي وظيفة منحني الطلب الكلي؟

وظيفته تحديد المستوى العام للأسعار، لأن مستوى الإنتاج محدد بواسطة عوامل العرض الأساسية وهي كمية العمل وكمية رأس المال والمستوى التقني.

لو زاد الطلب الكلي أي انتقل إلى أعلى بسبب العوامل التي ذكرناها أما زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الاستهلاك الثابت أو بقية العوامل الأخرى، هذا سيؤدي وفقاً للمدرسة الكلاسيكية إلى إحداث ارتفاع المستوى العام للأسعار أي إحداث تضخم فقط. وبهذا فالمدرسة الكلاسيكية تقول يجب أن تبتعد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، دع الاقتصاد يعمل بحرية كاملة هذا هو منهج المدرسة الكلاسيكية.

[خلاصة القول]

في ظل المدرسة الكلاسيكية حيث يكون منحني العرض الكلي عمودياً، أي عند مستوى التوظيف الكامل حيث لا وجود للبطالة هنا تكون وظيفة الطلب الكلي فقط تحديد المستوى العام للأسعار أما ماعدا ذلك فليس له أي دور ولهذا المدرسة الكلاسيكية تقول العرض يخلق طلبه الخاص. إذاً وفق المدرسة الكلاسيكية يجب التركيز على جوانب العرض وفي الحقيقة مشكلتنا هي مشكلة العرض الكلي أما طلب الكلي فلا يوجد أي مشكله فيه خلافاً للمدرسة الكينزية.

المحاضرة ٢١

السياسة المالية: هي التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب.

لو افترضنا أن الاقتصاد أو أن السياسة المالية تريد أن تزيد من الطلب الكلي يعني تكون سياسة مالية توسعية ننظر ستقوم بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو هما معاً هذه سياسة مالية توسعية، ما نتيجتها وفقاً للنموذج الكلاسيكي؟ نقول الطلب الكلي سينتقل إلى أعلى كما هو موجود في الشريحة وعندما انتقل ماذا حصل؟ هل زاد الإنتاج؟ لم يحدث أي زيادة في الإنتاج لأن الاقتصاد عنده مستوى التوظيف كامل فقط الذي سيحصل هو ارتفاع في المستوى العام في الأسعار أي سيكون هناك تضخم.

لو كان سياسة مالية انكماشية يعني تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب هذه أيضاً ستؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أسفل وبالتالي مستوى الإنتاج لن يتغير مستوى التوظيف الكامل لن يتغير إذاً ماذا سيحدث؟ سيحدث فقط انخفاض في مستوى العام للأسعار. إذاً نلاحظ أن السياسة المالية ليس لها أي جدوى ولهذا الكلاسيك يطالبون بابتعاد الحكومة سواءً السياسة المالية أو النقدية عن الاقتصاد.

السياسة النقدية: هي التي تؤدي إلى تغيير في عرض النقود.

فإذا قامت السلطات النقدية البنك المركزي أو السياسة النقدية في زيادة عرض النقود عرض اسم النقود هذا سيؤدي إلى نقل منحني العرض الكلي إلى أعلى والنتيجة هل زاد الإنتاج؟ هل زاد مستوى التوظيف؟ طبعاً لا فقط الذي حصل هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار. فنجد أن كلاسيك يركزون على حيادية النقود.

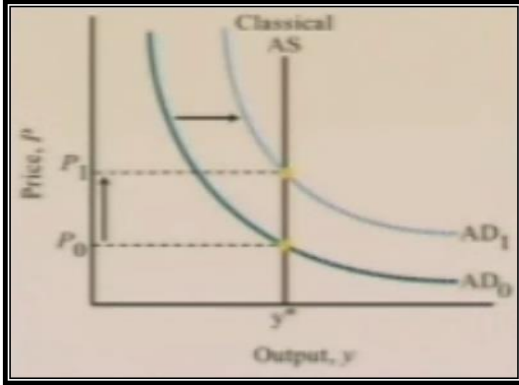
ما معنى نقود محايدة؟ يعني أن زيادة النقود لن تؤدي إلى إحداث تغييرات في المتغيرات الحقيقية الاقتصادية بعبارة أخرى إذا زاد عرض النقود فإن الإنتاج لن يتأثر لأنه من ضمن المتغيرات الحقيقية كذلك مستوى العمالة لن يتغير كذلك الأجر الحقيقي لن يتغير الأجر الحقيقي نقصد فيه الأجر الاسمي الذي هو W مقسوماً على المستوى العام للأسعار الذي هو P . تأثير النقود المحايدة يقتصر فقط على المتغيرات النقدية ولا تؤثر على المتغيرات الحقيقية.

المتغيرات النقدية هي المستوى العام للأسعار والأجر النقدي. لو افترضنا أن عرض النقود زاد ١٠% وفقاً لحيادية النقود هذا سيؤدي إلى زيادة الأجر النقدي بزيادة ١٠% وزيادة المستوى العام للأسعار بمقدار ١٠% والنتيجة هو عدم تغير الأجر الحقيقي.

على سبيل المثال/ لو كان الأجر النقدي هو ١٠ ريبالات والمستوى العام للأسعار هو ١ قامت السلطات النقدية بمضاعفة عرض النقود أي لو كان عرض النقود مائة مليار جعلته مائتي مليار، النتيجة أن الأجر بدل ما يكون ١٠ يكون ٢٠ والمستوى العام للأسعار بدل ما يكون ١ يكون ٢ إذاً هل الأجر الحقيقي تغير $20/10=2$ إذاً الأجر الحقيقي في الحالة الأولى وفي الحالة الثانية بقي ثابت ١٠.

النتيجة الرئيسية من النموذج الكلاسيكي على المدى الطويل:

- ✓ زيادة في الطلب الكلي لا تغير مستوى الإنتاج في الاقتصاد ولكن فقط تؤثر على مستوى الأسعار.
- ✓ النتيجة الرئيسية من النموذج الكلاسيكي على المدى الطويل الناتج يتحدد فقط من خلال عرض رأس المال والعمالة وليس عن طريق التغيرات في الطلب الكلي.



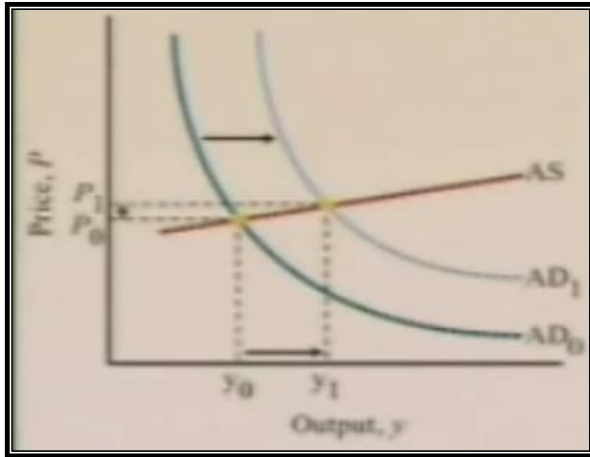
رسمنا منحنى طلب كلي الذي AD_0 وانتقله إلى AD_1 هنا النتيجة ما هي مستوى الإنتاج اللي هو y لم يتغير فقط المستوى العام في الأسعار زاد من P_0 إلى P_1 الآن هذا الانتقال قد يكون كما قلنا بسبب سياسة مالية توسعية أو بسبب سياسة نقدية توسعية لكن النتيجة هو فقط حدوث تضخم أي زيادة في المستوى العام للأسعار.

منحنى العرض الكلي الكنزري:

منحنى العرض الكنزري لكيّنز هو منحنى مستوي نسبياً، لأن الشركات في المدى

القصير، تعدل الإنتاج أكثر من تعديل الأسعار. حيث أن الزيادة في الطلب تقابل زيادته في الإنتاج، يمكن القول أن الطلب الكلي في المقام الأول هو الذي يحدد مستوى الإنتاج في الأجل القصير.

طبعاً إذا عدنا إلى المدرسة الكنزرية وجدنا أن الاقتصاد في افتراضه أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وبالتالي عندما يكون هناك زيادة في الطلب سيحدث في الحقيقة زيادة مقابلة في الإنتاج بدون الحاجة إلى ارتفاع الأسعار ولهذا رسمنا المنحنى العرض الكلي.



في بعض الأحيان نرسمه خط أفقي خط مستقيم موازي المحور الأفقي لكن أن اقتربنا أكثر إلى الواقع وجعلناه أكثر انبساطاً فنلاحظ أن منحنى العرض الكلي قريب للأفقي ولكنه ليس أفقياً بمعنى أن ميله موجب وهنا الآن نجد أنه وفقاً للمدرسة الكنزرية نتيجة لأي زيادة في الطلب سيتبعها زيادة مماثلة في كمية الإنتاج فالاستجابة ستكون أكبر في الكميات وليس في الأسعار بمعنى أن عملية التعديل تأتي من خلال تغير الكميات بينما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية لأن الإنتاج ثابت فالتغيرات والتعديلات تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار هذا وفقاً للمدرسة الكنزرية ولقد لاحظنا أنها تركز على الأجل القصير وعندما خرجت نظرية كنز في الثلاثينيات كان الاقتصاد في وضع كساد عظيم وبالتالي المحاولة تسعى إلى إخراجها من حالة الكساد العظيم الذي هو فيه فكان الاقتراح هو استخدام سياسة مالية توسعية.

في منحنى العرض الكنزري أي تغير في الطلب الكلي عندما انتقل الطلب الكلي من AD_0 إلى AD_1 أحدثت زيادة كبيرة في مستوى الإنتاج لاحظ قارن y_1 ب y_0 .

التوازن في النموذج الكنزري لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

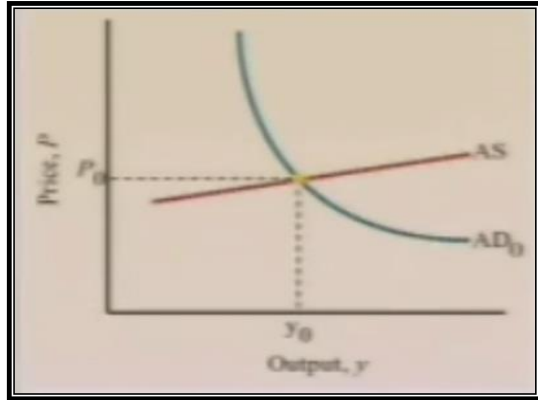
وعند الكلاسيك لا توازن إلا بالتوظيف الكامل أما عند الكينز غالباً يكون التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل. ولكن يمكن أن يحدث التوازن عند مستوى أقل من التوظيف الكامل وهو الغالب عندما يكون هناك نقص في الطلب الكلي، وقد يكون التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل إذا كان هناك زيادة في الطلب الكلي.

لأن الأسعار لا تتكيف بشكل كامل على مدى فترات زمنية قصيرة ليس من الضروري أن يبقى الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

المدرسة الكلاسيكية عندما بنوا نظريتهم افترضوا أن الأسعار والأجور مرنة مرنة كاملة فهي تتعدل تلقائياً خلاف ما تراه المدرسة الكنزرية، من ضمن الخلاف بين المدرسة الكينزوية والمدرسة الكلاسيكية أن الأسعار في الواقع العملي ليست مرنة مرنة كاملة كما يفترض الكلاسيك فالأسعار كما قلنا مثلاً لو أخذنا الأجور نجد أن الأجور تتغير ببطء بسبب وجود العقود التي تبرمها المنشآت والشركات مع العمال وبسبب وجود سياسة أو

قوانين الحد الأدنى من الأجور فإذا كانت الأجور تتعدل ببطء شديد فنفس الشيء بالنسبة للأسعار فالمرونة الكاملة في الواقع التي يفترضها الكلاسيك ليست موجودة على الواقع ولهذا كينز يقول أن التوازن ممكن أن يحدث في الحقيقة عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لأن الأسعار ليست مرنة كاملة وكذلك الأجور ليست مرنة كاملة حتى تحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل).

التغيرات في الطلب ستؤدي إلى التقلبات الاقتصادية بعيداً عن مستوى العمالة الكاملة وذلك في حالة الأسعار اللزجة (وهي التي تتغير ببطء شديد) ومنحنى العرض الكينزي.



إذا فقط في الأجل الطويل عندما تكون الأسعار تتعدل تماماً سوف يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة.

نلاحظ في الرسم:

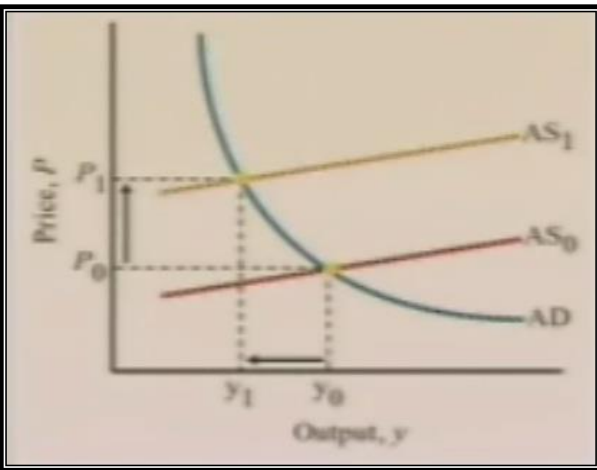
نقطة التقاء العرض الكلي مع الطلب الكلي هي نقطة التوازن

وفي الغالب أن هذه النقطة تكون عند مستوى توظيف أقل من مستوى التوظيف الكامل. كينز بنى نظريته في الحقيقة على أساس أن الطلب الكلي هو الأساس ولهذا يقول الطلب الكلي هو الذي يخلق عرضه الخاص فيجب أن يكون التركيز عند كينز على الطلب الكلي أما عند كلاسيك يقولون يجب التركيز على العرض الكلي لاحظ في الحقيقة أن كل مدرسه تركز جانب وتهمل الجانب الآخر.

صددمات العرض المعاكسة:

صددمات العرض الخارجية هي الاحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي الكينزي.

◆ ونتيجة لصددمات العرض العكسية _سلبية_ فإنها تؤدي الى خفض الانتاج وانخفاض فرص العمل وارتفاع الاسعار.



العرض الكلي الكينزي نجد أنه بسبب صدمات العرض المعاكسة _السلبية_ انتقل إلى اليسار والنتيجة هي انخفاض في مستوى الإنتاج وارتفاع في المستوى العام للأسعار.

هذه الصدمات آثارها على الاقتصاد آثار سيئة جداً. لماذا؟ لأنها ستجمع بين التضخم وبين البطالة.

أمثله عليها: في بعض الأحيان تكون صدمات العرض المعاكسة تكون بسبب ارتفاع في أسعار البترول. البترول يعتبر كسلعة وسيطة يستخدم في

كثير من الصناعات وقد يكون بسبب مثلاً القطاع الزراعي يكون هناك في بعض الأحيان الفيضانات بالتالي سيكون له تأثير سلبي على المحصول وبالتالي يكون عرض القطاع الزراعي أقل.

المحاضرة ٢٢

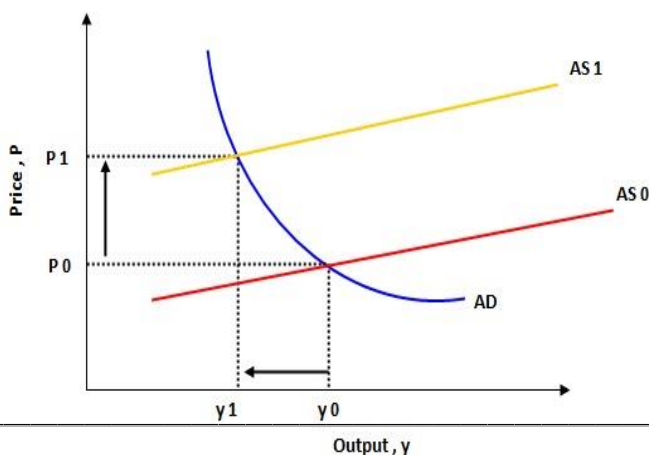
من خلال استخدام الرسم على الصدمات السلبية أو الغير المفضلة والتي تؤدي إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار .

صددمات العرض المعاكسة:

● صدمات العرض الخارجية هي الأحداث التي تنقل منحنى العرض الكلي الكينزي.

سواء نقلته كما قلنا إلى اليمين أو إلى اليسار، صدمات العرض المعاكسة ستنقله إلى اليسار، ولهذا سنقول بأن:

لاحظ النتائج تؤدي إلى خفض الإنتاج طبعاً إذا انخفض الإنتاج انخفض مستوى العمالة يعني زيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار، إذا في مثل هذه الحالة يحدث ما يسميه



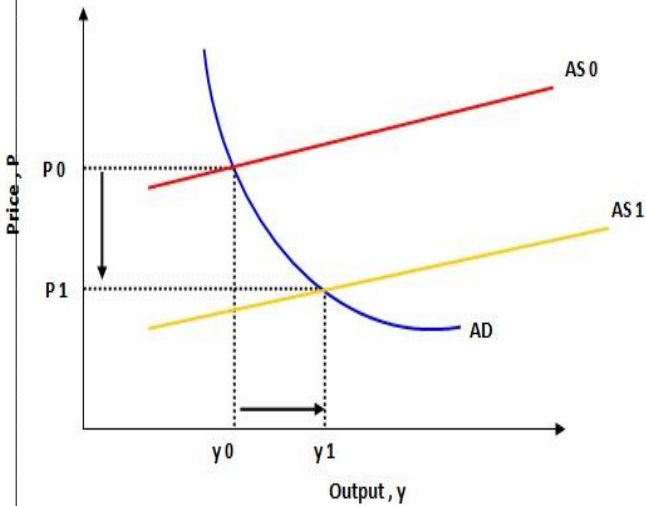
الاقتصاديون التضخم الركودي، وهذا أسوأ حال، أي يكون عندك تضخم وبطالة في نفس الوقت ونسميه (Stagflation) هذا يجمع بين التضخم والبطالة حيث يعالج كلا الأزميتين والمرضين مرض البطالة التي معدلاتها مرتفعة ومرض معدلات التضخم مرتفعة، وتحدث هذه عندما يكون هناك انتقال في العرض الكلي إلى أعلى بسبب صدمات العرض المعاكسة، وأعطينا مثال لصدمات العرض المعاكسة وهو يحصل في بعض الأحيان عندما يحدث ارتفاع كبير في أسعار السلع الوسيطة مثل أسعار البترول التي تستخدم في إنتاج الكثير من السلع، نلاحظ إذا المقارنة هنا واضحة جدا وكانت نقطة البداية هي التقاء العرض الكلي الأصلي باللون الأحمر مع الطلب الكلي الذي هو باللون الأزرق ونقطة التوازن تكون عند (Y_0) مع (P_0) .
ثم بعد ذلك عندما حصلت صدمات عرض معاكسة أدت إلى نقل العرض الكلي إلى اليسار نجد أن النتيجة هي ارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم (P_1)) وكذلك انخفاض في مستوى الإنتاج إلى (Y_1) يعني ارتفاع في معدلات البطالة.

صدمات العرض الايجابية (المفضلة): Favorable Supply Shocks:

- صدمات العرض الايجابية تؤدي الى تحقيق الافضل المرغوب في العالم: زيادة الانتاج وتخفيض الاسعار.

✓ صدمات العرض المفضله تسمح للاقتصاد ان ينمو بسرعه دون

تحمل مخاطر ارتفاع التضخم.



نجد أنها عكس صدمات العرض المعاكسة، كيف؟

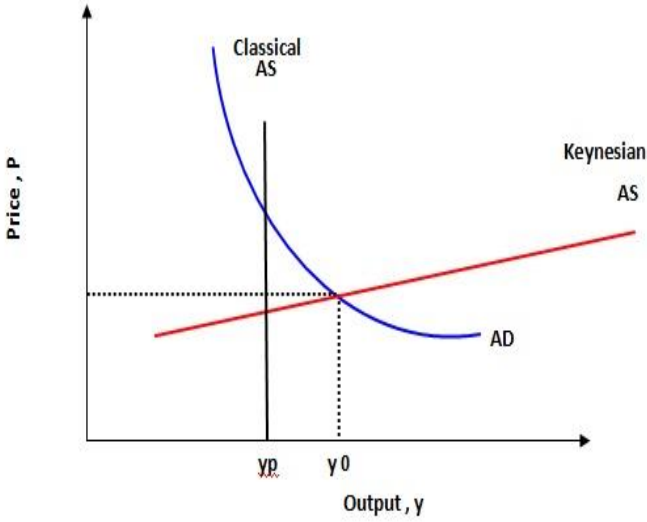
نلاحظ الرسم أن وضع التوازني الأصلي هو عند (Y_0) وهو مستوى الإنتاج و (P_0) هو مستوى العامل للأسعار، هذا تقاطع منحنى العرض الكلي باللون الأحمر مع منحنى الطلب الكلي الذي هو باللون الأزرق، بعد ما حصلت صدمات العرض الايجابية أدت إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليمين حيث التقاء الطلب الكلي مع العرض الكلي الجديد الذي باللون الأصفر وصار مستوى الإنتاج (Y_1) مع المستوى العام للأسعار (P_1) إذا

هذه الحالة تعتبر نقطة التوازن الجديدة حيث يكون عندنا مستوى التوظيف ازيد ومستويات البطالة انخفضت ومعدلات التضخم أيضا انخفضت، وهذه الظاهرة تعتبر ايجابية إذا قلنا ظاهرة حدوث صدمات العرض المعاكسة لها أضرار سلبية كبيرة وتحدث ما يسمى بالتضخم الركودي وهو أسوأ ما يكون حيث تجمع بين مرض معدلات مرتفعة بالبطالة ومرض معدلات مرتفعة من التضخم هذا في حالة صدمات العرض المعاكسة، أما هنا فكل الأثرين هما اثارين ايجابيين زيادة الإنتاج يعني انخفاض مستوى البطالة وكذلك انخفاض في المستوى العام للأسعار أي انخفاض معدلات في البطالة، ولهذا صدمات العرض الايجابية تعتبر أنها تحسن من الأوضاع الاقتصادية وتؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي مع انخفاض في مستويات الأسعار ولا شك أن هذا كله مرغوب سواء كان انخفاض المستوى العام للأسعار أو زيادة مستوى الإنتاج وما يتبعه من انخفاض معدلات البطالة، إذا هذه هي الآثار من صدمات العرض الايجابية المفضلة.

كان حديثنا عندما استخدمنا النموذج الكينزي أو منحنى العرض الكينزي كنا نتحدث عن الآجل القصير، هنا الآن سنحاول أن نتقل تدريجيا من الآجل القصير إلى الآجل الطويل:

من الأجل القصير إلى الأجل الطويل (From Short-run to Long-run Equilibrium):

هل الاقتصاد يعمل عند مستوى أعلى من التوظيف الكامل؟



هنا الآن نتساءل من خلال النظر إلى الرسم هل الاقتصاد يعمل عند المستوى الأعلى من التوظيف الكامل، يعني على افتراض عندنا (Y) وهو منحني العرض الكلي الكلاسيكي عند (Y_P) وعندنا (Y₀) أي أن منحني العرض الكينزي يقطع منحني الطلب الكلي عند مستوى الإنتاج (Y₀) وعند السعر، هذا السعر الآن يلاحظ أن الوضع ماذا يعني بالنسبة لنا؟ يعني أن إذا كان (Y_P) هو إنتاج مستوى التوظيف الكامل يعني أن التوازن الكينزي هنا وقع عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظيف الكامل، وهذا التوازن أجل قصير، هل يمكن أن يستمر هذا التوازن في الأجل القصير؟ إذا كان فعلا نقطة التقاطع منحني العرض الكلي الكينزي مع منحني

الطلب الكلي عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظيف الكامل هذا لن يستمر طويلا بل سيكون هناك ضغوط على الأسعار في الارتفاع لأن الآن المنشآت توظف المزيد من العمال وبالتالي تريد أن تستقطب هؤلاء فترفع الأجور لأجل أن تستقطب المزيد من العمال وبالتالي تكاليف المنشآت ترتفع وتضطر إلى رفع المنتجات وتبدأ الأسعار بالارتفاع تدريجيا ولن يستقر هذا الوضع التوازني.

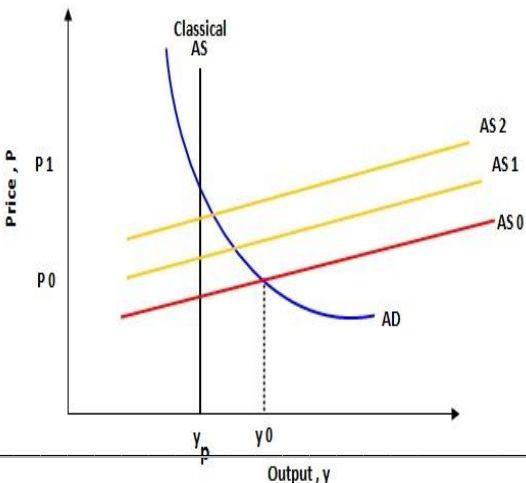
✓ إذا كان التوازن الكينزي يحدث عند مستوى إنتاج أعلى من مستوى التوظيف الكامل فهذا لن يستقر، هناك القوة ستعمل لعودة الاقتصاد إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، وهذه القوة هي ما يحدث في ارتفاع في الأجور وتكاليف المنشآت ثم ارتفاع في أسعار المنتجات هذا سيؤدي إلى انتقال منحني العرض الكلي الكينزي تدريجيا إلى أن نصل إلى التوازن العام وهو مستوى التوظيف الكامل.

نعود إلى الرسم مرة أخرى ونلاحظ ماذا يحدث عند الانتقال من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ما يلي:

(Y₀) تعتبر أكبر من (Y_B) عندها سيبدأ العرض الكلي الانتقال تدريجيا من aggregate supply 0 إلى aggregate supply 1 هذا

بسبب إذا كان الاقتصاد يعمل عند أعلى مستوى التوظيف الكامل فإن المنشآت ستدفع أجور أعلى لإغراء العمال للعمل أو عمل المزيد من ساعات العمل وبالتالي تكاليف المنشآت سترتفع وبالتالي الأسعار سترتفع فنلاحظ أن العرض الكلي انتقل إلى أعلى بسبب ارتفاع في تكاليف الإنتاج. هل سيستقر الوضع هنا؟ لا، الانتقال للعرض الكلي سيستمر ولن يتوقف حتى نصل التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. والشركات سوف تتنافس فيما بينها من أجل توظيف المزيد من العمال وكذلك المواد الأولية في الإنتاج وبناء على ذلك الأجور والأسعار سوف ترتفع عبر الوقت.

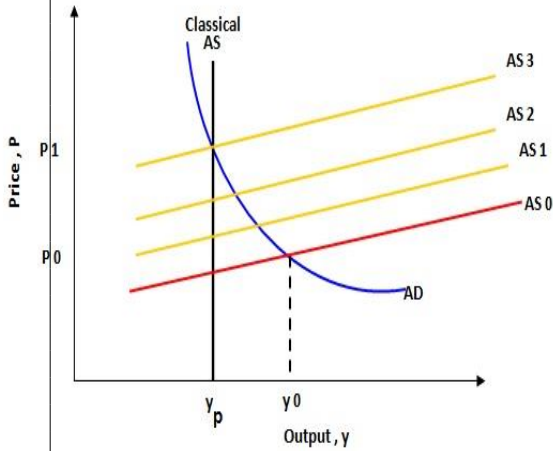
هذا سيحدث ويؤدي إلى أن منحني العرض الكينزي ينتقل إلى أعلى أو إلى اليسار وهذا ما حصل ونلاحظ انتقال من aggregate supply 0 إلى aggregate



1 supply، ومنحنى العرض الكلاسيكي كما هو ثابت والحالة هذه سوف تستمر إلى أعلى مادام أن الإنتاج يعتبر أعلى من مستوى التوظيف الكامل، وسيستقر الوضع..... هنا!!!

كما نلاحظ الانتقالات استمرت العرض الكلي انتقل من **aggregate supply 0** إلى **aggregate supply 1** وعبر الكلي الكينزي عنده الآن يكون الوضع التوازني استقر ومستوى التوظيف الكامل (YP) والعمليّة لن تتوقف إلى هذا بل ستستمر إلى أن نصل إلى هذه النقطة وهي **aggregate supply 3** لمنحنى العرض الكلي الكينزي عند الآن يكون الوضع التوازني استقر ومستوى التوظيف الكامل (YP) وعبر الوقت انتقلنا إلى التوازن الكلاسيكي لكن في الأجل الطويل، إذا نقول بأن:

- منحنى العرض الكلي الكينزي سيستمر في الانتقال إلى اليسار حتى يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.
- التعديلات في الأسعار والأجور في النهاية ستقل الاقتصاد من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي.



يمكن اختصار نقطة الانتقال من توازن المدرسة الكينزية إلى توازن المدرسة الكلاسيكية أي الانتقال من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي بأن أي توازن في الأجل القصير قد يحدث عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وقد يحدث عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل، لكن هل سيدوم هذا التوازن؟ لا يمكن أن يستمر ستعمل القوى الذاتية التي تحدث من خلال أما زيادة في العرض أو زيادة في الطلب ستعمل على أن يعود الاقتصاد تدريجياً إلى مستوى التوظيف الكامل. المدارس الاقتصادية في الغالب تكون أما جذورها ككلاسيكية أو جذورها كينزية أي هناك من يحدد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهناك من لا يرى أهمية لوجود وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادية:

- ✓ فاقصيدي جانب العرض جذورهم في الواقع هي مدرسة كلاسيكية لأنهم يركزون على جانب العرض والنقديين أيضاً أي الاقتصادي النقدي فجذورهم الأساسية هي كلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيدة جذورهم كلاسيكية مع التعديل مع تطور الوقت والاستفادة من التجارب للدول يكون هناك تطوير للأبحاث الاقتصادية.
- ✓ وهناك أتباع المدرسة الكينزية سواء الكينزيون الجدد فجذورهم كينزية.

المحاضرة ٢٣

الاقتصاد الكلي يسعى إلى تخفيض مستويات البطالة وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق مستوى نمو اقتصادي جيد، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. **أهداف الاقتصادية الكلية:**

- ١- التوظيف الكامل للعمالة:** العمالة هي في الحقيقة الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعي الحكومات لعمل كل ما في شأنه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة لأنها في الحقيقة هي أساس النمو الاقتصادي.
- ٢- تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي:** فالنمو الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على عناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد فإذا وظفت جميع العناصر وبأعلى كفاءته ممكنة هذا سيؤدي في الحقيقة إلى أن معدلات النمو الاقتصادية سوف تتزايد.
- ٣- المحافظة على استقرار الأسعار:** الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة ولكن بدون تضخم أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة ونقص بمعدلات التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار فالتضخم لا يعني ارتفاع في سعر سلعة معينة وإنما يعني في المجمال أسعار السلع ترتفع لهذا نقول المستوى العام للأسعار نقص فيه متوسط الأسعار كافة السلع والخدمات الموجودة.

العلاقة بين التضخم والبطالة تسمى بظاهرة منحنى فيليبس حيث يحكي علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة أي أن ارتفاع معدلات البطالة سيكون مصحوباً بانخفاض عام للأسعار أي انخفاض التضخم.

٤- تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات: إذا كان الاقتصاد وهذا هو الغالب في العصر الحاضر مفتوحاً يعني ليس الهدف في الحقيقة استقرار الأسعار المحلية بل أيضاً أسعار العملات يجب أن تكون مستقره لتعامل مع

العالم الخارجي ونتاثر بما يحصل في العالم الخارجي من خلال عملية التصدير والاستيراد فالاقتصاد الكلي يسعى في الحقيقة إلى استقرار أسعار الصرف تكون أسعار الصرف مستقره أما إذا كانت أسعار الصرف متقلبة فهذا سيكون له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد.. لأن معناها أن هناك صعوبة في عملية تقدير أسعار الصرف وستكون التكلفة التي يولدها في الحقيقة تقلبات سعر الصرف كبيرة جدا سوف يعرقل عملية التصدير وعملية الاستيراد فالهدف دائما أن تكون أسعار الصرف مستقره لا شك في مصلحة الاقتصاد المحلي ومصلحة الاقتصادية العالمي أيضا.

دائما عندما تكون أسعار الصرف غير مستقره ومتقلبة تجد أن العملة تفقد وظيفتها فنجد أن الدول التي تعاني من تضخم متصاعد.. تضخم جامح، تحاول إنها تتخلص من عملتها وتحاول أن تحصل على العملات الصعبة لأن الاحتفاظ بالعملة التي في الحقيقة أسعارها متقلبة بمعنى أنها تنخفض باستمرار.. الاحتفاظ فيها في الحقيقة سوف يفقدها قيمتها لأن القيمة الحقيقية منها سوف تقل وهذا حصل في كثير من الدول مثال الليرة اللبنانية في أوقات مضت نجد أن أسعارها تنخفض باستمرار بسبب تزايد المعروض النقدي منها.. فتدهورت قيمه الليرة وأصبح الناس لا يريدون الاحتفاظ بهذه العملة لأنها تفقد قيمتها فاستبدلوها في الحقيقة بالعملة الصعبة

ميزان المدفوعات هو سجل لكافة المعاملات التي تجري بين دوله وبقية دول العالم .

فنسجل في ميزان المدفوعات فנסجل فيه الصادرات والواردات وما نسميه بالميزان التجاري والتحويلات التي تأتي سواء من أو إلى مثالا العوائد التي يحصل عليها أفراد الشعب من الفوائد أو من أرباح الأسهم أيضا يسجل فيه عملية الخدمات.. الخدمات تعتبر جزء لا يتجزأ من ميزان المدفوعات فالخدمات قد تكون تسجل في جانب الدائن أو المدين فكما أن عندنا سلع صادرات وواردات نفس الشيء الخدمات هناك صادرات وواردات فعندما تقدم خدمه يعني شركه من الشركات مثل شركه القطاع الاقتصادي المحلي تقدم خدمه للقطاع الخارجي وتأخذ مقابل ذلك فهذا لاشك انه يسجل في جانب الدائن لميزان المدفوعات لهذه الدولة كذلك أيضا عملية حركه رؤوس الأموال يعني انتقال الأموال من أجل شراء سندات أو أسهم هذا أيضا يسجل في ميزان المدفوعات. فعلمية استقرار ميزان المدفوعات يعتبر مهم جدا لأنه إذا كان هناك في الحقيقة عملية عجز في ميزان المدفوعات سيكون هناك ضغط على العملة المحلية بالانخفاض معنى ذلك عجز يعني أن جانب المدين أكبر من جانب الدائن بمعنى انك تشتري سلعا وخدمات أكبر من مما تبيع فلا شك هذا سيؤدي إلى عملية سحب العملة الصعبة الموجودة لديك.

Devaluation of The (وهو ما نسميه) في الحقيقة على ميزان المدفوعات وبالتالي على العملة المحلية في الانخفاض وهو ما نسميه (currency) يعني تخفيض قيمة العملة فعلمية استقرار ميزان المدفوعات وعملية استقرار أسعار العملات لاشك يعتبر مهم وهدف من أهداف الاقتصاد الكلي.

التوظيف الكامل للعمالة:

يعتبر الانسان من اهم الموارد الاقتصادية التي قلما تستغني العملية الانتاجية لأي منشأة عنه. وتستثمر الدول الكثير من الاموال في سبيل تنمية هذا المورد وتأهيله من اجل الاسهام في الانتاج. أما اذا عطل هذا العنصر، فإنه يحتمل الدول تكاليف تكمن في تلك الاموال التي انفقت في تعليمه وتدريبه وتأهيله. وتفويت فرصة على فئة الشباب لاكتساب مهارات تسهم في مسيرة التنمية التي يقصدها المجتمع. كما أن عدم توفير العمل له يجعله يعتمد عالة على المساعدات الحكومية التي تعطي له من دون مقابل، وهذه المساعدات تؤثر سلبا على الحافز على العمل. وتعني البطالة عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه. من الآثار السلبية للبطالة وهي المبالغ التي تدفع للعاطلين عن العمل " تعويضات البطالة " .

البطالة هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه.. أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل متقاعدسين هؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة.

قياس البطالة:

$$\text{قياس البطالة } U = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه}}{100 \times \text{قوة العمل}}$$

قوة العمل

والمقصود بقوة العمل هو اجمالي أولئك الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن عمل.

وتصنف البطالة في الاقتصاد الى اربع انواع :

١- البطالة الاحتكاكية.

٣- البطالة الدورية.

٢- البطالة الهيكلية.

٤- البطالة الموسمية.

مثال: إذا كان الاقتصاد يتكون من ٢٠٠.٠٠٠ شخص منهم ١٢٢.٠٠٠ موظف ومنهم ٨٠٠٠ عاطل ما مقدار قوة العمل؟ وما نسبة القوة العاملة؟ وما نسبة البطالة؟

القوة العاملة تأخذ عدد الموظفين + عدد العاطلين عن العمل

القوة العاملة = ١٢٢.٠٠٠ + ٨٠٠٠ = ١٣٠.٠٠٠ .. هذه القوة العاملة أما إذا أردنا نسبة القوة العاملة؟

نقسم القوة العاملة على عدد الشعب (السكان) = $١٣٠.٠٠٠ \div ٢٠٠.٠٠٠ = ٦٥\%$

لحساب نسبة البطالة: (عدد العاطلين عن العمل أو الذين يبحثون على عمل) مقسوم على قوة العمل = $٨٠٠٠ \div ١٣٠.٠٠٠ = ٦.١٥\%$

المحاضرة ٢٤

أنواع البطالة، وتصنف البطالة في الاقتصاد إلى أربعة أنواع:

أولاً/ البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

البطالة الاحتكاكية تعني وجود وظائف شاغرة في الاقتصاد ولكن لا يعرف الراغبون في العمل أين مكان وجودها. وهذا يعني وجود فجوة بين العمالة والوظائف نتيجة غياب المعلومات عن الوظائف ومكان توفرها. والحل لهذا النوع من البطالة هو توفير المعلومات الكافية وإتاحتها بأقل تكلفة ممكنة وبسرعة فائقة.

ثانياً/ البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

البطالة الهيكلية تنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل. ولمواجهة هذا النوع من البطالة لابد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بهدف تأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل للعمالة ذات خصائص مختلفة عما سبق.

فهناك فجوة بين المنشآت وبين من يعرض العمل الذين هم العمال، المنشآت تطلب مهن معينة والعمال الذين هم عاطلين عن العمل لديهم تخصصات أخرى لا تلي رغبة المنشآت، وفي بعض الأحيان عملية إعادة تأهيلهم سهلة تحتاج إلى وقت قصير، ولكن في بعض الأحيان قد تحتاج إلى وقت طويل وبالتالي يتعذر في الحقيقة إعادة تأهيلهم، أما إذا كان مجرد في الحقيقة هم قريين إلى ما تحتاجه المنشأة ولكنهم يحتاجون إلى دورة شهرين أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر هذي أمرها سهل لكن إذا كان في الحقيقة ما تطلبه المنشآت والشركات هو في تخصصات بعيدة عن تخصصاتهم وتأهيلهم فتنحتاج إلى فترة طويلة من الإعداد في مثل هذه الأحوال يجب في الحقيقة أن تهتم الجامعات والمعاهد المتخصصة في تخريج الطلاب حسب حاجة سوق العمل.

ثالثاً/ البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

ويقصد بها العمالة التي تصبح عاطلة عن العمل نتيجة تغيرات دورية تنتج في الطلب على المنتجات، كأن يتناقص الطلب من قبل المستهلكين أو المستثمرين أو القطاع الحكومي أو من مزيج منهم. نحن نعرف مكونات الطلب الكلي هو الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والطلب الحكومي وكذلك صافي الصادرات فإذا انخفضت فهذا سيولد انخفاض في الأنشطة الاقتصادية وسيولد لدينا ما يعرف بالبطالة الدورية.

((البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي ففي حالة انخفاض ستولد البطالة الدورية وإذا زاد الطلب الكلي البطالة الدورية ستتقلص))

ومن الأمثلة على هذا النوع من البطالة ما يتجلى في سوق العمل نظير مرور الاقتصاد بالدورة الاقتصادية. فتناقص الطلب والإنفاق خلال مرحلة الركود والانكماش، يؤدي إلى تناقص الطلب على العمالة الأمر الذي يؤدي إلى فقدان عدد من العمالة وظائفهم، في حين أن

الطلب عليهم سوف يزداد عندما يدخل الاقتصاد الانتعاش والتوسع ضمن الدورة الاقتصادية. إذاً يمكن القول بأن البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) تكون موجودة أو تتولد من خلال ما يحصل من الاضطرابات في الطلب الكلي.

رابعاً/ البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

بعض القطاعات الاقتصادية ذات صبغة بحيث تنشط في مواسم معينة وتهدأ في أخرى، الأمر الذي ينعكس على حجم العمل وإعداد العمالة فيها ومن الأمثلة على هذا قطاع الزراعة. فهناك مواسم يزيد فيها بعض الإنتاج الزراعي وبالتالي هناك حالة ماسة إلى توظيف المزيد في قطاع الزراعة وبعد مرور فترة والحصول على جني الثمرات نجد أن هناك بطالة للعمال الذين يعملون في القطاع الزراعي.

● من الصعب تحديد ما إذا كان شخص ما هو حقاً يبحث عن عمل من أجل التمييز من الذين يعانون من البطالة والذين ليسوا في قوة العمل.

العامل المحبط الذي بحث عن عمل في فترة ولكنه لم يجد عملاً أحبط وبالتالي توقف عن البحث عن عمل، هل هذا يعتبر عاطل هل نسجله من ضمن عدد البطالة؟ طبعاً لا، هذا لا يسجل ضمن عدد البطالة.

● هل الذي يعمل بعض الوقت **part time** ويرغب العمل كامل الوقت يعتبر عاملاً عاطلاً؟ أيضاً من الصعوبة التفريق بين العامل **Underutilized** مستغل عندنا الآن بعض الأشخاص يعملون **part time**

هناك أشخاص يعملون كل الوقت لكنهم لم يُستغلوا الاستغلال الأمثل كأن يكون مثلاً هو في تخصص معين ونستخدمه في مجال ليس له أي صلة بتخصصه هل استغليته استغلال أمثل؟ بكل تأكيد لا.

الشخص الذي يعمل عمل جزئي لكن رغبته إنه يعمل عمل كامل والشخص الآخر الذي لم يستغل ولم يُوظف التوظيف الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته سنجد في عملية حساب البطالة صعوبة أن حسبناه من ضمن البطالة فهذا يعتبر مقياس غير دقيق هل يعمل عمل جزئي؟ هو يرغب بالعمل الكامل لكنه لم يجد، والشخص الآخر الغير مستغل وغير موظف التوظيف الجيد الذي يتناسب مع قدراته وإمكانياته، إذاً هذه من ضمن العقبات والمشاكل التي تواجهنا عند حساب البطالة.

● أيضاً من الصعب رسم خط فاصل بين البطالة الاحتكاكية والهيكلية، هل العاملين في "الاقتصاد القديم" قادرين في العثور على وظائف في "الاقتصاد الجديد"؟

نأخذ مثلاً عملية القفزة.. أول كانت هناك طباعة عبر الآلات اليدوية والطباعة العادية وكان هناك أشخاص متخصصين في الطباعة هؤلاء الآن في الاقتصاد القديم، أما الاقتصاد الحديث استخدام الحاسب طبعاً فالأشخاص القدامى هؤلاء إذا أرادوا أن يلتحقوا بالاقتصاد الجديد لا بد أن يعاد تأهيلهم حتى يستطيعوا أن يستخدموا الحاسب ويمارسوا عملية الطباعة بشكل منظم وجيد من خلال الحاسب الآلي وهذا يحتاج إلى إعادة تأهيل.

المحاضرة ٢٥

المعدل الطبيعي للبطالة:

عندما يكون الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة فإن معدل البطالة ليس مساوياً للصفر، بل يعني أن معدل البطالة يساوي المعدل الطبيعي للبطالة.

المعدل الطبيعي للبطالة يتكون من البطالة الاحتكاكية والهيكلية. وهي البطالة التي توجد عند تساوي الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن.

(ونقصد بالإنتاج المحلي الإجمالي الكامن الذي يقيس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد يعني مقدرة الاقتصاد.. كم مقدوره في إنتاج السلع والخدمات فإذا وصلنا إلى الطاقة الإنتاجية نقول وصلنا إلى الإنتاج الكامن). وهذا يعني لا وجود للبطالة الدورية، أي أن معدل البطالة

الطبيعي هو الذي يكون عند معدل البطالة الدورية مساويا للصفر .

عندما يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منخفضا بالنسبة لاتجاه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طويل الأجل، فإن معدل البطالة الفعلي يفوق المعدل الطبيعي للبطالة، وبناء على ذلك ترتفع البطالة الدورية. يعني عندنا الطاقة الإنتاجية للاقتصاد محدودة فإذا كان الاقتصاد في الحقيقة يسجل معدلات إنتاج حقيقي أقل من الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج الكامن هنا نجد أن البطالة في الحقيقة ستتولد سيكون عندنا بطالة دورية. أما إذا استمر النمو الاقتصادي سريعا جدا، فإن معدل نمو الاقتصاد سوف يتجاوز مستوى الإنتاج الطبيعي والبطالة الدورية ستخف.

لتخفيض معدل البطالة الطبيعي... لا بد من إحداث تغييرات هيكلية تشمل:

١- تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل. فالبطالة الاحتكاكية سبب وجودها غياب وتحسين

انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل. هذي ستؤدي إلى تخفيض البطالة الاحتكاكية.

٢- تطوير مستوى التدريب والتعليم المهني. بما يتناسب مع حاجة سوق العمل هذا لأجل تخفيض معدلات البطالة الهيكلية.

٣- تقليل التمييز في التوظيف بأشكاله المختلفة. سواء كان بالتمييز بين الرجل والمرأة أو تمييز حسب اللون كما في أمريكا ضد السود فأحيانا

مؤهلات الشخص الأسود تفوق مؤهلات الأبيض ويقوم صاحب العمل بتوظيف الأبيض ويهمل أو لا يوظف الأسود.

٤- التخلص من الحد الأدنى للأجور. عندما أضع حد أدنى للأجور يعني أنني لن أوظف شخص بأقل من الأجر الذي قامت الدولة بوضعه.. قد

يكون في الحقيقة هناك طلب على العمال ولكن المنشأة لا تستطيع دفع الحد الأدنى للأجور. وهذا سيؤدي إلى أن المنشأة تحجم عن التوظيف وبالتالي سيكون عندنا بطالة بسبب الحد الأدنى للأجور. ولأجل تخفيض معدلات البطالة الطبيعية لا بد أن تقوم الحكومات أما بتخفيض معدلات الحد الأدنى للأجور أو إلغائها.

٥- تحرير التجارة من كافة القيود. (المقصود هنا بالتجارة التجارة الدولية) يعني إلغاء كافة الجمارك مثلا فإذا خفضت في الحقيقة معدلات

الجمارك أو ألغيت يعني أن هناك حرية تامة لانسياب السلع بين الدول وبالتالي هذا سيقول من معدلات البطالة الطبيعية لأنه لو كان هناك اقتصاد معين يعتمد بشكل رئيسي على التصدير فإذا كان هناك عقبات كبيرة أمام التصدير المنشأة لا تستطيع أن تتوسع في الإنتاج وبالتالي سيكون هناك عاطلين عن العمل أما إذا ألغيت كافة القيود التي تعترض انسياب السلع بين الدول، هنا هذه الشركة تستطيع أن تتوسع لأنها تستطيع أن تصدر وببساطة ما تريد تصديره وبالتالي تستطيع أن توظف المزيد من العمال وبالتالي معدلات البطالة الطبيعية سوف تنخفض.

البطالة الطبيعية تختلف من دولة إلى أخرى فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر البطالة بين ٤% و ٥.٥% بينما في أوروبا بين

٧% و ١٠% فمعدلات البطالة الطبيعية في أوروبا وهذا يعود إلى أسباب كما ذكرنا العوامل الخمسة في اختلاف بين أوروبا وأمريكا فنجد مثلا نقابات العمال في أوروبا لها مقدرة أكبر، عملية الحد الأدنى للأجور في أوروبا معدلاته مرتفعة يعني تحاول النقابات العمالية إنها تحمي معدلات الحد الأدنى للأجور هذه العوامل جعلت معدلات البطالة الطبيعية في أوروبا مرتفعة.

العلاقة بين التضخم والبطالة:

هناك ما يسمى بمنحنى فيليبس وهو يحكي علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم فإذا أردت أن تحارب وتكافح التضخم

يجب أن تكون على استعداد لقبول معدلات مرتفعة من البطالة وفي المقابل إذا أردت أن تخفض معدلات البطالة يجب أن تكون على استعداد لقبول معدلات مرتفعة من التضخم فعملية علاج أحد المرضين سيكون على حساب المرض الآخر.

عندما يكون الاقتصاد في حالة رواج، فإن معدلات البطالة منخفضة، وسوف تجد الشركات صعوبة في توظيف العمال، بل أن المنافسة بين الشركات سوف تؤدي إلى إحداث زيادات في الأجور يتبعها زيادات في الأسعار أي أن الرواج المتزايد سوف تحدث ارتفاعا عاما في الأسعار بالنسبة للاقتصاد بأكمله أو التضخم.

✓ منحنى فيليبس (Phillips curve) استهداف تخفيض التضخم، سوف يكون على حساب القبول بمعدل أعلى من البطالة في حين أن

السعي لتقليل معدلات البطالة سوف يكون على حساب القبول بمعدلات عالية للتضخم.

✓ التضخم يحدث فقط عندما يقع الاقتصاد قريبا من الطاقة الإنتاجية حيث يبدأ معدل التضخم في الارتفاع وذلك بسبب الفجوة الإنتاجية وهي الفجوة بين المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي والطاقة الإنتاجية. إذا كان المستوى الفعلي أكبر من الطاقة الإنتاجية يتصاعد عند كنز.. عندما كان الكساد العظيم كان هناك معدلات البطالة مرتفعة جداً (فربما أنها تجاوزت ٣٠%) هنا الاقتصاد يعمل بأقل من ثلثي طاقته فأقترح للخروج من هذه المشكلة، تخفيف الطلب الكلي، إذا حفزنا الطلب الكلي سيستجيب الإنتاج وبالتالي معدلات البطالة سوف تنخفض. في ذلك الوقت لم تكن مستويات الأسعار (أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار) تشكل أي مشكلة بحكم أن الاقتصاد في الحقيقة بعيد عن مستوى التوظيف الكامل..

أما إذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل فهنا مشكلة التضخم ستكون في الحقيقة مؤثرة.

إذا كان عندنا مثلاً البطالة ١٠% والتضخم ٥% هذي نقطة البداية ورأت الدولة مثلاً أن معدلات البطالة مرتفعة وبالتالي هي تريد أن تسعى لأجل تقليص هذا المعدل. استخدمت سياسات تحفيزية سواء سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية هنا الطلب الكلي سيزيد إذا زاد الطلب الكلي الإنتاج أيضاً سيستجيب للطلب الكلي وسيزيد وبالتالي سيكون هناك توظيف المزيد من العمال أي أن معدلات البطالة سوف تنخفض طيب.. إذا انخفضت معدلات البطالة سنجد أن الاقتصاد الآن بدءاً في حالة رواج والمستوى العام للأسعار يبدأ في الارتفاع فنحن نجحنا في تخفيض معدلات البطالة من ١٠% إلى ٨% مثلاً لكن في المقابل نجد أن التضخم ازداد من ٥% إلى حدود ٧%.

هناك من يرى أن التضخم بعد الحرب العالمية الثانية يعود لأسباب ليس منها ارتفاع الطلب وإنما بسبب تزايد قوة النقابات العمالية وتعاضم القوى الاحتكارية الصناعية مما يؤدي إلى خفض المنافسة السعرية أما الآن فإن التغيير الكبير في التكنولوجيا وانحسار قوة النقابات العمالية والخصخصة.

الخصخصة هي بيع الحكومة لبعض مشروعاتها إلى القطاع الخاص فانتقلت الملكية إلى القطاع الخاص وتزايد المنافسة من الاقتصاديات الناشئة يساعد على الحد من التضخم، أي في الوقت الحاضر يمر العالم الغربي بمرحلة جديدة من استقرار الأسعار.

المحاضرة ٢٦

الآثار السلبية للبطالة:

١- تناقص الإنتاج والدخل: النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل عديدة كالتكنولوجيا والاختراعات والابتكارات ومعدل نمو رؤوس الأموال، وكذلك على نوعية العنصر البشري ومهاراته ودرجة تعليمه. فإذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية.

٢- أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد، وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل وهذا سيعود سلباً على مستوى الدخل مرة أخرى.

٣- أن إيرادات الموازنة الحكومية سوف تتأثر سلباً بسبب البطالة من جانبين:

أ- أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيللة الضريبة. أي أن إيرادات الميزانية ستتناقص وسيولد العجز أو أن العجز يتزايد.

ب- انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.

الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية للبطالة:

✓ مع تزايد معدلات البطالة تزايد الجرائم، ومعالجة البطالة تقلص من معدلات الجريمة.

✓ البطالة تُحمل الدول تكاليف تكمن في تلك الأموال التي أنفقت في تعليم وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل.

✓ أن طول فترة البطالة تُفقد العمال مهاراتهم وبالتالي تزيد فترة بطالتهم.

النمو الاقتصادي Economic Growth

أهداف الاقتصاد الكلي تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي. ولم يقل تحقيق مستوى نمو مرتفع، لأنه كما قلنا النمو المرتفع كثيراً ما يصاحبه تضخم وهو غير مرغوب فيه خاصة إذا وصل إلى معدلات عالية. أما وجود تضخم بحدود معقولة فلا بأس به حيث النمو الاقتصادي كثيراً ما يصاحبه تضخم.

ويرجع الاقتصاديون النمو الاقتصادي إلى عوامل (شروط) عدة:

١- **زيادة التراكمات الرأسمالية Capital Accumulation:** لو كان عندك سلعة رأسمالية وهذه السلعة عنصر من عناصر

الإنتاج المهمة سوف يوظفها العامل في الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

٢- **الاستثمار في الموارد البشرية Human Capital Investmet:** ونقصد به التعليم والتدريب واكتساب المهارات.

ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري -ويسمى بـ(رأس المال البشري)- بتعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية. إذا قامت الدول بتدريب وتعليم مواطنيها فهذا يعتبر إنجاز كبير سيؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد. إداراً قارناً بين العمال لديهم تدريب عالي وعمال ليس لديهم تدريب فسندرج فرق كبير. نجد كثير من الدول الناشئة والتي تحقق معدلات نمو عالية كالصين والهند الاستثمار في العنصر البشري لديها مهم، مما جعلها تنهض اقتصادياً وتحقق معدلات عالية من النمو. ونجد الآن في وقت الأزمة العالمية ونحن في منتصف ٢٠٠٩ أن الأزمة العالمية أدت بكثير من الاقتصاديات إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية سلبية (يعني انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي) بينما هذه الدول الناشئة كالهند والصين والبرازيل تحقق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة.

٣- **إعادة توظيف الموارد للاستخدامات الأفضل Re-allocation of Resources:** يعني تعيين الشخص المناسب في

المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص، أما لو جعلته يعمل في تخصص آخر لا يتناسب مع تأهيله فهذا يؤدي إلى سلباً على إنتاجيته. نعم تم توظيفه لكن لم يستغل الاستغلال الأمثل ويسمى **underutilized**.

٤- **الاستفادة من اقتصاديات الحجم Economic of Scale:** المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع تحصل على

انخفاض في متوسط التكاليف الكلية، يعني أن هناك عوامل إيجابية للاقتصاد من خلال التوسع لهذه المنشأة، والذي سيؤدي إلى زيادة إنتاجها ويجعل متوسط تكاليفها ينخفض، هذا يسمى بـ(الاستفادة من وفرات الحجم الكبير). فإذا جعلنا هذه المنشآت -التي لديها تزايد غلة الحجم- تتوسع في الإنتاج فهذا لا شك أنه سوف يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

التضخم

هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، وأهم آثاره:

- ١) يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.
- ٢) يؤثر سلباً في الأفراد الذين يحصلون على مستويات دخول ثابتة، وكذلك الذين ادخروا مبالغ ثابتة. فمع زيادة التضخم فإن هذه المبالغ التي لديهم تصبح قوتها الشرائية/قيمتها الحقيقية منخفضة وبالتالي تؤثر عليهم. في الدول التي لديها يحصل لديها معدلات تضخم مرتفعة نجد أن النقود ستفقد بعض وظائفها خاصة عندما تكون مخزون للقيمة. فالنقود لا تصلح أن تكون مخزن للقيمة إذا كان هناك معدلات مرتفعة في التضخم.
- ٣) ينظر إلى التضخم على أنه ظاهرة سيئة من منظور المستثمرين، إذ يصعب عليهم حساب العوائد المرتقبة من استثماراتهم. إذا كان التضخم ظاهرة ومرتفع فهو سيؤثر سلباً على المستثمرين وسيكون هناك متشائمين وعملية حساب العوائد التي يحصلون عليها ستكون صعبة من خلال حدوث التضخم.

المحاضرة ٢٧

أسباب التضخم

١) يسهم الارتفاع في أسعار مدخلات الإنتاج كأسعار المواد الخام في زيادة معدلات التضخم وهذا ما يعرف بضغوط التكاليف **Cost Push Inflation**.

٢) تمثل الزيادة في الطلب الكلي التي تفوق في التغيير في العرض الكلي مصدرا من مصادر التضخم وهذا ما يعرف بالتضخم بجذب الطلب **Demand Pull inflation** ويمكن أن تحدث هذه الزيادة في الطلب الكلي لأي سبب يؤدي إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي مثل:

أ- الزيادة في معدلات نمو عرض النقود مع عدم مواكبة الطلب على النقود لهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في التضخم.

ب- التوسع في السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يمكن أن يهيئ المناخ لزيادة الأسعار.

ج- زيادة حجم الاستثمار.

ويوصى في هذا الصدد أن يلازم النمو في عرض النقود مقدار النمو الحقيقي على النقود، والذي يعتمد على معدل النمو الحقيقي

في الناتج القومي. أي كما قلنا مرارا وتكرارا يجب أن تكون الزيادة في عرض النقود تتمشى مع نفس نسبة الزيادة في الناتج.

مؤشر أسعار المستهلكين (CPI)

هو مؤشر يقيس التغيرات في سلة من السلع الثابتة التي تتضمن البنود المشتراة من قبل مستهلك نموذجي. أي أن مؤشر سعر المستهلك

هو مقياس لقيمة النقود عبر الزمن. أن ما يهم الناس هو القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للنقود أو الدخل، وليس القيمة الاسمية.

مثال: افترض أن تكلفة السلة في عام ١٩٩٢ (نعتبرها سنة الأساس) تساوي ٢٠٠ ريال، بينما تكلفة هذه السلة في ١٩٩٧ هي ٢٥٠ ريال.

فالسلة نفسها التي تم شراؤها عام ٩٢ ب (٢٠٠ ريال) تم شراؤها عام ٩٧ ب (٢٥٠ ريال) ولحساب الزيادة:

$$\text{CPI in year } K = \frac{\text{تكلفة السنة في سنة } K}{\text{تكلفة السلة في سنة الأساس}} 100 \times = 100$$

مؤشر اسعار المستهلكين K

$$\text{سعر السنه} \div \text{سنة الأساس} \times 100 = (100 \div 200 \times 200) = 100$$

$$\text{CPI in 1992} = \frac{\$200}{\$200} 100 \times = 100$$

$$\text{سنة المقارنة} \div \text{سنة الأساس} \times 100 = (100 \div 250 \times 200) = 125$$

$$\text{CPI in 1997} = \frac{\$250}{\$200} 100 \times = 125$$

فزادت الأسعار خلال خمس سنوات من ١٠٠ إلى ١٢٥ أي بمقدار ٢٥% .

مثال آخر:

افترض أن لديك ٣٠٠ دولار في عام ١٩٩٢ كم تحتاج لتكون قادرا على الحصول على نفس مستويات المعيشة في عام ١٩٩٧؟ (من

خلال ما حصلنا عليه اللي هو قبل قليل قلنا أن CPI يساوي ١٢٥ في عام ١٩٩٢)

باستخدام نسبة مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩٩٧ إلى مؤشر أسعار المستهلك في عام ١٩٩٢:

نحتاج إلى ٣٧٥ دولار فقط في عام ١٩٩٧

للمحافظة على نفس مستوى معيشتك في ١٩٩٢

$$300 \times \frac{125}{100} = 375$$

نحتاج الى زياده ٣٧٥ دولارا لشراء نفس السلعة في عام ١٩٩٧

مؤشر أسعار المستهلك في مقابل مؤشر السلسلة للناتج المحلي الإجمالي:

كل من مؤشر أسعار المستهلكين **CPI** ومؤشر السلسلة **Chain Index** (الذي حل محل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٦) هو مقياس لمتوسط الأسعار في الاقتصاد.

هذه المؤشرات كلها مقياس لمتوسط الأسعار في الاقتصاد، ووجه المقارنة هو أن:

١. مؤشر أسعار المستهلك تشمل السلع المنتجة في السنوات السابقة، فضلاً عن السلع المستوردة.

٢. مؤشر السلسلة للأسعار لا يتضمنها. بمعنى أنه يتضمن السلع المنتجة في نفس السنة ولا يتضمن السلع المستوردة. هذا.

لماذا يميل مؤشر الأسعار الاستهلاكية لتحويل تغيرات الأسعار أو للمبالغة في الأسعار؟

مؤشر أسعار المستهلك يميل إلى المبالغة في تقدير التغيرات الحقيقية في تكاليف المعيشة لأنها:

أ- لا تسمح لحصة السلع التي ارتفعت أسعارها بالانخفاض في السلة النمطية من السلع المستخدمة من قبل وزارة التجارة.

ب- صعوبة قياس التحسن في نوعية السلع عبر الزمن.

لذلك يعتقد الاقتصاديون أن معدل التضخم مبالغ فيه بنسبة تتراوح بين ٠.٥% و ١.٥% كل سنة.

وهذا يعني أن التعديلات في تكلفة المعيشة على الأجور ومدفوعات الضمان الاجتماعي على أساس التغيرات في أسعار المستهلكين تميل إلى أن تكون أكبر مما ينبغي.

قياس معدل التضخم Inflation Rate: هو معدل التغير النسبي في مؤشر الأسعار

على سبيل المثال:

افترض أن مؤشر الأسعار في عام ١٩٩٨ = ٢٠٠ ، ومؤشر الأسعار في عام ١٩٩٩ = ٢١٠

لقياس معدل التضخم: (مؤشر سنة ٩٩ - مؤشر سنة الأساس) ÷ مؤشر سنة الأساس

$$\text{Inflation Rate} = \frac{(210 - 200)}{200} = 0.05 = 5\%$$

الاستنتاج: هذه الدولة تشهد ٥% معدل التضخم.

✓ التضخم لا يشير إلى مستوى الأسعار، سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، ولكن إلى النسبة المئوية للتغير من سنة إلى أخرى.

✓ إذا كانت الأسعار مرتفعة ولكنها لا تزال هي نفسها من سنة إلى أخرى، لن يكون هناك أي تضخم خلال تلك الفترة.

✓ تاريخياً مستوى الأسعار لم يكن له اتجاه تصاعدي قبل ١٩٤٠، ولكن بعد عام ١٩٤٠ مستوى الأسعار ارتفع ارتفاعاً حاداً.

يعني معدلات التضخم لم تكن في الحقيقة ذات خطر قبل عام ١٩٤٠ لم تكن الأسعار ترتفع ارتفاع كبير، لكن بعد عام ١٩٤٠ بدأت الأسعار

ترتفع ارتفاعاً كبيراً ولعل ذلك يعزى إلى التحول التدريجي من استخدام الذهب كعملة إلى العملات الورقية.

انكماش الأسعار Deflation

الانكماش هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (الانكماش عكس التضخم).

✓ خلال فترة الكساد الكبير بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣، انخفض متوسط الأسعار بنسبة ٣٣%.

✓ عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة لأن الناس قد لا تكون قادرة

على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الأسعار.

في التضخم المدبنين هم المستفيدون وفي الانكماش العكس، الدائنون هم المستفيدون.

نمو النقود والتضخم ومعدلات الفائدة Inflation and Interest Rate·Money Growth

يدمج هذا الفصل بعض المواضيع المتقدمة في الفصول السابقة، ويتضمن ما يلي:

✓ **في المدى القصير،** التغيرات في نمو النقود تؤثر في الناتج الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

✓ **في المدى الطويل،** التغيرات في عرض النقود لا تؤثر في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

✓ **في المدى الطويل،** معدل نمو السيولة المحلية يحدد معدل التضخم وليس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

✓ في المدى الطويل، النقود محايدة money is neutral إذا ارتفعت الأجور الاسمية والأسعار في نفس المعدل، ولنقل مثلا ٥% سنويا، فإن الأجور الحقيقية تظل ثابتة.

✓ التضخم المستمر لديه ميل ليصبح الوضع الطبيعي للأمور في الاقتصاد. على سبيل المثال، عندما عقد المنتجون توقعاتهم للتضخم بنسبة ٥% سوف يتوقعون ارتفاع متوسط أسعار المدخلات والأجور بنسبة ٥% العام المقبل.

✓ توقعات التضخم تصبح متأصلة في القرارات التي تتخذ في جميع جوانب الحياة.

✓ يفهم العمال أن زيادة ٥% في الأجور من شأنه أن يقابله زيادة ٥% في أسعار السلع التي يشترونها، إذا فهم العمال أن زيادة ٥% من الأجور من شأنه أن يقابل الزيادة ٥% من أسعار السلع فمعنى ذلك أن العمال يتوقعون التضخم توقعًا كاملاً.

✓ عندما يفشل العمال في إدراك أن السبب الوحيد لارتفاع الأجور الاسمية بنسبة ٥% هو بسبب التضخم العام ٥%، يمكن القول أنهم يعانون من وهم النقود. كيف ذلك؟ يعني نفترض أن الأسعار لاحظ العمال أن الأجور زادت بنسبة مثلا ٢% أو ٣% إذا كان ليس لديهم توقعات حول التضخم يعني لا يتوقعون أي تضخم لا يتوقعون أن هناك أي ارتفاع بالأسعار معنى ذلك أنهم سيبنون قرارهم على أن هذه الزيادة في الأجور النقدية بمقدار ٣% يعني أنها زيادة حقيقية، وبالتالي سيزيدون من عرضهم للعمل أي ساعات عمل زيادة وهكذا وأشخاص آخرين ستغريهم هذه الأجور في الدخول وبالتالي عرض العمل سوف يزيد وبالتالي الإنتاج سوف يزيد. هذا إذا لم يتوقع العمال أي تضخم وبالتالي من المفترض أن هذه الزيادة التي أعطتهم الشركات إياها يعتبرونها زيادة حقيقية. ولكن في واقع الأمر أن هذه الزيادة في الأجور هي في الحقيقة نتيجة للزيادة في المستوى العام لأسعار السلع أي بمعنى التضخم.

✓ كثيرا ما نقول أن العمال في الواقع خدعوا أو توهموا **money Illusion** بحيث أنهم توقعوا الزيادة في الأجور أنها زيادة حقيقية الأجور النقدية ولكن هي في واقع الأمر ليست زيادة حقيقية وإنما هي زيادة اسمية.

✓ عندما يحمل الجمهور توقعات للتضخم فإن المعدلات الحقيقية والاسمية لأسعار الفائدة تختلف.

$$\text{Nominal rate of interest} = \text{Real rate of interest} + \text{Expected rate of inflation}$$

$$\text{معدل التضخم المتوقع} = \text{سعر الفائدة الحقيقي} + \text{سعر الفائدة الاسمي}$$

✓ عندما يكون هناك تضخم ومتوقع أن توقع أن يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي.

✓ إذا في المدى الطويل، التغييرات في عرض النقود لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية، بما في ذلك سعر الفائدة الحقيقي. ولكن المعدلات الاسمية، والتي تعتمد على معدل التضخم، سوف تتأثر بنمو المعروض من النقود.

✓ بسبب التضخم، البلدان ذات النمو العالي لعرض النقود عادة ما تكون أسعار الفائدة الاسمية أعلى من أسعار الفائدة الاسمية في البلدان ذات معدلات النمو الأقل لعرض النقود.

✓ الطلب على النقود يتأثر أيضا بتوقعات التضخم، التضخم يزيد من الطلب على النقود لمواكبة الزيادة المتوقعة في معدل التضخم.

✓ إذا كانت الجماهير في حاجة إلى المزيد من النقود بمقدار ٦% كل سنة لإجراء المعاملات، ويسمح البنك المركزي بزيادة المعروض من النقود بنسبة ٦%، فهذا يعني أن كلا من العرض والطلب على النقود ينمو بنفس المعدل. وهذا يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة الاسمية سوف تظل ثابتة.

✓ وفي المدى القصير، التغييرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.

✓ في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض أيضا. ولفهم هذه العلاقة تذكر أن:

$$\text{Nominal rate of interest} = \text{Real rate of interest} + \text{Expected rate of inflation}$$

✓ تباطؤ نمو النقود يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في المدى القصير. أما في الأجل الطويل فإن انخفاض نمو عرض النقود يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة.

✓ التضخم أو عرض النقود يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن تأثيراته فقط على المتغيرات الاسمية اللي هو التضخم بمعنى أن هناك زيادة في معدلات التضخم في الأجل الطويل.

المحاضرة ٢٨

منحنى فيليبس المتضمن التوقعات:

ناقشنا منحنى فيليبس وقلنا أنه يحكي علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ولكننا لم ندخل توقعات، وهذا يعتبر منحنى فيليبس الأصلي أو الأساسي أحد التطورات في شرح العلاقة بين التضخم والبطالة، توصلت هذه الدراسات إلى منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات أي إدخال التوقعات أو التضخم المتوقع في الاعتبار سنجد أن النتائج التي نصل إليها ستختلف في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل:

✓ في الأجل القصير قد يكون نعم هناك تبادل بين التضخم والبطالة علاقة عكسية.

✓ في الأجل الطويل فليس هناك أي تبادل بين التضخم والبطالة وأنه يجب أن يكون في الحقيقة معدل البطالة عند المعدل الطبيعي للبطالة، وبالتالي يكون منحنى فيليبس طويل الأجل عمودياً.

✓ منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة

✓ تأثير الركود والرواج على الأسعار والأجور هي أكثر تعقيداً عندما نأخذ في الاعتبار التضخم المستمر.

✓ وفقاً لمنحنى فيليبس المتضمن للتوقعات فإن البطالة تتغير مع التضخم الغير متوقع.

✓ لنفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى العمالة الكاملة، وعليه ترتفع الأجور والأسعار عند المعدل المتوقع من قبل العمال والشركات.

✓ إذا كان نمو الاقتصاد تجاوز الناتج الكامن، فإن معدل البطالة ينخفض إلى أدنى من المعدل الطبيعي، والتضخم سوف يميل إلى الارتفاع.

✓ معدل التضخم الفعلي سيكون أعلى بكثير من معدل التضخم المتوقع، وبالمثل عندما تكون البطالة أعلى من المعدل الطبيعي سوف يكون التضخم الفعلي أقل مما كان متوقفاً.

✓ ميلتون فريدمان وإدموند فيليبس، في أواخر ١٩٦٠، قالوا أن معدل التضخم يزيد فجأة، ومن المرجح أن بعضاً من هذه الزيادة المفاجئة لم تكن متوقعة تماماً. ومن ثم فإن التضخم الفعلي بعد ذلك سوف يتجاوز معدل التضخم المتوقع.

✓ إذا كان العمال لا يتوقعون التضخم، فإنهم يعتقدون أن الزيادات في الأجور الاسمية (نتيجة لارتفاع معدلات التضخم) هي في الواقع زيادات في الأجور الحقيقية. ونتيجة لارتفاع الأجور الحقيقية المتصورة من قبل العمال، سوف يسعوا إلى بذل المزيد من ساعات العمل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. وهذا هو السبب أن ارتفاع معدلات التضخم كثيراً ما يرتبط به انخفاض معدلات البطالة.

✓ وبالمثل فإن انخفاض معدل التضخم، على الأقل جزء منها لم يكن متوقفاً، ونتيجة لذلك فإن الأجور الاسمية ستخضع أو أن معدل الزيادة فيها سيتباطأ، ومع انخفاض الأجور الحقيقية المتصورة، فإن عدداً أقل من العمال يبحثون عن عمل، ومعدل البطالة سوف يرتفع وعندما يدرك العمال أن التضخم الفعلي هو أقل مما كان متوقفاً، فإن معدل البطالة سيعود إلى المعدل الطبيعي.

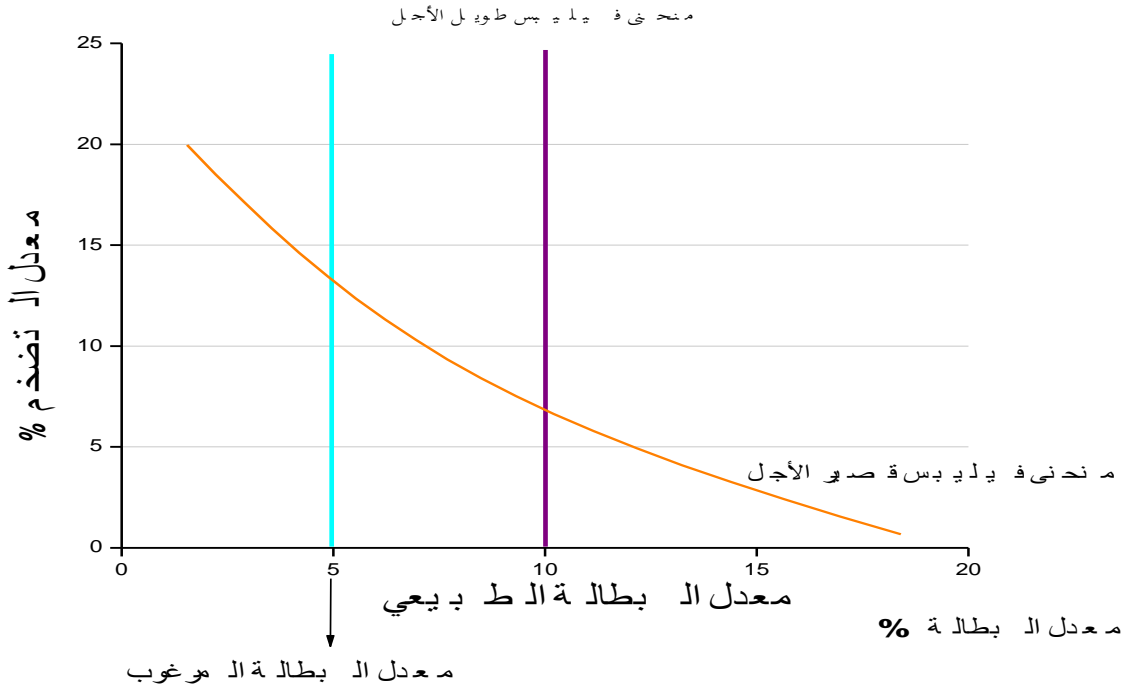
✓ انخفاض معدل التضخم من المرجح أن تترافق مع زيادات مؤقتة في البطالة.

✓ في محاولة أولية لتفسير العلاقة بين التضخم والبطالة قام فيليبس في عام ١٩٥٠ بتجميع بيانات عن البطالة في بريطانيا أظهرت وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وهذه العلاقة تعرف باسم (منحنى فيليبس المعتاد أو العادي).

✓ في ١٩٦٠ وجد بول سامويلسون وروبرت سولو العلاقة نفسها في بيانات الولايات المتحدة، (يعني وجدوا علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حتى في الولايات المتحدة). ولكن أياً من هذه الدراسات لم تأخذ في الاعتبار توقعات التضخم.

✓ يمكننا استخدام منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات لوصف أنماط من التضخم والبطالة في الثمانينات الميلادية لأمريكا. فارتفاع معدلات التضخم بدءاً من عام ١٩٧٧ قاد الرئيس كارتر على تعيين بول فولكر، المعروف بالمكافح للتضخم أو المحارب للتضخم، كرئيس لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي فاستخدم سياسة نقدية متشددة تسببت في رفع الأسعار الفائدة ارتفاعاً حاداً، وكذلك ارتفعت البطالة لتصل إلى أكثر من ١٠% بحلول عام ١٩٨٣.

وكتيجة لذلك البطالة الفعلية تجاوزت المعدل الطبيعي، وانخفض معدل التضخم، كما تنبأ بذلك منحنى فيليبس المتضمن للتوقعات. يمكن في الحقيقة تلخيص ما سبق قوله في هذا الرسم..



نلاحظ في هذا الرسم موجود على المحور الرأسي معدل التضخم واضعنه كنسبة مئوية وعلى المحور الأفقي معدل البطالة أيضا كنسبة مئوية. ثم رسمنا في الحقيقة افترضنا أن معدل البطالة الطبيعي هو ١٠% ووضعنا عمود وسميناه منحنى فيليبس طويل الأجل، أما منحنى فيليبس قصير الأجل (باللون البرتقالي) يحكي علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهو رُسم على افتراض أن معدل التضخم المتوقع هو ٧% . _ نقطة التقاطع منحنى فيليبس قصير الأجل مع منحنى فيليبس طويل الأجل تقاطعهما تقريبا عند نقطة ٧_ . عند هذه النقطة يتطابق التضخم المتوقع مع التضخم الفعلي، وبالتالي يكون الوضع هو عند معدل البطالة الطبيعي.

بعد ذلك لو تغيرت التوقعات، لمنحنى فيليبس قصير الأجل من ٧% لنقل مثلا ٨% أو ٩% هذا سيؤدي إلى الانتقال لأعلى زيادة معدل التضخم المتوقع ستؤدي إلى انتقاله لأعلى، أما انخفاض معدل التضخم المتوقع ستؤدي إلى نقله للأسفل.

عندنا عمود آخر عند مقدار ٥% (معدل بطالة ٥%) معدل البطالة المرغوب فلو افترضنا أن السياسات الاقتصادية تسعى إلى تخفيض معدل البطالة من ١٠% إلى ٥% هل تستطيع؟

خلاصة القول: أن أي زيادة في الواقع سواء في عرض النقود أو سياسة زمنية توسعية حتى وإن أغرت العمال لعمل المزيد بسبب انخداعهم بهذه الزيادة النسبية في الأجور إلى حالة مؤقتة سيدرك العمال لاحقا وسيغيروا توقعاتهم حول معدل التضخم وسيعود الوضع إلى الوضع الطبيعي. بمعنى خلاصة القول في الأجل الطويل ليس هناك في الحقيقة تبادل بيت التضخم والبطالة بل أن معدل البطالة سيكون في الحقيقة عند مستوى البطالة الطبيعي وسيستقر الوضع عند هذا.

عملية عرض النقود

استخدمت المعادن كالذهب والفضة وغيرها من السلع الأخرى.

هناك أيضا ما يسمى بموضوع المقايضة وهي مبادلة سلعة بسلعة.

ولكن مشكلة المقايضة أنك عندما تريد أن تبادل سلعة عليك أن تبحث عن الشخص الذي لديه السلعة التي تريدها أنت ويكون هو أيضا يرغب بالسلعة التي معك، فلا شك أنه فيه صعوبة كبيرة، فالنقود في الحقيقة لا شك أنها سهلت عملية التبادل وبطرق ميسرة، إذا كان عندك سلعة تستطيع أن تباعها وتحصل على النقود، ثم تشتري السلعة التي تريدها.

النقود، النظام البنكي والبنك المركزي Money، the Banking System and the Federal Reserve

ماذا تعني النقود؟ What is Money? : النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية. أو التبادل.

الناس مستعدون لقبول النقود بوصفها وسيط التبادل بسبب أن قيمتها معترف بها، ونحن على ثقة من أن النقود التي نحصل عليها سوف تكون مقبولة من الآخرين كوسيلة للدفع. بالإضافة إلى العملة، فإننا أيضا نقبل الشيكات لأن الشيكات يمكن استخدامها لعمل المدفوعات.

بالإضافة إلى الاعتراف بقيمتها، هناك خصائص مرغوب توفرها في النقود تشمل:

القابلية للتخزين فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين،

القابلية للانقسام يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء حتى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة.

المعادن النفيسة، والأحجار، وقضبان الذهب، وحتى السجائر لعبت دور النقود. فيما مضى استخدمت كل هذه كنقود.

ما هي وظائف النقود:

(١) **تستخدم كوسيط للتبادل Medium of exchange** : بدلا من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى. ولكن بمقارنة النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة. لماذا؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة.

(٢) **النقود تستخدم كوحدة للحساب Unit of account** النقود توفر راحة كميّار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدرة بالنقود. النقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيّار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.

(٣) **النقود تستخدم كمستودع للقيمة Store of value** : من وقت استلام النقود حتى ذلك الوقت الذي تستخدم فيه النقود، يمكنك استخدام النقود لتخزين القيمة. مع العلم أن النقود لا تقوم بوظيفة مستودع للقيمة بشكل كامل، ولا سيما في الحالات التضخمية التي تسود في الاقتصاد، حيث أن القيمة الحقيقية للمبلغ الاسمي من النقود تتناقص. وإذا كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة فلا شك أن وظيفة النقود كمستودع للقيمة لن تكون في الحقيقة صالحة، لأن الأشخاص لن يقوموا بادخار أو حبس نقودهم لديهم في المنازل، لماذا؟ لأن حبسها لفترة وجيزة سوف تفقد القيمة الحقيقية لها، فقد تفقد ١٠% من قيمتها خلال شهر، إذا هنا النقود لا تصلح أن تكون مخزن للقيمة. فلابد أن يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار أي ليست هناك معدلات تضخم مرتفعة. أما إذا كانت هناك معدلات تضخم مرتفعة الناس في الحقيقة سيتجنبون الاحتفاظ بالنقود لكي لا تفقد قيمتها.

المصارف (البنوك) كوسطاء ماليين: فالمصرف التجاري يقبل الأموال من المدخرين في شكل ودائع، ويستخدم هذه الأموال لتقديم القروض للشركات. وهذه الودائع طبعاً أنواع لدى البنك، بعضها ودائع ادخارية، وبعضها نسميها حسابات جارية.

الودائع الادخارية تعطي أسعاراً فائدة معينة ولكن البنوك لما تعطي المدخر سعر فائدة معين، سوف تتقاضى من المقترضين أسعاراً فائدة أعلى بكثير. الفرق بينهما هو في الأرباح التي تحصل عليها البنوك. فمثلاً ربما تعطي ٢% مقابل الوديعة الادخارية. وعندما تقرض تأخذ سعر فائدة ١٠%. الفرق يساوي ٨% هذا يعتبر عائد صافي للبنوك كأرباح صافية.

وبعض الحسابات الجارية لا تدفع عليها أي فوائد وفي الآونة الأخيرة بدأت تعطي فوائد منخفضة حتى تغري الأشخاص بفتح حسابات لديها. وعندما تعطي الحسابات الجارية فوائد لا تكون هناك أي تكلفة على البنوك لأنها في الحقيقة لا تعطي أي شيء للمودع بالتالي هي تستطيع أن تستخدمها وتوظفها ويكون كل الأرباح لها صافية.)

الميزانية العمومية المبسطة للمصرف التجاري لها جانبان:

Liabilities: هي مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك، والبنك هو المسئول عن إعادة الأموال إلى المودعين.

Assets: هي استخدام الأموال التي بحوزة البنك. الأصول تولد دخل للبنك. فالقروض هي أصول للمصرف لأن المقترض يجب أن يدفع فائدة لمصلحة البنك.

الميزانية العمومية للبنك التجاري: تشمل..

Net Worth: تشير إلى الأموال الأولية والتي يساهم بها الملاك الأصليون. القيمة الصافية دخلت ضمن جانب

الخصوم لأنها هي أيضا من مصادر الأموال.

الاحتياطي Reserves: هي الأصول التي لا تقترض. والاحتياطي نوعين:

(١) **احتياطي إلزامي:** يلزم البنك المركزي أو مؤسسة النقد في المملكة أن يحتفظ بها البنك التجاري لأجل مواجهة الصعوبات المتوقعة في المملكة العربية السعودية الآن نسبة احتياط القانوني هو ٧%.

(٢) **احتياطي إضافي:** يضع البنك احتياطي أكثر من الذي فرضته مؤسسة النقد وهذا الاحتياطي يضعه البنك حسب ما يريد وحسب الأوضاع الاقتصادية محيط به. فيزيد عندما يكون هناك درجة عالية من التشاؤم لدى البنوك. كما حصل في الأزمة الاقتصادية العالمية نجد أن درجة التشاؤم لدى البنوك كبيرة وبالتالي هي تحجب عن الإقراض وتضع شروط وقيود كبيرة لأجل الإقراض، وبالتالي هي تحتفظ باحتياطي إضافي كبير، ولهذا عندما لاحظت مؤسسة النقد احتفاظ البنوك التجارية لدينا بالمملكة باحتياطي إضافي كبير خفضت ما تمنحه مؤسسة النقد من عائد على الودائع التي تودعها البنوك التجارية لدى مؤسسة النقد، اللي يسمى نيبوبو العكسي فخفضته إلى ٢٥.٠% لأجل أن تجعل هذه الأموال تبحث عن منافذ واستثمارات يعود نفعها إلى الاقتصاد.

المحاضرة ٢٩

ميزانية البنك..

الأصول		الخصوم	
الاحتياطي	\$200	الودائع	2000\$
القروض	2000	القيمة الصافية	200
المجموع	2200\$	المجموع	2200\$
Net Worth=		Assets – liabilities	

✓ القيمة الصافية دخلت ضمن جانب الخصوم لأنها هي أيضا من الأموال.

✓ الاحتياطي Reserves هي الأصول التي لا تقترض.

✓ فيطلب القانون من المصارف الاحتفاظ بجزء من ودايعهم كاحتياطي إلزامي لا يحق لهم إقراضه، ويسمى بالاحتياطيات الإلزامية. البنك قد يختار وضع مزيداً من الاحتياطيات أكثر مما هو مطلوب وهذه تسمى الاحتياطيات الفائضة (الزائدة).

نجد في الحقيقة هنا قلنا الخصوم والأصول لدينا هنا مثال مثل الودائع لو كان عندنا وديعة بمقدار ٢٠٠٠ ريال أو إجمالي الودائع هو ٢٠٠٠ القيمة الصافية ٢٠٠ اللي هو Net worth اللي قلنا المؤسسين في الواقع net worth قلنا القيمة الصافية للبنك تشير إلى الأموال الأولية التي يساهم بها الملاك الأصليون يعني مقدار ما يساهم به الملاك الأصليون هو ٢٠٠ هذا أسميها خصوم.

الأصول تشمل قروض البنوك (ما تقرضه الآخرين) من احتياطي سواء كان احتياطاً إلزامياً أو احتياطاً اختيارياً مثل ما تلاحظ مجموع الخصوم هو ٢٢٠٠ ومجموع الأصول هو ٢٢٠٠.

عملية خلق النقود Money Creation

الودائع الجارية والعملات تدرج ضمن عرض النقود. عندما يقوم العميل بإيداع 1000 دولار كودائع نقدية لفتح حساب جاري، العملة لدى الجمهور خارج البنوك انخفضت بينما الودائع الجارية لدى البنوك زادت. أي أن كتلة عرض النقود دون تغيير، ولكن زادت احتياطيات البنك.

افترض أن البنك لا يملك أي احتياطيات فائضة وأن نسبة الاحتياطي الإلزامي يعادل 10% من الودائع الجارية. إيداع مبلغ

١٠٠٠ يغير في الميزانية العمومية للبنك على النحو التالي:

بنك أ

الأصول	الخصوم
\$ 100 الاحتياطات	\$1.000 الودائع
900 القروض	

بنك أ قام شخص بإيداع 1000 هذا نسميه وديع في جانب الخصوم. أما جانب الأصول هذه 1000 سيبقى البنك 100 احتياطي نظامي لو ضربنا 10 % في 1000 يساوي 100 وسيبقى 900 إذا هنا البنك أ أقرض 900 دولار
افتراض أن بنك (أ) يقدم قرضا بمبلغ 900 والتي تستخدم لفتح حساب في بنك (ب)، برصيد 900 دولار. التغيرات في الميزانية العمومية لبنك (ب) على نحو التالي:

بنك (ب)	
الأصول	الخصوم
\$ 90 الاحتياطات	\$ 900 الودائع
810 القروض	
بنك (ج)	
الأصول	الخصوم
\$ 81 الاحتياطات	\$ 810 الودائع
729 القروض	

هنا الآن البنك (ب) الخصوم لديه 900 وديع، 900 الآن كيف ينظر لها كأصول يقسمها في الواقع بين احتياطات إلزامية بمقدار 10% إذا ضربنا في 900 يساوي 90 والمتبقي من 810 يقوم بإقراضها.
إذا البنك الأول أقرض 900 البنك الثاني (ب) أقرض 810.

عندما يقدم البنك (ب) قرضا لشخص مبلغ 810 دولار والذي يقوم بإيداعه لبنك (ج) العملية تستمر بهذه الطريقة.

مضاعف خلق الودائع

لاحظ في البنك الأول قام بإقراض 900 والبنك الثاني قام بإقراض 810 والبنك الثالث 729 وهكذا.. إذا ما هو مضاعف خلق الودائع؟
الوديعة النقدية الأصلية 1000 خلقت أرصدة حسابات جاري تساوي:

$$1000 + 900 + 810 + 729 + \dots = 10.000$$

الصيغة العامة لخلق الودائع هي:

$$\text{الوديعة الأصلية} \times \frac{1}{\text{القانوني الاحتياطي نسبة}} = \text{الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية}$$

نسبة احتياطي القانوني قلنا هي 10% لو قسمنا 1 على 10% يساوي 10 طيب الوديعة الأصلية كم؟ 1000 اضرب 10 في 1000 يعطيك 10.000 في مقدار الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية.

الزيادة في عرض النقود M1 والناتجة عن الزيادة في الودائع بمقدار 1000 ريال يساوي:

$$10.000 - 1.000 = 9.000 \text{ ريال}$$

أي أن عرض النقود زاد بمقدار 9.000 ريال ولم يقل زاد بمقدار 10.000 ريال لأن الأصل الـ 1000 ريال هي موجودة أصلاً، جزء من عرض النقود، لكن لو تحولت في الحقيقة من عملة لدى شخص معين حولها إلى وديعة لدى البنك، فالودائع والعملات هي ما يكون عرض النقود. فـ 1000 الأصلي والأساسي هي جزء من عرض النقود وبالتالي لا نعتبرها زيادة وإنما الزيادة هي ما نتج عن هذه 1000 من خلال عملية الإيداع والإقراض بواسطة البنوك، مجموع هذه التي خلقتها 1000 خلقت لنا 9000 هذه تعتبر زيادة عرض النقود.

$$\text{مضاعف خلق النقود} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي الاتزامي}}$$

مضاعف النقود يبين مجموع الزيادة في ودائع الحساب الجاري مقابل أي وديعة نقدية جديدة. الوديعة النقدية المبدئية تحفز على تحقيق ودائع وقروض إضافية بواسطة البنوك، مما يؤدي إلى توسع مضاعف في الودائع.

مضاعف النقود للولايات المتحدة - وهذه دراسة تطبيقية - ما بين 2 و3. وقيمتها أصغر بكثير من مثالنا السابق، لماذا؟ بسبب أن الناس في الواقع يحتفظون بجزء من قروضهم كنقود سائلة. بمعنى أن الشخص عندما افترض 900 (من المثال الأول) من البنك هو في الغالب لن يقوم بإيداعها كلها، سيأخذ جزء منها، وبالتالي ليست هذه النقود متوفرة بالنظام المصرفي للإقراض، قد يكون أودع فقط 500. وسبب آخر هو أن البنوك تحتفظ باحتياطيات إضافية بالإضافة إلى الاحتياطيات الإلزامية.

مضاعف النقود يعمل أيضاً في الاتجاه المعاكس. بافتراض نسبة الاحتياطي القانوني هي 10%، فإذا تم سحب مبلغ 1000 فإن الاحتياطي ينخفض بمقدار 100 دولار. وهو الاحتياطي الإلزامي، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض ما يمكن للبنك إقراضه بمقدار 900 دولار. وعندما يقوم فرد بكتابة شيك لآخر، وقام الشخص الآخر بإيداعه في البنك، فإن عرض النقود لن يتغير. وبدلاً من ذلك فإن التوسع في احتياطي البنك سيعوض النقص في احتياطيات البنك الآخر.

لفرق بين القاعدة النقدية وعرض النقود؟

$$\text{MB} = \text{C} + \text{R} \quad \text{القاعدة النقدية}$$

$$\text{MS} = \text{C} + \text{D} \quad \text{عرض النقود}$$

$$\text{MB} = \text{cD} + \text{rD}$$

$$\text{MB} = \text{D}(\text{c} + \text{r}) \quad \text{D عامل مشترك}$$

$$\text{MS} = \text{cD} + \text{D}$$

$$\text{MS} = \text{cD} + \text{D} \quad \text{D عامل مشترك}$$

$$\text{MS} = \text{D}(\text{c} + 1)$$

$$\text{MS} = \underline{m} \text{ MB} \quad \text{مضاعف عرض النقود}$$

$$m = \frac{\text{MS}}{\text{MB}} = \frac{\text{D}(1 + \text{c})}{\text{D}(\text{c} + \text{r})} \frac{1 + \text{c}}{\text{c} + \text{r}}$$

وضعتنا **Monetary Base** اللي هو **MB** المقصود فيه القاعدة النقدية والقاعدة النقدية تتكون من **C+R**. **C** اللي هو العملات **Currency** الموجودة لدى الناس. ليس لدى البنوك بل لدى الناس بأيديهم.

R: اللي هو احتياطيات **Reserve** سواء كانت احتياطيات إلزامية أو احتياطيات إضافية.

فالقاعدة النقدية تتكون من ماذا؟ من العملات التي بحوزة الناس + الاحتياطيات لدى البنوك

بينما **MS** هو عرض النقود يتكون من **C+D**

C: هي عملات التي بحوزة الناس، خارج خزائن البنوك

D: هي في الحقيقة الودائع **Deposit** (إجمالي الودائع)

الفرق بين القاعدة النقدية وعرض النقود هو من خلال **D** الودائع: هو أن الودائع أكبر بكثير من **R** الاحتياطي الإلزامي والإضافي.

فبظراً لأن **D** أكبر إذا يفترض أن عرض النقود سيكون أكبر من القاعدة النقدية.

نعيد كتابة القاعدة النقدية: $MB = cD + rD$

فجعلنا العملات التي بحوزة الناس كنسبة من إجمالي الودائع، قد تكون مثلاً 10% أو 15% أو ما إلى ذلك. أيضاً بمعنى أن c تساوي C كبيرة على D .

R أيضاً نفس شيء هي في الحقيقة نسبة الاحتياطيات الاحتياط الكلي سواء كان احتياطي إلزامي أو احتياطي إضافي، مقسوم على إجمالي الودائع، بمعنى أن r الصغيرة تساوي R الكبيرة مقسوم على D .

نعيد كتابة المعادلة مرة أخرى نأخذ D عامل مشترك ونفتح قوس ثم نضع $(c+r)$

ثم ننتقل إلى MS (عرض النقود Money Supply) يساوي c مضروبة بـ D . وقلنا c الصغيرة تساوي C الكبيرة مقسومة على D زائد D نفسها. ثم نأخذ عامل مشترك D سيكون عندنا $c+1$ يكون عرض النقود يساوي D نفتح قوس c الصغيرة + 1.

$$MS = m MB = \text{عرض النقود}$$

عرض النقود يساوي m مضروبة في القاعدة النقدية، m وهي: (مضاعف عرض النقود) ويساوي عرض النقود مقسوماً على القاعدة النقدية إذا عوضنا عن عرض النقود بما توصلنا إليه وهو أن $Money Supply (c+1) D$ ووضعنا بدل القاعدة النقدية ما توصلنا إليه وهو $D(c+r)$

نستطيع أن نختصر D مع D وبالتالي يكون عندنا مضاعف عرض النقود وهو $\frac{c+1}{r+c}$ هذا هو عرض النقود إذا مضاعف عرض النقود، بتعبير آخر:

$$\text{عرض النقود} = \frac{c+1}{r+c} \text{ مضروباً بالقاعدة النقدية.}$$

ما هي الجهات المؤثرة في عرض النقود؟

١- المودعون من الأفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.

٢- المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك

٣- البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال:

أ- مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي.

ب- نسبة الاحتياطي الإضافي فالبنك المركزي قد يخفض سعر الخصم الذي يقرض به وهو سعر الفائدة الذي يقرض فيه البنك المركزي البنوك التجارية قد يخفضه، وبالتالي تكون تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك منخفضة، ولكن هل تقدم البنوك التجارية على أخذ المزيد من القروض من البنك المركزي أم لا؟ إذا عرض النقود يتأثر من مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي).

٤- البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق:

أ- عمليات السوق المفتوحة هي عملية بيع وشراء السندات الحكومية، فإذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية يعني أنه يأخذ

السندات ويضخ مقابلها سيولة جديدة أي أنه سيزيد من عرض النقود، أي سيزيد من القاعدة النقدية. إذا عملية شراء السندات الحكومية يعني زيادة في القاعدة النقدية أي زيادة عرض النقود. أما عملية بيع السندات الحكومية إذا قام بنك المركزي ببيع السندات الحكومية فمعنى ذلك أنه سوف يسحب السيولة، سيقبل من القاعدة النقدية. إذا البنك المركزي يؤثر في القاعدة النقدية من خلال عملية السوق المفتوحة.

ب- سعر الخصم: يؤثر في القاعدة النقدية من خلال سعر الخصم كما قلنا، ما هو سعر الخصم؟ هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي

مقابل إقراضه للبنوك التجارية، فإذا قرر خفض سعر الخصم فهذا يعني أن تكلفة الإقراض بالنسبة للبنوك التجارية منخفضة فسيقبل على الاقتراض، أما إذا رفع سعر الفائدة فهذا يعني أن تكلفة الاقتراض مرتفعة وبالتالي سوف يقللوا من الاقتراض.

ت- وأخيراً نجد أن أيضاً يؤثر البنك المركزي من خلال التأثير في مضاعف عرض النقود عن طريق التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني.

فإذا أراد أن يزيد في نسبة الاحتياطي القانوني يعني سوف يجعل البنوك تحتفظ بقدر أكبر من ودائع التي تقرضها وبالتالي عرض النقود سوف يقل.

أما إذا قلل نسبة الاحتياطي القانوني فهذا معنى ذلك أنه سيمنح البنوك مزيداً من قوة في إقراض النقود التي لديها وبالتالي عرض النقود سيزيد.

المحاضرة ٣٠

السياسة النقدية تؤثر في عرض النقود.

السياسة النقدية في الأجل القصير Monetary Policy in the Short Run

- في المدى القصير، عندما تكون الأسعار ليس لديها ما يكفي من الوقت للتغيير يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في مستوى أسعار الفائدة في الاقتصاد.
- في المدى القصير، أسعار الفائدة تتحد بواسطة العرض والطلب على النقود.
- البنك المركزي يمكن أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في المعروض من النقود.
- لتغيير عرض النقود، البنك المركزي يستخدم عمليات السوق المفتوحة عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة.
- عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، الإنفاق الاستثماري يزيد ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي يزيد. الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي هي المعرفة باسم السياسة النقدية.
- لكن هناك حدوداً للمدى الذي يمكن للبنك المركزي السيطرة على الاقتصاد في المدى الطويل، التغييرات في عرض النقود تؤثر في الأسعار فقط، وليس على مستوى الإنتاج (هذا في الأجل الطويل).

نموذج سوق النقود Model of the Money Market

- نموذج سوق النقود يجمع بين المعروض من النقود، التي يحددها البنك المركزي، مع الطلب على النقود، عرض النقود يؤثر في أربع جهات والبنك المركزي يعتبر المؤثر الأساسي بحكم أنه يؤثر في مضاعف عرض النقود ويؤثر في القائمة النقدية، إذا نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود والطلب على النقود التي يحددها الجمهور.

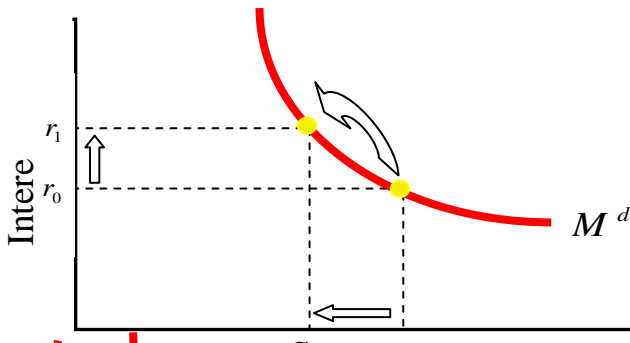
الطلب على النقود The Demand for Money

- النقود مجرد جزء من الثروة، يمكنك الاحتفاظ بالأصول مثل الأسهم أو السندات، أو الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود. (يعني أما تحتفظ بالثروة على شكل نقود سائلة أو تحتفظ بها في شكل أصول كأسهام وسندات)
- الاحتفاظ بالثروة في شكل عملة أو ودائع جارية والتي يُدفع لها قليلاً من الفائدة أو فائدة معدومة (كما قلنا في عملية الودائع الجارية ليس هناك أي فوائد). يعني أنك تضحي بالدخل الكامن من الفوائد والأرباح التي تدرها الأسهم والسندات. (أي أنك عندما تختار أنك تضع نقودك لديك في شكل عملة سائلة أو تضعها في حساب جاري لدى البنك فأنت تضحي بالأرباح المتوقع الحصول من ورائها أو الحصول منها من خلال السندات والأسهم).
- نحتفظ بالنقود لأنها تسهل إجراء المعاملات.
- الطلب على النقود يقوم على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة: وتكلفة الفرصة البديلة لشيء ما هو: ما كنت تضحي به للحصول على هذا الشيء. وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هو: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.
- سعر الفائدة السوقي هو: مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود. (يعني سعر الفائدة هي تعبر في الواقع عن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة).
- ميل منحنى الطلب على النقود سالب؟ (إذا رسمنا منحنى الطلب يحكي علاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة نجد أن ميله سالب)
- زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة وعليه فإن الجمهور يطلب نقوداً أقل. وعلى العكس فإن الطلب على النقود

يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، أو كنتيجة لانخفاض

في تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود.

هنا الآن رسمنا منحنى طلب ووجدنا أن هناك على المحور الرأسي سعر الفائدة (Interest rates)، وعلى المحور الأفقي النقود (Money). إذا هذا المنحنى هو (منحنى الطلب على النقود) وهو يحكي علاقة عكسية بين سعر الفائدة التي مع المحور الرأسي وبين النقود، وقلنا لماذا يحكي علاقة عكسية؟ لأن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود (تكون عالية)، وبالتالي الطلب على النقود سيقبل لأجل انتهاء الفرصة للحصول على هذا العائد.



ما هي العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟

- 1- زيادة المستوى العام للأسعار.
- 2- الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

فينتقل منحني الطلب إلى اليمين بسبب ماذا؟ بسبب العاملين السابقين أما انتقاله إلى اليسار كما في الرسم..

ما هي العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟

- 1- انخفاض المستوى العام للأسعار.
- 2- انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

The Liquidity demand for money الطلب على النقود لغرض السيولة

يشير إلى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالأصول التي يمكن تحويلها وبسهولة للتبادل، مثل العملة أو الحسابات الجارية، حتى يتمكنوا من جعل تنفيذ المعاملات يتم بسرعة فائقة.

يوجد أيضا الطلب على بعض أنواع النقود بواسطة الأفراد والتي توجد في M_2 مثل حساب الادخار، وذلك من أجل تجنب خطر الانخفاض في أسعار الأسهم أو السندات. هذا الطلب على النقود الذي هو أكثر أماناً من الأصول الأخرى يسمى بالطلب على النقود لغرض المضاربة. في الممارسة العملية فإن الطلب على النقود هو (يشمل ثلاثة أغراض أو ثلاثة أهداف):

- مجموع الطلب على النقود لغرض المعاملات
- ولغرض الاحتياط
- ولغرض المضاربة

لغرض إجراء المعاملات والاحتياط هو في الحقيقة نفس المدرسة الكلاسيكية و(كنز) متفقون على هذا. ما أضافه (كنز) هو الطلب على النقود لغرض المضاربة. والمقصود ب(الطلب على النقود لغرض المضاربة): يعني الاحتفاظ بالنقود لانتهاز الفرصة المناسبة لعملية شراء السندات الحكومية. أن تحتفظ بالنقود لأجل أنك تجد الفرصة إذا كانت مناسبة لتشتري سندات حكومية. فهذا الطلب على النقود لغرض المضاربة أي عملية البيع والشراء في السندات الحكومية.

توازن سوق النقود Money Market Equilibrium توازن سوق النقود يحدث عندما يلتقي عرض النقود مع الطلب على النقود

هنا الآن رسمنا منحني العرض على شكل عمودي ومنحني الطلب على النقود بالشكل المعتاد سالب الميل.

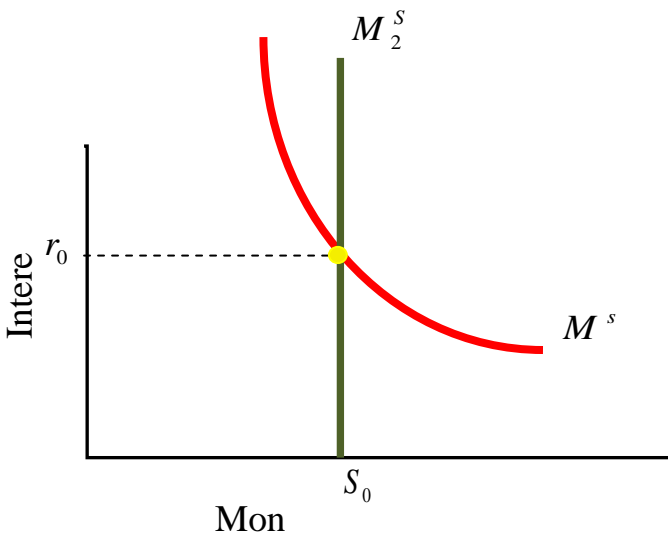
نفترض أن عرض النقود يتحدد بواسطة البنك المركزي، ولذا فإننا نفترض أنه مستقل عن سعر الفائدة.

- في نموذج سوق النقود، منحني عرض النقود هو منحني العرض الرأسي.
- عند جمع عرض النقود مع الطلب على النقود يتحدد سعر الفائدة التوازني وهو r_0
- عند سعر الفائدة التوازني r_0 الكمية المعروضة من النقود تساوي الكمية المطلوبة.
- عند سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة التوازني سيتولد فائض في المعروض من النقود، ومن ثم فإن سعر الفائدة سوف يميل إلى الانخفاض، ويحدث العكس عند سعر فائدة أقل من سعر الفائدة التوازني. (أي عند سعر فائدة أقل سيكون هناك فائض في الطلب وبالتالي سعر الفائدة سيميل إلى الارتفاع).

التغير في سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة ١١

الزيادة في المعروض من النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء السندات الحكومية يتسبب في نقل عرض النقود إلى اليمين، ويؤدي إلى انخفاض السعر التوازني فإذا كان هناك شراء سندات حكومية بواسطة البنك المركزي هنا سينتقل منحني العرض إلى اليمين، ونتيجة لذلك إذا انتقل منحني العرض لليمين، سعر الفائدة سينخفض من r_0 إلى r_1 .

من ناحية أخرى، إذا كان البنك المركزي يبيع سندات في السوق المفتوحة، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض المعروض من النقود وزيادة أسعار الفائدة. وبالتالي



منحنى عرض النقود سينتقل إلى اليسار إلى M_2^S والنتيجة هي أن سعر الفائدة سيرتفع من r_0 إلى r_1
أسعار الفائدة وأسعار السندات Interest Rates and Bond Prices (والرابط بينهما)
السند هو: تعهد بدفع مبلغ من النقود في المستقبل.

سعر السند بعد سنة من الآن هو: المبلغ المتعهد بدفعه مقسوماً على ١ زائد سعر الفائدة.
 على سبيل المثال، سند يتعهد بدفع ١٠٦ دولار بعد سنة، مع معدل فائدة ٦٪ سنوياً سيكلف اليوم:

$$\text{Prices of bond} = \frac{\$106}{(1 + 0.06)^1} = \$100$$

سعر السند يساوي قيمة السند بعد سنة أو ما يتعهد بدفعه بعد سنة مقسوماً على ١ زائد سعر الفائدة ٦٪ يساوي ١٠٠. ولو كان السند هذا سيدفع ١٠٦ \$ بعد سنتين: نضع في مكان الأس بدلاً من ١ نضع ٢ لو كان بعد ٣ سنوات نضع ٣ وهكذا.

وبعبارة أخرى إذا كنت تستطيع استثمار عند عائد بمعدل ٦٪ سنوياً فستكون على استعداد لدفع ١٠٠ دولار اليوم لتحصل على ١٠٦ دولار في العام المقبل.

أسعار السندات تتغير في الاتجاه المعاكس من التغيرات في أسعار الفائدة.

نلاحظ أن سعر الفائدة لو ارتفع من ٦٪ إلى ١٠٪ ماذا سيحصل لقيمة السند؟ لاشك أنها سوف تنخفض. إذا علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.

هنا الآن لو نظرنا إلى المثال في الأسفل:

Promised payment interest rate	Promised payment interest rate
\$106 6%	\$106 4%
Price of bond = $\frac{\$106}{(1 + 0.06)^1} = \100	Price of bond = $\frac{\$106}{(1 + 0.04)^1} = \101.92

التوضيح: لو نظرنا إلى (Prices of bond) ١٠٦ يعني في السنة قيمته الآن على ١ زائد ٦٪ الذي هو سعر الفائدة يساوي ١٠٠

لكن لو انخفض سعر الفائدة بدلاً من ٦٪ أصبح ٤٪ كم قيمته اليوم السند الذي يعطيني ٦٪ بعد سنة يكون قيمته اليوم ١٠١.٩٢ إذا انخفض سعر الفائدة فزادت قيمة السند.

عندما تنخفض قيمة الفائدة من ٦٪ إلى ٤٪، فيجب عليك دفع مبلغ ١٠١.٩٢ لتحصل على ١٠٦ دولار في العام المقبل. أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة إلى ٨٪ على سبيل المثال سيكون عليك دفع ٩٨.١٥ دولار فقط.

• عند ارتفاع أسعار الفائدة، فإن المستثمرين يحتاجون إلى نقود أقل من أجل الحصول على نفس المُتعهد دفعه في المستقبل وبالتالي فإن سعر السندات ينخفض.

هناك تفسير بديل للعلاقة بين أسعار السندات وأسعار الفائدة بتناول العرض والطلب على السندات.

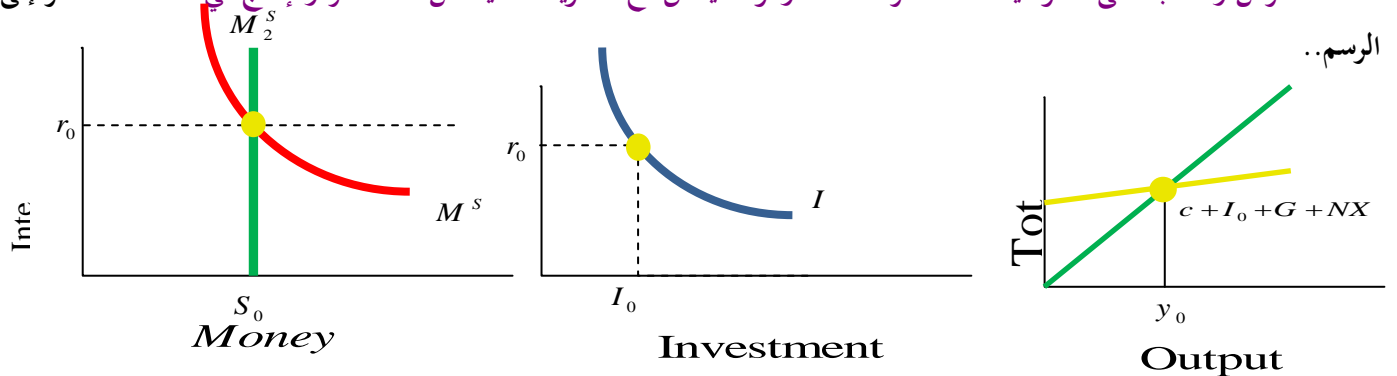
فعندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية من أجل تخفيض أسعار الفائدة، يعني زيادة الطلب على السندات، (فالشراء) عندما يدخل

البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع.

كذلك عمليات السوق المفتوحة ببيع السندات تؤدي إلى زيادة المعروض من السندات، وبالتالي انخفاض أسعار السندات وارتفاع أسعار الفائدة.

أسعار الفائدة والاستثمار والإنتاج Interest Rates and Investment and Output

العرض والطلب على النقود يحددان سعر الفائدة، وهو ما يتسق مع مستويات معينة من الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد. ننظر إلى



يحدد الانتاج

يحدد الاستثمار

يحدد سعر الفائدة التوازني

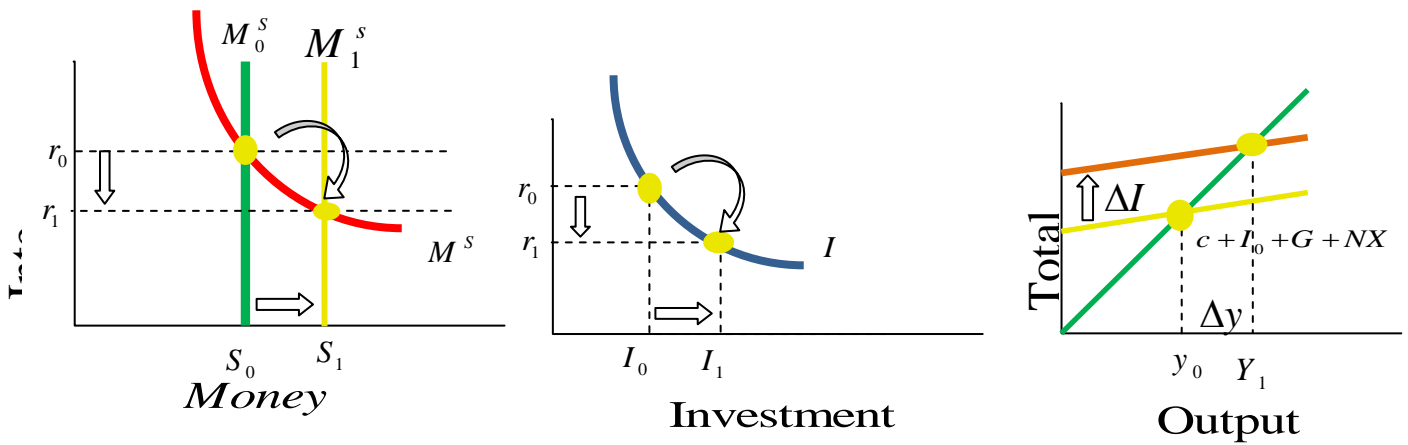
التوضيح: الرسم الأول على اليسار هو رسم يحدد سعر الفائدة التوازني حيث التقاء منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود الذي هو العمودي، نقطة تقاطعهما في الحقيقة أنتجت سعر الفائدة التوازني الذي هو r_0 .

r_0 في الحقيقة سيكون الطلب على الاستثمار هو عند I_0 بمعنى أن الاستثمارات تعتمد على سعر الفائدة. إذا انخفضت أسعار الفائدة، حجم الاستثمارات سيزيد. وسبق أن قلنا أن سعر الفائدة تُعتبر تكلفة على المقترض. فإذا انخفضت أسعار الفائدة هذا سيغري المستثمرين على المزيد من الاقتراض وقيام الكثير من المشاريع، لأن تكلفة الاقتراض منخفضة. ولهذا رسمنا منحنى الاستثمار كعلاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الاستثمارات المطلوبة، بمعنى إذا انخفض سعر الفائدة، كمية الاستثمار سوف تزيد، وإذا ارتفع سعر الفائدة كمية الاستثمار سوف تقل.

بعد ذلك نعود إلى الرسم مرة أخرى ننظر أن هناك الرسم الذي سبق وتعرفنا عليه الذي هو خط 45° درجة مع الطلب الكلي، وضعنا النقطة التوازنية عند Y_0 هذا وضعناه عند ماذا؟ عندما افترضنا أن الاستثمار هو I_0 بمعنى أنه لو تغير سعر الفائدة، حجم الاستثمارات سوف تتغير، وبالتالي دالة الطلب الكلي (التي بالون الأصفر) سوف تنتقل إلى أعلى.

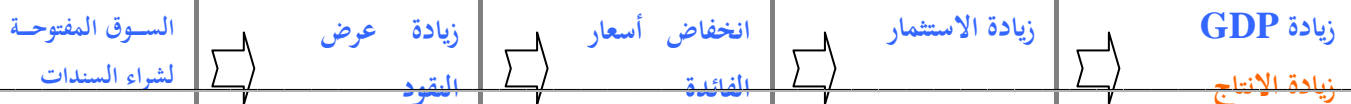
لو نظرنا إلى الرسم ماذا يحصل؟ ماذا عدلنا في الرسم؟ ماذا تغير في الرسم؟

الذي تغير في الرسم.. تغير سعر الفائدة بسبب زيادة عرض النقود، ثم بعد ذلك هذه الزيادة في عرض النقود أدت إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض سعر الفائدة أدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض بالنسبة للمستثمرين، فزاد الطلب على الاستثمار بمعنى كمية الاستثمار زادت وبالتالي نجد أن الطلب الكلي انتقل إلى أعلى ونتج عن ذلك زيادة في ماذا؟ زيادة في مستوى الإنتاج التوازني. هنا ربطنا بين سعر الفائدة وبين مستوى الإنتاج التوازني.



نجد أن في الرسم الأول منحنى العرض انقل إلى اليمين (منحنى عرض النقود) لماذا انتقل إلى اليمين؟ يفترض كما هو مكتوب تحت الرسم بمعنى أن البنك المركزي قام بشراء سندات حكومية فأخذ السندات وبدلاً عن هذه السندات ضخ سيولة في الاقتصاد. طبعاً هذا سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة. انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى أن حجم الاستثمارات (كما هو في الرسم الموجود في الوسط)، يعني الرسم الأول يحدد التوازن في سوق النقود، والرسم الثاني (في الوسط) يحدد ماذا يحدث في الاستثمار، إذا هنا انخفض سعر الفائدة وحجم الاستثمارات زادت ولهذا حجم الاستثمار زاد من I_0 إلى I_1 .

هنا الآن نجد أن الطلب الكلي انتقل إلى أعلى، لاحظ في الرسم الأخير جهة اليمين، دالة الطلب الكلي انتقلت إلى أعلى ووضعنا سهم أي انتقل بمقدار ΔI ، يعني مقدار التغير في الاستثمار الذي هو (Investment)، هذا أدى إلى نقطة توازنية جديدة وهي y_1 وهو لاشك أنه مستوى توازني أكبر من y_0 ، هذا المستوى - مستوى الإنتاج الجديد - بين لنا أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج (من خلال النظر إلى الرسم) نستطيع أن نثبت أن السياسة النقدية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، وبالتالي انخفاض في مستوى البطالة في الأجل القصير وهذا ما حدث، عرض النقود زاد بواسطة البنك المركزي



فأدى إلى انخفاض سعر الفائدة، ثم تبعه زيادة في حجم الاستثمارات، الطلب الكلي زاد وبالتالي مستوى الإنتاج الكلي زاد، فإذا زاد مستوى الإنتاج الكلي لاشك أن مستوى البطالة سوف ينخفض. وهذا إثبات أن السياسة النقدية يمكن أن تُحدث زيادة في الإنتاج والتي كما قلنا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأسعار سوف تزيد.

لوعدنا إلى الرسم مرة أخرى نجد ما هو مكتوب في الأسفل:

السوق المفتوحة لشراء السندات تؤدي إلى زيادة عرض النقود ثم يتبع ذلك انخفاض في أسعار الفائدة، انخفاض أسعار الفائدة يعني زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار يعني زيادة **GDP**.

لو عكسنا بدلاً من السوق المفتوحة لشراء السندات تكون السوق المفتوحة لبيع السندات الحكومية، فعرض النقود سوف يقل، أسعار الفائدة سوف تزيد، حجم الاستثمارات سوف يقل، ومستوى الإنتاج **GDP** سوف يقل. إذا المرة الأولى التي في الرسم سياسة نقدية توسعية، وعكسها يعتبر سياسة نقدية انكماشية.

بمعنى أن انخفاض عرض النقود سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وبالتالي يحجم أو يقلل من الاستثمارات وعليه فإن الإنتاج سوف يقل، فهذه هي السياسة النقدية الانكماشية.

تم بحمد الله

محبكم خيالاً